المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

الآراء المستغربة في (مغني اللبيب)

بحث لإكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب

محمد بن سعد بن لافي السريحي

الرقم الجامعي (٤٣١٨٨٣٦١)

إشراف:

د. عبد الله بن ناصر القرني

عميد كلية اللغة العربية

١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م

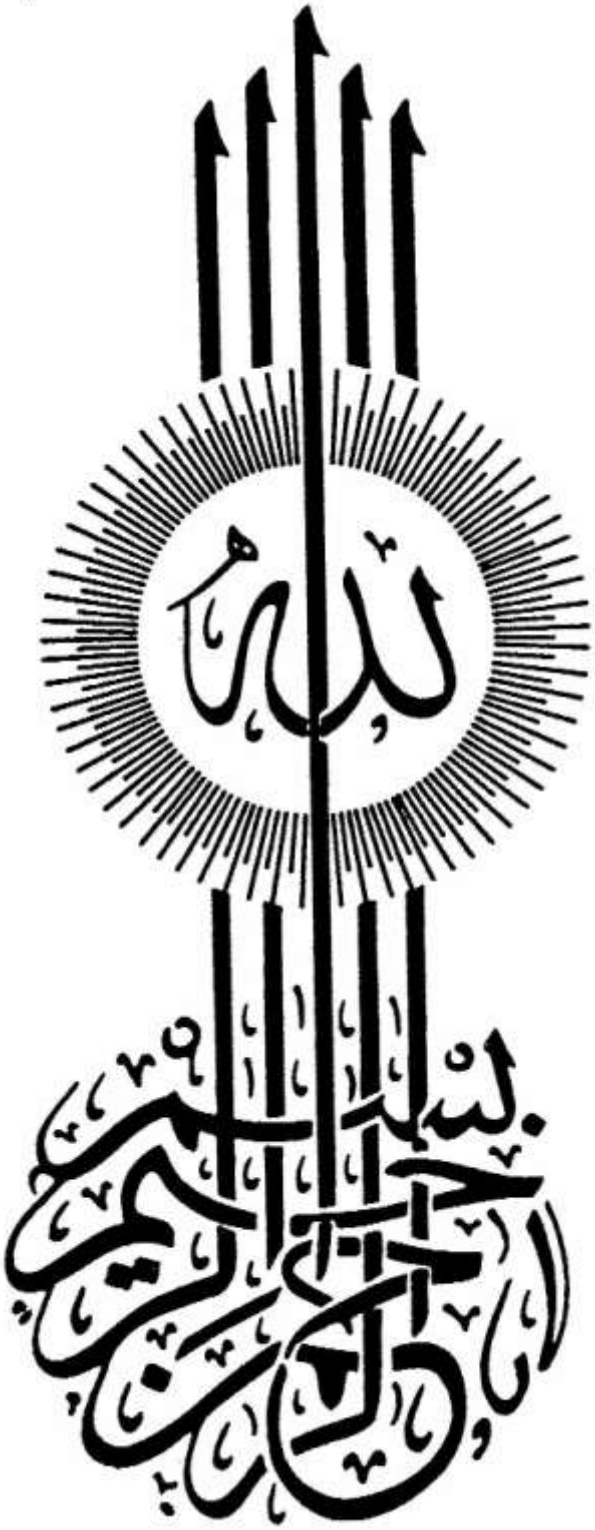
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والدتي رحمها الله:

كم تمنيت أن تكوني أول المهنئين لي ، ولكن قدر الله وما شاء فعل رحمك الله ،وغفر لك وأسكنك فسيح جناته.

إلى والدي:

أبقاك الله ورعاك محفزا وداعما لي ،وأسأله تعالى أن يوفقني لبرك...

متعك الله بالصحة والعافية ،ووفقك لما تحب.

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام يعد من أهم الكتب في النحو وأصوله ، ولازال أهل النحو يتدارسونه منذ القديم والحديث ، ولا زالت البحوث العلمية تتناوله بالدراسة ، والبحث والتقصي ، والغوص في أسبار هذا الكتاب .

وأثار الإمام ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) قضايا نحوية عديدة، بسطها وفصلها، وذكر لها وجوها عديدة ، تناولها بالتفصيل والشرح تارة، وبالإجمال تارة أخرى، وعرض آراء كثيرة للنحاة ، أيَّد بعضها ، واعترض على بعضها الآخر.

وأدواته في ذلك الحجة والبرهان ، معتمدا على علمه الغزير بالنحو ، وعلى ما قرأ ووعى من كتب.

فديدنه - رحمه الله – مقارنة الرأي بالرأي ، والحجة بالحجة ، عارضاً أهم الآراء في المسألة التي يتعرض لها .

وقد حكم عليها بالكثير من الألفاظ في كتابه، مثل: (الوهم ، الغريب، الضعيف ، الأرجح ، الأصل خلاف الأصل .....) وهذا البحث يتناول ما استغربه ابن هشام ، أي ما قال عنه: (وهذا غريب وهو غريب ومن الغريب ، وهو غريب جدا ، وهو غريب لم يقل أحد به ...) .

أولا : موضوع البحث :

يناقش هذا البحث لفظ (الغريب) الذي استخدمه ابن هشام – رحمه الله – في كتابه كقوله : (وهو رأي غريب) أو قوله : (وهذا غريب) وذلك عندما يعرض رأياً لبعض العلماء ، أو أسلوباً تحدثت به بعض الأعراب ...

واستخدم ابن هشام لفظ (الغريب) في كتاب (مغني اللبيب) سبعاً وعشرين مرة.

وهذا البحث يبحث عن المقصود بلفظ (الغريب) أيقصد به : الشاذ؟ أم الضعيف ؟ أم ما تفرد به قائله؟

ويبحث أيضا : عن صحة الحكم على الموضع الذي وصفه بالغرابة.

ثانياً : دوافع البحث ، وأهميته ، وأهدافه :

ثانيا :دوافع البحث :

تتمثل دوافع البحث في :

١- مكانة كتاب (مغني اللبيب) بين كتب النحو ، وأهميته .

٢- مكانة ابن هشام – رحمه الله – بين النحاة .

٣- رغبة جامحة في معرفة حدود لفظ (الغريب) .

رابعا: أهمية البحث وأهدافه :

تتلخص أهداف البحث في الأمور التالية :

١- حصر المواضع التي وصفها ابن هشام بالغرابة .

٢- الخلوص إلى حدود هذا اللفظ عند ابن هشام .

٣- الوقوف على الآراء التي وصفها ابن هشام بالغرابة ، ودراستها للوصول إلى نتيجة حولها للنظر إذا كانت تستحق هذا الوصف لها أم لا تستحق .

خانسًا: أدوات البحث :

يرتكز البحث على التقصي لهذه القضية في كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام - رحمه الله - تحقيق محي الدين عبد الحميد. وعلى الآراء التي تذكر في هذا الكتاب .

سادسًا : مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أمرين :

١- تحديد المقصود من الغرابة عند ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) .

٢- استحقاق وصف الغرابة على الآراء المذكورة في الكتاب .

سابعًا : فرضيات البحث :

يدرس البحث أمرين في لفظ الغريب في مغني اللبيب :

أ- المقصود من لفظ (الغريب) .

ب- غرابة الآراء التي وصفها ابن هشام بالغريبة .

فالفرضيات في الأمر الأول : أنه يقصد بلفظ الغريب :

١- الشاذ المنفرد به .

٢- الضعيف في الحجة أو القياس.

٣- القليل سماعه .

ويمكن أن يظهر لنا غيرها بعد الدراسة...

أما الفرضيات في الأمر الثاني :

١- أن الرأي المذكور يعد غريبا كما وصفه ابن هشام .

٢- أن الرأي المذكور ليس غريبا .

ثامناً : الدراسات السابقة :

توجد دراسات عديدة تناولت كتاب (مغني اللبيب) ، من جهات عدة ولكنها لم تختص بدراسة لفظ الغريب في الكتاب ، وهذا ما يفرق بينها وبين دراستي في هذا البحث .

وأذكر من هذه الدراسات :

١- الدراسة الأولى : أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب :

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من الطالبة/ مريم بنت عابد الهذلي إشراف الأستاذ الدكتور / رياض الخوام

جامعة أم القرى : كلية اللغة العربية : قسم اللغة والنحو والصرف

وتعرض الباحثة موضوعها فتقول :

(ويقوم البحث على دراسة المسائل النحوية ، التي رد فيها ابن هشام توجيها نحويا ، يترتب على هذا التوجيه فساد معنى الشاهد ، سواء كان وجه هذا الفساد هو صرف الكلام عن المعنى ، الذي أراد القائل إلى معنى آخر ، لم يرده ، أو كان بصيرورته عاريا عن معنى مفيد ، أو بمآله إلى معنى يستحيل عقلا) .

وبهذا يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن دراستي التي تتناول مصطلح (الغريب) في كتاب (مغني اللبيب) ، وإن كانت الدراستان تعتمدان على نفس الكتاب .

٢- الدراسة الثانية : توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب : تأصيل وتطبيق ومنهج :

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ١٤٣٢-٢٠١١

إعداد الطالبة / زمزم بنت أحمد بن علي تقي

إشراف الأستاذ الدكتور / محمد خاطر رحمه الله

وتتحدث الباحثة في مقدمة بحثها عن موضوعه : (أما بعد فهذا بحث في (توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب) ، تأصيل وتطبيق ومنهج ، وهو بحث يعني بالتوجيهات التي كان لابن هشام موقف فيها ومنهجه في الرد والترجيح والموافقة) ويتضح من وصف الباحثة للبحث اختلاف الدراستين عن بعضهما .

٣- الدراسة الثالثة : (الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب "مغني اللبيب " لابن هشام عرض وتحليل وترجيح) .

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص نحو والصرف

إعداد الطالبة / حنين بنت عبدالله بن محمد الشنقيطي

إشراف الأستاذ الدكتور / رياض بن حسن الخوام

وهذا البحث يناقش الخلافات النحوية في الجملة ، ويستعرض آراء العلماء فيها ، ويحللها ويرجح بينها .

وهذه الدراسة تختلف عن دراستي .

٤- الدراسة الرابعة : أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني :

إعداد / فهد بن سعيد بن عبدالله آل مثيب القحطاني

إشراف / أ. د رياض بن حسن الخوام ١٤٢٦- ١٤٢٧ هـ

ويناقش الباحث في هذا البحث القرينة الشرعية ، وأثرها في توجيه الأحكام النحوية في المغني .

وهذا الموضوع يختلف عن موضوع بحثي .

٥- الدراسة الخامسة : اعتراضات السيوطي على النحويين في (الفتح القريب في شرح مغني اللبيب) (من بداية الكتاب حتى أل) عرض ودراسة .

إعداد / عواطف بنت علي الزهراني

إشراف الدكتورة / سلوى بنت محمد عرب

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف. ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م

وهذا البحث يدرس آراء السيوطي ، واعتراضاته على النحويين في شرحه لكتاب المغني ، وهذا البحث يختلف عن دراستي .

٦- الدراسة السادسة: مسائل الخلاف في الحروف الهوامل من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام :

إعداد / علياء بنت عبد المعطي اللفماني

إشراف الدكتورة / أنجب غلام مشرف نبي

وهو بحث يتعلق بالحروف الهوامل ، وأجده مختلفا عن دراستي.

٧- الدراسة السابعة : الآراء الكوفية عند ابن هشام في المغني : " رسالة دكتوراه"

إعداد الدكتور / علي يحيى السرحاني

ودراسة الآراء الكوفية في المغني تختلف عن دراستي .

ثامناً : منهج البحث :

عملي في هذا البحث :

أولا: حصر المواضع التي نعتها ابن هشام بـ (الغريب) ،

ثانيا: ترتيبها على عدة مباحث حيث أجمع الموضوعات المتعلقة ببعضها في مبحث واحد.

ثالثا: ذكر المسألة: فأذكر في بداية الفصل العبارات التي ذكر فيها ابن هشام لفظ الغريب.

رابعا: دراسة المسألة : فأذكر تفصيلا للمسألة أو القول الذي وصفه ابن هشام بالغرابة.

ثم أقوم - بحول الله- بالوقوف على رأي الكتب التي شرحت كتاب (مغني اللبيب) في هذه المسألة . وهي:

١- شرح مغني اللبيب - محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٨)هـ - تحقيق / عبدالحافظ حسن العسيلي – مكتبة الآداب – القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٢٩هـ .

٢- لمصنف من الكلام على مغني ابن هشام الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (٨٧٢)هـ - ا - مكتبة الأعيان- الطبعة الأولى.

٣- حاشية الأمير على مغني اللبيب– محمد الأمير (١٢٣٢)هـ – دار إحياء الكتب العربية- القاهرة .

٤- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- مصطفى محمد عرفة الدسوقي- دار مكتبة الهلال بيروت – ٢٠٠٨م .

٥- مغني اللبيب – تحقيق وشرح د/عبداللطيف محمد الخطيب- ابن هشام - التراث العربي- الكويت- الطبعة الأولى١٤٢١هـ .

ثم أقوم – مستعينا بالله – بتفصيل المسألة المذكورة، ذاكرا أهم آراء النحاة فيها ، شارحا ومرجحا إن كانت المسألة تحتاج إلى ترجيح.

خامساً: خلاصة القول: وفيه أحدد ما يقصده ابن هشام من لفظ الغريب في هذه المسألة بناء على ما ظهر وارتأى لي من الأقوال والشروحات .

سادساً: سوف أسلك المنهج الوصفي التحليلي – إن شاء الله تعالى – في هذا البحث .

تاسعاً : هيكل البحث :

المقدمة :

التمهيد :مفهوم لفظ الغريب :

في اللغة وعند علماء اللغة .

الفصل الأول : لفظ الغريب في حروف الجر :

المبحث الأول: زيادة (الباء) فيما أصله المبتدأ .

المبحث الثاني: مجيء (إلى) بمعنى (الفاء).

المبحث الثالث: مجيء (الكاف) للمبادرة .

الفصل الثاني : لفظ الغريب في حروف العطف :

المبحث الأول: مجيء (أو) بمعنى (الواو)

المبحث الثاني: مجيء (الفاء) للغاية بمعنى (إلى)

المبحث الثالث: رأي الفراء : (الفاء) لا تفيد الترتيب مطلقا .

المبحث الرابع: عطف الحرف على الحرف .

الفصل الثالث : لفظ الغريب في الضمائر :

المبحث الأول: انتصاب الحال من الضمير في الخبر المحذوف .

المبحث الثاني: تجريد (التاء المفردة) عن الخطاب .

المبحث الثالث: تقدير (لها) جمعا للهاة.

الفصل الرابع : لفظ الغريب في باقي المفردات :

المبحث الأول : إبدال الخفيف ثقيلا في (أل) ومجيئها بمعنى (هل).

المبحث الثاني: وقوع (إذ) مبتدأ.

المبحث الثالث: بعض أوجه (بله).

المبحث الرابع: جزم الفعل بـ (لعل) عند سقوط (الفاء) .

المبحث الخامس: مجيء (قد) للنفي .

المبحثالسادس: حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب.

المبحث السابع: ورود جواب (لو) مقرونا بـ (قد) .

الفصل الخامس : لفظ (الغريب) في بابي الجملة وشبه الجملة :

المبحث الأول: تقدير: (قوموا أولكم وآخركم) من باب بدل الجملة من الجملة .

المبحث الثاني: إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا .

الفصل السادس : لفظ الغريب في باب (في ذكر أحكام يكثر دورها):

المبحث الأول: الاشتراط في العطف على الموضع : أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع .

المبحث الثاني: استلزام عود الضمير على المؤخر .

المبحث الثالث: منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا ، وجواز عوده على ما تأخر لفظا ورتبة .

الفصل السابع : لفظ الغريب في باب (في ذكر الجهات التي يدخل عليها الاعتراض على المعرب من جهتها) :

المبحث الأول: تجويز بعضهم وقوع بدل الغلط والنسيان في النثر ومنعه في الشعر .

المبحث الثاني: التقدير إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة : أيطالها الحذف اسما اسما أم يطالها دفعة واحدة .

المبحث الثالث: حذف المفعول : حذف المقول ، وبقاء القول .

الخاتمة : نتائج البحث :

١- المقصود بلفظ (الغريب) .

٢- صحة الحكم بلفظ (الغريب) .

شكر وتقدير:

أقدم الشكر الجزيل لأستاذي الدكتور/ عبدالله بن ناصر القرني المشرف على هذا البحث على ماقدم لي من نصح وتوجيه ،والذي قدم نبل أخلاقه قبل علمه ،ولم يبخل علي بعلمه ولا بخبرته في هذا المجال ، فالله أسأل أن يجعل ذلك في موازين حسناته.

وأشكر المناقشين الأستاذ الدكتور/ شريف النجار، والدكتور/ عبدالله اللحياني على ما قدما من إثراء لهذا البحث.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور/ رياض الخوام الذي منه نبعت فكرة هذا البحث.

التمهيد : مفهوم لفظ الغريب :

في اللغة، وعند علماء اللغة .

التمهيد :

مفهوم لفظ الغريب :

استخدم علماء العرب لفظ الغريب في عدة علوم ، وبات معروفا لديهم في اصطلاح هذه العلوم بمعنى خاص به .

ولو نظرنا لوجدنا أن هذا الاستخدام مرتبط بالمعنى اللغوي للفظ (الغريب) حيث أخذت منه .

وسأتطرق في هذا البحث عن معنى (الغريب) في اللغة (في المعاجم).

ولن أتناول ذلك بتوسع كبير، لأن كل واحد منها يحتاج إلى بحث كامل ، وخشية أن يخرج البحث عن موضوعه ومساره،وأن يمتلئ بالحشو غير المبرر.

إنما سأتناول ما يهم موضوع البحث ،وهو (مفهوم لفظ الغريب) في اللغة وفي كل من هذه العلوم وما أراه متصلا بموضوع البحث ،ويفيده.

أولاً : مفهوم لفظ الغريب في اللغة :

للفظ (الغريب) عدة معان في المعاجم العربية ، وهو مشتق من مادة (غرب) وسأقتصر – إن شاء الله- على المعاني المتعلقة بالبحث .

فأرى أن معان مثل : (ضد الشرق والمشرق ، والدلو العظيمة ، والدمع ...) [١] هي معان غير متعلقة بهذا البحث وسأقتصر البحث في المعاجم عن مادة (غريب) قدر المستطاع ، وما أرى أنه يتعلق بالبحث من الجذر الأصل (غرب) .

وعند بحثي في المعاجم وجدت أن أشهر معاني لفظ (غريب) :

١- الذهاب والتنحي :

جاء في (لسان العرب) : (والغرب : الذهاب والتنحي عن الناس) [٢] واستشهد بالحديث : [٣] (أن النبي أمر بتغريب الزاني سنة إذا لم يحصن ، وهو نفيه عن بلده) [٤] .

وجاء في (القاموس المحيط) : (الغرب : المغرب ، والذهاب ، والتنحي ...) [٥] .

---

(١) القاموس المحيط – مادة غرب- ص ١٢٠ .

(٢) لسان العرب – مادة غرب- ج١ ص ٦٤٠ .

(٣) الحديث رقم ٢٥٥٠ في صحيح البخاري في باب (حد الزاني) : عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا. الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»

(٤) لسان العرب – مادة غرب- ج١ ص ٦٤٠ .

(٥) القاموس المحيط – مادة غرب - ص١٢٠ .

٢- من البعد والنوى :

جاء في (لسان العرب) : (والغربة والغرب : النوى والبعد) وجاء فيه أيضا: (وغرب أي بعد ويقال:اغرب عني أي تباعد) وفيه (وغريب : بعيد عن وطنه ، الجمع غرباء ،والأنثى غريبة) [١].

ويستشهد بالحديث: (وفي الحديث أن النبي ،سئل عن الغرباء،فقال : الذين يحيون ما أمات الناس من سنتي . وفي حديث آخر : إن الإسلام بدأ غريبا ، وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء ، أي إنه في أول أمره كالغريب الوحيد الذي لا أهل له عنده ،لقلة المسلمين يومئذ وسيعود غريبا كما كان أي يقل المسلمون في آخر الزمان فيصيرون كالغرباء) [٢]..

ويستشهد بمقولة للحجاج : (وفي حديث الحجاج: لأضربنكم ضرب غرائب الإبل) وينسب إلى ابن الأثير تفسير ذلك : (قال ابن الأثير: هذا مثل ضربه لنفسه مع رعيته يهددهم،وذلك أن الإبل إذا وردت الماء،فدخل عليها غريبة من غيرها،ضربت وطردت حتى تخرج عنها) [٣] .

وفي الصحاح : (والغرباء أيضا :الأباعد) وفيه (أغرب الرجل: صار غريبا) وفي (القاموس المحيط) : (...والإمعان في البلاد كالتغريب) [٤].

٣- الغامض من الكلام :

جاء في (لسان العرب): (والغريب: الغامض من الكلام ،وكلمة غريبة وقد غربت وهو من ذلك) [٥].

٤- الأمر البعيد، أو المنفرد عن المعهود :

جاء في (لسان العرب) ما ينسبه إلى الأصمعي: (وقال الأصمعي: أغرب الرجل إغرابا إذا جاء بأمر غريب) [٦].

وفي (الصحاح): (أغرب الرجل : جاء بشيء غريب) [٧].

وفي (القاموس المحيط): (والإغراب: إتيان الغرب،والإتيان بالغريب) [١].

---

(١) لسان العرب- مادة غرب - ج١ ص ٦٤٠ .

(٢)الحديث رقم ٦٦٥٠ في مسند الإمام أحمد بن حنبل - تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون - مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م : عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ونحن عنده: طوبى للغرباء فقيل من الغرباء يا رسول الله قال أناس صالحون في أناس سوء كثير من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم)

(٣) لسان العرب – مادة غرب- ج١ ص ٦٤٠ .

(٤) الصحاح للجوهري – مادة غرب - ج١ ص ١٩١ .

(٥) لسان العرب- مادة غرب - ج١ ص ٦٤٠ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) الصحاح للجوهري – مادة غرب - ج١ ص ١٩١ .

نظرة في المعاني :

لو تأملنا المعاني السابقة لوجدنا أن هناك تشابها بينها، فكلها تدور حول البعد، فالذهاب والتنحي هو البعد عن الأهل والأصدقاء والوطن ،والغامض من الكلام هو الكلام البعيد غير المعهود ،والأمر المنفرد المخالف للمعهود بين الناس هو البعيد عنهم ، فيظهر أن المعاني أخذت من معنى (البعد).

أما المعنى اللغوي المختص بهذا البحث فهو المعنى الأخير (الأمر البعيد أو المنفرد عن المعهود) ويكن أن نقول عنه الشاذ ، أو ما خالف المتعارف عليه ...

ومنه وصف ابن هشام لبعض الآراء النحوية ، أو لشواهد نحوية أتت بذلك ، أو لقواعد نحوية فريدة .

ثانيا : استعمالاته عند علماء العرب :

أ- عند المفسرين :

عند التأمل والبحث في كتب التفسير المتقدمة وجدت لفظ (غريب) في كثير منها ، ويمكن جمعها كلها حول معنيين مهمين:

١- المعنى الأول :الغريب بمعنى الأمر البعيد :

وينتشر ذلك في كثير من التفاسير سواء كانت كتب تفسير بالمأثور أو بالرأي وبخاصة عند كتب الرعيل الثاني ومن يلونهم منذ بدء عصر التدوين، حيث يعرض المؤلف عدة آراء لمن سبقوه ، ثم يصف أحدها بأنه غريب .

وهذه أمثلة على بعض منها :

أ- يذكر السمعاني في تفسيره لمعنى (السلوى)في قوله تعالى: (وأنزلنا عليكم المن والسلوى) [٢]:

(وَأما السلوى: قيل: إِنَّه طَائِر يشبه السماني بِعَيْنِه. وَفِيه قَول غَرِيب: أَنه الْعَسَل) [٣].

ب- يذكرابن عطية الأندلسي في تفسيره (المحرر الوجيز) لفظ الغريب بمعنى الأمر المستبعد غير المتوقع حدوثه :

---

(١) القاموس المحيط – مادة غرب - ص ١٢٠ .

(٢) البقرة-٥٧ .

(٣) السمعاني – تفسير القرآن ج١ ص٨٢ .

وذلك في تنبيه موسى عليه السلام بالاستفهام في قوله تعالى : ﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذۡ رَءَا نَارٗا فَقَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى * فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ * إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ﴿١٢﴾ وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ ﴾ [1].

فيقول: (هذا الاستفهام هو توقيف مضمنه تنبيه النفس إلى استماع ما يورد عليها، وهذا كما تبدأ الرجل إذا أردت إخباره بأمر غريب فتقول أعلمت كذا وكذا، ثم تبدأ تخبره) [2] .

٢- المعنى الثاني: اللفظ الغامض :

ومن هذا المعنى نشأت كتب الغريبين : غريب القرآن وغريب الحديث ولكن هذه الكتب تصنف ضمن المعاجم ، ولا تصنف ضمن كتب التفاسير . وقد ورد معنى اللفظ الغامض عند المفسرين في مقدماتهم تارة وفي شرح أسلوبهم تارة أخرى ، ومواضع غيرها ...

ومن ذلك : رواية شهيرة عن ابن عباس – رضي الله عنهما - يوصي بالاستعانة بالشعر في تفسير الغريب من القرآن أي (الغامض من ألفاظه) نقلتها من كتاب (الجامع الكبير) للقرطبي :

(قال ابن الأنباري : وجاء عن أصحاب النبي- رضي الله عنهم- وتابعيهم رضوان الله عليهم من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر ما بين صحة مذهب النحويين في ذلك وأوضح فساد مذهب من أنكر ذلك عليهم من ذلك ما حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزاز قال حدثنا ابن أبي مريم قال أنبأنا ابن فروخ قال أخبرني أسامة قال أخبرني عكرمة ابن عباس قال : إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب) [3].

---

(١) سورة طه – الآيات :٩-١٣ .

(٢) ابن عطية الأندلسي - المحرر الوجيز ج٤ص٣٨ .

(٣) أبوعبدالله محمد القرطبي – الجامع لأحكام القرآن ج١ص٢٤ .

وذكر أبو محمد مكي في مقدمة تفسيره (الهداية إلى بلوغ النهاية ...) نبذة عما حواه كتابه ومنهجه في ذلك ، وذكر لفظ (الغريب) بمعنى اللفظ الغامض فيقول : (جمعت فيه علوماً كثيرة، وفوائد عظيمة؛ من تفسير مأثور أو معنى مفسر، أو حكم مبين، أو ناسخ، أو منسوخ، أو شرح مشكل، أو بيان غريب، أو إظهار معنى خفي، مع غير ذلك من فنون علوم كتاب الله جل ذكره) [1] .

مفهوم لفظ الغريب عند المفسرين:

مما سبق نجد أن لفظ (الغريب) له مفهومان عند المفسرين :

١- الغريب بمعنى الأمر البعيد .

٢- الغريب بمعنى اللفظ الغامض .

فنجد أن المعنيين مقتبسان من معنى الغريب في اللغة .

ولم أجد في كتب التفسير اصطلاحا خاصا بالتفسير والمفسرين للفظ الغريب .

ب- لفظ (الغريب) عند المحدثين :

أما لفظ الغريب عند المحدثين فهو مصطلح قائم بذاته ، معروف لديهم، تناولته كتب مصطلح الحديث بالشروح ، والتعليقات الكثيرة ، وخصت بعض المؤلفات به.

والحديث الغريب : هو ما يتفرد بروايته راو واحد في بعض طبقات المحدثين في السند .

---

(١) أبو محمد مكي القيسي - الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه ج١ ص٧٢ .

يقول القزويني: (والحديث الغريب: هو الذي يتفرد به بعض الرواة عن إمامٍ من أئمة رواته، لا يشاركه فيه أحدٌ عنه) [١].

ويعرفه ابن حجر العسقلاني : (الغريب: وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند) [٢].

مفهوم لفظ الغريب عند المحدثين :

لفظ الغريب عند المحدثين بدأ استخدامه كمعنى عام مشتق من دلالته اللغوية : أي غير المشهور أو المنفرد ، ثم أصبح مصطلحا قائما بذاته ، يعرفه أهل الحديث ،وهو:

ما انفرد به بعض الرواة في إحدى طبقات السند .

وقد يستخدم بمعنى اللفظ الغامض في كتب شرح الأحاديث.

جـ - عند علماء اللغة:

علم العربية بدأ شاملا يحوي معظم علومها أو بارتباط علمين وأكثر مع بعضهم ، بل كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ،وعلوم الشريعة بصفة عامة ، وكانت من أسباب نشأة علوم العربية تصحيح تلاوة القرآن الكريم، وفهمه ،وتسهيل قراءته، ومعرفة أحكامه.

وجمعت ألفاظ العربية عن طريق جمع أشعار العرب ونثرهم ، للاستشهاد بها ، واستنباط الأحكام منها وفهم معاني القرآن الكريم والسنة النبوية وروايات الصحابة- رضي الله عنهم- والتابعين،وبرز علماء في هذا الشأن .

ثم ازدهر علم العربية وبدأ بالتفرع إلى أقسام كالنحو والصرف والبلاغة والنقد والمعاجم وعلم اللغة وفقه اللغة ...

وهكذا معظم العلوم تبدأ شاملة ثم تتفرع ويستقل كل علم عن غيره .

وعند النظر والبحث في استخدام لفظ الغريب عند علماء اللغة نجد أنه غدا مصطلحا عند علماء المعاجم فصار عنوانا بارزا من عناوين كتب المعاجم ، ويحوي على ثلاثة أنواع :

---

(١) عمر بن علي بن عمر القزويني (ت: ٧٥٠)- مشيخة القزويني ص ١٠٥ .

(٢) أبو المنذر محمود المنياوي - الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢) - ص١٢ .

أولا: كتب (غريب القرآن الكريم) :

وجدت في هذه الكتب تشابها بينها وبين كتب التفسير ، حيث إن كليهما يهتم بتفسير ألفاظ القرآن الكريم ، ولكن تختلف كتب الغريب بأنها تهتم بالألفاظ الغريبة وطريقة عرض الكتب ، حيث إن مؤلفي كتب الغريب عملهم معجمي ، ولذلك صنفت كتب الغريب ضمن المعاجم ، ولم تصنف ضمن كتب التفسير ومن أشهر معاجم غريب القرآن كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى(٢١٠)، وكتاب ابن عزيز (محمد بن عزيز السجستاني ت ٢٣٠) وكتاب (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) لأبي حيان ت (٧٤٥) وكتاب ابن السمين الحلبي (بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من الغريب) لعلاء الدين علي بن عثمان الماردينى ت(٧٥٠) (التبيان في غريب القرآن) لأحمد بن محمد الهائم المصري ت (٨١٥)، وكتاب أبوالقاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني[١]

(١) (المفردات في غريب القرآن) لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني طبع بالمطبعة الميمنية عام ١٣٢٤هـ ثم أعيد طبعه: انظر: د-عوض القوزي مجلة مجمع اللغة العربي – دمشق –المجلد ٧٨- الجزء (٤) ص١٠٠٥ .

ثانيا: معاجم غريب الحديث:

شاع لفظ (الغريب) في معاجم غريب الحديث حتى صار لفظا أساسيا في عناوين هذه الكتب ،وهذه الكتب وإن جاءت متأخرة عن كتب غريب القرآن الكريم ،إلا أنها كثرت وانتشرت حتى عد الدكتور السيد الشرقاوي أكثر من مئة وأحد عشر كتابا فيها ،و**أشهر كتب غريب الحديث :**

١- كتاب (غريب الحديث لابن قتيبة أبي محمد عبدالله بن مسلم) (٢٧٦) [١]

٢- غريب الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (٢٨٥) [٢] :

ووصلت إلينا من هذا الكتاب المجلدة الخامسة فقط ،وطبعت جامعة أم القرى بمكة المكرمة هذا الجزء بتحقيق الأستاذ الدكتور سليمان العايد عام ١٤٠٥هـ في ثلاثة أجزاء.

وهو كتاب ضخم إذ يزيد ما وصل إلينا وحقق (المجلد الخامس) عن ألف ومائتي صفحة.

٣- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨):

المؤلف في هذا الكتاب أفرد لكل حرف من حرف العربية كتابا ثم يرتب هذا الكتاب وفقا للحرف الثاني ، ثم يفسر اللفظ ، ويستشهد عليه ويسهب في ذلك .مثال ذلك : نجده في كتاب الشين:

بدأ بقوله : (الشين مَعَ الْهمزَة) ثم ذكر بعد ذلك الحديث :

(النَّبِي ﷺ إن رجلا من الْأَنْصَار قَالَ لبعيره: شأ لعنك الله فَنَهَاهُ عَن لَعنه)

وبعد ذلك ذكر معنى اللفظ : (شأشأ شأ وجأ: زجر للجمل) [٣].

٥- النهاية في غريب الحديث ولأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (٦٠٦):

صنف المؤلفى كتابه على حروف المعجم حيث جعل لكل حرف كتابا وجعله مع الحرف الثاني بابا :

---

(١) المصدر السابق ص ٥٢ .

(٢) انظر (غريب الحديث) لإبراهيم الحربي تحقيق: الدكتور سليمان العايد

(٣) انظر: الزمخشري (٥٣٨هـ)- الفائق في غريب الحديث والأثر – تحقيق / علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم ج٢ ص٢١٦ .

مثال ذلك : ماجاء في باب الباء مع الثاء(بَثَق) :

- فِي حَدِيثِ هَاجَرَ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فَغَمَزَ بِعَقِبِهِ عَلَى الْأَرْضِ فَانْبَثَقَ الْمَاءُ» أَيِ انْفَجَر وجَرى) [1].

منهج كتب غريب الحديث :

يعدد الدكتور السيد الشرقاوي مناهج كتب (غريب الحديث) [2]:

١- منهج الأسانيد.

٢- التأليف في غريبي القرآن والحديث.

٣- منهج الترتيب الهجائي.

٤- شرح غريب معين،أو مجموعة من الأحاديث لها صفة خاصة.

٥- شرح غريب كتاب معين من كتب الحديث ،أو مجموعة كتب أو نوعية خاصة منها.

٦- الاستدراك.

٧- إصلاح الغلط والرد وشرح المشكل.

٨- الاختصار وإعادة الترتيب والتهذيب.

مفهوم لفظ الغريب في كتب (غريب الحديث) :

بعد تتبع أهم كتب غريب الحديث يتضح أن المقصود بلفظ (الغريب) في هذا الفن : (الغامض من الكلام) أي أنها تهتم بما يفسر الكلمات الغامضة في الأحاديث النبوية الشريفة.

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ص ج١ ص ٩٥ .

(٢) السيد الشرقاوي (معاجم غريب الحديث والأثر،والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو) ص٥٣ .

ثالثا : لفظ الغريب في كتب (غريب اللغة):

هناك كتب عنون مؤلفوها لها بلفظ الغريب ، كمعنى معروف المقصود منه (ألفاظ غريبة) وتعني بدراسة هذه الألفاظ ، ولعل أشهرها:

١- كتاب العشرات في غريب اللغة لمحمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب (المتوفى: ٣٤٥هـ):

ويسرد المؤلف عدة ألفاظ في كتابه لا يلتزم فيها بترتيب معين ، ويأتي باللفظة ثم يأتي بألفاظ تشابهها ويفسرها .

مثال ذلك : ماجاء في باب الوهب : (الوهب الْعَطاء السنى والوثب الْقعُود والوجب السَّبق فِي النضال وَغَيره والوجب المخنث والورب الْفَاسِد من الْأَعْضَاء والوزب السيلان والوغب الأحمق والوقب الدُّخُول والوقب الْجَاهِل والوكب الكمد من الْغم) [١]

٢- غريب اللغة للأنباري :

تقول الدكتورة ديزيرة سقال عنه : (يجمع المؤلف في هذا الكتاب الألفاظ التي كانت غريبة في أيامه- في أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي- وقد حشد فيه ما يزيد على أربعمئة وسبع وتسعين كلمة من الغريب ونظمها بشكل مرسل لم يتقيد فيه بشيء) [٢].

(١) محمد البارود- العشرات في غريب اللغة - تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر - ص ٥٣ .
(٢)د- ديزيرة سقال - نشأة المعاجم العربية وتطورها-دار الصداقة العربية – بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٥ م ص١٨.

٣- المسلسل في غريب اللغة للتميمي:

وقد ألفه الإمام أبو الطاهر محمد بن يوسف بن عبدالله التميمي السرقسطي الأندلسي المتوفي بقرطبة عام ٥٣٨ هـ .

ويحوي الكتاب على خمسين بابا لا يوجد لها عناوين خاصة بها،يفتتح كل باب بشاهد شعري ويختتمه بشاهد شعري يأخذ من الشاهد الأول الكلمة التي يجعلها أساسا للتسلسل ،ويكون الشاهد الأخير اشتشهادا على الكلمة الأخيرة في الباب . يقول محقق الكتاب محمد عبدالجواد عنه: (وكتاب (المسلسل)يحتوي خمسين بابا، ليس لها عنوانات خاصة،كما فعل المطرز في كتابه (المداخل)،وإنما عنونها بعدد الأبواب،وقد تعمد التميمي أن يفتتح كل باب ويختتمه بشاهد شعري يأخذ من الشاهد الأول الكلمة التي يجعلها أساسا للتسلسل،ويكون الشاهد الأخير استشهاداعلى معنى الكلمة الأخيرة في الباب) [١] .

لفظ الغريب في المعاجم العربية :

بعد التأمل ودراسة لفظ الغريب عند علماء المعاجم العربية نجد أنها صارت لفظة مشاعة معروفة، ويقصد بها (اللفظ الغامظ).

لفظ الغريب عند علماءالنحو :

لا يختلف معنى (الغريب) عند علماء العربية عنه عند ابن هشام ،وهذه ليست نتيجة مسبقة للبحث ،ولكن لتشابه الاستخدام وتشابه العبارات (التي ذكر فيها لفظ الغريب) عند ابن هشام وغيره.

مثال ذلك ماجاء في كتاب سيبويه: (وقد جاء في الكلام مفعولٌ وهو غريب شاذٌ، كأنهم جعلوا الميم بمنزلة الهمزة إذا كانت أولا فقالوا مفعولٌ كما قالوا أفعولٌ، فكأنهم جمعوا بينهما في هذا كما جاء مفعالٌ على مثال إفعالٍ،

(١) محمد التميمي – المسلسل في غريب اللغة- تحقيق / محمد عبد الجواد ص ٥ .

ومفعيلٌ على مثال إفعيلٍ)[1].

ونجد في شرح الشافية الكافية مثلا : (من الإعلال النادر قولهم لرغوة اللبن: "رغاوة" بالواو مع الفتح والكسر، فإذا ضموا الراء أبدلوا من الواو ياء -وهذا عجيب غريب)[2].

فنجد استخدام لفظة الغريب وتوظيفها هو نفس توظيف ابن هشام في بعض استعمالاته لها .

لفظ الغريب عند علماء العربية :

بعد تتبعنا(ولا أقصد هنا الحصر) لاستخدام لفظ الغريب عند علماء اللغة العربية نجد أنها استخدمت عند علماء المعاجم وكتب الغريب (غريب القرآن والحديث واللغة) بمعنى اللفظ الغامض ،وقامت هذه الكتب على تفسير هذه الألفاظ الغامضة وغير الواضحة باختلاف مناهج وطرق مؤلفيها ،وتتوسع بعض الكتب لتشمل معظم ألفاظ اللغة مع الاستشهاد على كل معنى من القرآن أو السنة أوالشعر.

أما عند النحاة وبقية علماء اللغة فنجد أن لفظة الغريب عندهم لا تباعد استخدامها في السياق لديهم عند ابن هشام فتتشابه الاستخدامات وتختلف وفقا للسياق.

خلاصة القول في مفهوم لفظ (الغريب) :

عرضت في هذا التمهيد مفهوم لفظ (الغريب) في اللغة واستعمالاته عند علماء العرب من مفسرين ومحدثين وعند علماء اللغة.

ففي اللغة وجدت أن أهم معانيها المتعلقة بالبحث :

١-الذهاب والتنحي :

٢- من البعد والنوى :

٣- الغامض من الكلام :

وأن هذه المعاني بينها تقارب إذ يجمعها (البعد) فالذهاب والتنحي يقتضي البعد ، والغامض من الكلام هو البعيد عن الفهم ،والمستغلق على الناس فهمه .

---

(١) الكتاب – سيبويه ص ٢٧٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية- ابن مالك (٦٧٢)-تحقيق/ عبدالمنعم أحمد هريدي ص٣٣٨ .

أما عند المفسرين فاستخدم لثلاثة معان :

١- الغريب بمعنى الأمر البعيد : وذلك عندما يحكمون على رأي أو مقولة بالغرابة .

٢- الغريب بمعنى اللفظ الغامض : وذلك في تفسيرهم للألفاظ والكلمات .

أما عند المحدثين :

فقد استخدم بمعنى عام أولا أي غير المشهور أو المنفرد ، ثم أصبح مصطلحا قائما بذاته ، يعرفه أهل الحديث ،وهو:

ما انفرد به بعض الرواة في إحدى طبقات السند .

واستعمله المحدثون بمعنى اللفظ الغامض في كتب شرح الأحاديث.

أما عند علماء اللغة :

استعمله علماء المعاجم وكتب الغريب (القرآن والحديث واللغة) بمعنى : اللفظ الغامض.

واستعمله علماء النحو واللغة بمعنى الرأي البعيد المستغرب.

الفصل الأول
لفظ الغريب في حروف الجر

المبحث الأول: زيادة (الباء) فيما أصله المبتدأ .
المبحث الثاني: مجيء (إلى) بمعنى (الفاء).
المبحث الثالث: مجيء (الكاف) للمبادرة .

١- زيادة (الباء) فيما أصله المبتدأ :

نص ابن هشام في الحالات التي يُزاد فيها حرف الجر الباء : (....تنبيه - من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم (ليس البرَّ بأن تولوا) [١]. بنصب البر، وقوله: [٢]

ألـيس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه) [٣]

ما استغربه ابن هشام:

عدد ابن هشام – رحمه الله – المواضع التي تزاد فيها الباء ،وبعد ذكره لزيادتها في المبتدأ كقولك: (بحسبك درهم) و(خرجت فإذا بزيد) وكأنه رأى أن هذا استخدام معروف ويكثر عند العرب فاستغرب من زيادة الباء فيما أصله المبتدأ ، وهو اسم (ليس) .

واشترط لذلك أن يتأخر اسم (ليس) عن الخبر.

واستشهد بالآية والبيت.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين :

- الدماميني يوافق ابن هشام الرأي ويعلل شرط تأخر اسم(ليس) على الخبر أنه يكتسب شبها بالخبر حين يتأخر مكانه .

فيقول: (وكأن السر في ذلك أنه حينئذ يكتسب شبها بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله في محله فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كما تزاد في الخبر) [٤].

ـ الدسوقي أضاف أن هذا الأمر ينساق أيضا على اسم (ما الحجازية)، أو لا النافية للجنس ثم ذكر بعد ذلك عبارة الدماميني السابقة.

---

(١) البقرة - آية ١٧٧ .

(٢) البيت لمحمود الوراق- انظر: ديوان محمود الوراق – جمع وتحقيق:أ.د.وليد قصاب، مؤسسةالفنون- عجمان – ١٤١٢ هـ - ص١٨٩ .

(٣) ابن هشام – مغني اللبيب – ج١ ص ١١٠ .

(٤) الدماميني – شرح مغني اللبيب- ص٥٦٩ .

يقول: ((قوله:وهو اسم ليس) أي :أو ما الحجازية ، أو لا النافية للجنس) ويضيف عبارة الدماميني فيقول: (السر في ذلك أنه حينئذ يكتسب شبها بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله في محله فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كما تزاد في الخبر) [١].

ــ الدكتور عبداللطيف الخطيب أحال إلى عدة آراء في الآية الكريمة سيأتي ذكرها - إن شاء الله – وله رأي في قائل البيت : وهو محمود بن حسن الوراق ، فيرى أنه لا يستشهد بشعره وأن ابن هشام إنما ذكر البيت للتمثيل .

فيقول: (ومحمود الوراق لا يحتج بشعره ، وقد ذكره المصنف هنا للتمثيل ، وقد توفي في خلافة المعتصم في حدود سنة (٢٣٠هـ) وأكثر شعره في الوعظ) [٢].

تفصيل المسألة:

أورد ابن هشام الآية الكريمة بقراءة من قرأ (ليس البرَّ بأن تولوا..) بنصب (البر) وإثبات (الباء) وهي ليست من القراءات العشر، والحديث هنا عن اجتماع أمرين في هذه القراءة: (البر) منصوبة لاعتبارها خبر ليس واتصال الباء بـ (أن تولوا) فيعرب المصدر المؤول اسم ليس.

- ابن خالويه في (القراءات الشاذة) لم يذكر فيها إلا قراءة رفع (البر) مع إثبات الباء، وأسندها لابن مسعود: ((ليس البرُّ بأن) ابن مسعود) [٣]

ــ الإمام مكي القيسي –رحمه الله – يذكر أن في الآية قراءتين : فقرأ حمزة وحفص بنصب (البر) وبحذف الباء ،وقرأ الباقون بالرفع .

فيذكر: (قوله(ليس البر) قرأه حمزة وحفص بالنصب ،وقرأه الباقون بالرفع) [٤] ثم يذكر وجه القراءة بالنصب : وذلك لأنه وقع

(١) الدسوقي- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- ج١ ص ٢٨٥ .
(٢) ابن هشام - مغني اللبيب – تحقيق وشرح :د عبداللطيف الخطيب –ج٢ ص١٧٠ .
(٣) ابن خالويه- القراءات الشاذة- تحقيق: محمد عيد عثمان- دار الصحابة ص ٢٧ .
(٤) مكي القيسي- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – تحقيق: الشيخ عبدالرحيم الطهروني ج١ ص٣٣١ .

بعد ليس معرفتان فجاز جعل أيهما اسما وأيهما خبرا له ،بل ويرى أن المصدر أولى لأن يكون اسما لأنه لا يتنكر.

فيقول: (ووجه القراءة بالنصب أن ليس من أخوات كان يقع بعدها المعرفتان ، فتجعل أيهما شئت ، الاسم ولآخر الخبر، فلما وقع بعد ليس البر وهو معرفة و(أن تولوا) معرفة لأنه مصدر بمعنى التولية جعل البر الخبر ونصبه وجعل (أن تولوا) الاسم فقدر رفعه وكان المصدر أولى بأن يكون اسما لأنه لا يتنكر) [١].

ثم يعرض بعد ذلك وجه القراءة بالرفع فيقول:(ووجه القراءة بالرفع أن اسم ليس كالفعل ورتبة الفاعل أن يلي الفعل فلما ولي (البر) (ليس) رفع ولو نصب (البر) لوجب أن يكون الكلام غير رتبته وأن ينوي بالبر التأخير فيكون الكلام على رتبته التي أتت به التلاوة أولى من أن يتحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير) [٢].

ثم يذكر أنه مما يقوي الرفع أنه موجود إجماعا مع الباء ، ويذكر أنه لا يجوز نصب (البر) في هذه الحالة (ويقوي رفعه رفع البر الثاني الذي معه الباء إجماعا في قوله (وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ) [٣] ولا يجوز فيه إلا رفع البر) [٤].

ثم يذكر أن رفع(البر) مع الباء الزائدة يقويه وجوده في مصحف ابن مسعود:

(ويقوي رفع البر أيضا أن في مصحف ابن مسعود (ليس البرُّ بأن تولوا) بزيادة باء وهذا لا يكون معه إلا رفع البر وهو الاختيار لإجماع القراء عليه).

(١) المرجع السابق ص٣٣١ .
(٢) المرجع السابق ص٣٣١ .
(٣) البقرة ١٨٩ .
(٤)مكي القيسي- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – تحقيق: الشيخ عبدالرحيم الطهروني ص٣٣١ .

ووجوده في مصحف أبيٍّ أيضا ، فيقول :(ويقوي ذلك أن في مصحف أبيٍّ : (ليس البرُّ بأن تولوا) كمصحف ابن مسعود) [١].

ثم يذكر أشهر من قرأ برفع (البر) مع وجود الباء الزائدة (ليس البرُ بأن تولوا) فيقول: (وبه قرأ الحسن والأعرج وشيبة ومسلم بن جندب وابن أبي إسحاق وعيسى وابن محيصن وشبل وغيرهم) [٢].

ثم يختم بأن القراءتين حسنتان بالرفع وإثبات الباء أوبالنصب وحذف الباء: (والنصب قوي في البر من باب التعريف فالقراءتان حسنتان) [٣] .

أما النحاس فيؤكد على أنه لا يجوز في (البر) إلا الرفع إذا اتصلت الباء الزائدة بالمصدر المؤول (وفي قراءة أبي وابن مسعود (ليس البر بأن تولوا) فلا يجوز في البر هاهنا إلا الرفع) [٤] وهذا يعني أن الباء في الآية الكريمة إنما ألحقت بخبر (ليس) وليس اسمها.

بينما يؤكد ابن زنجلة على أن قراءة من قرأ بالباء وجب رفع (البر) ، لأن الباء إنما تزاد على خبر (ليس) ، وينفي دخول الباء على اسم (ليس).

فيقول: (قَرَأَ حَمْزَة وَحَفْص {لَيْس الْبرَّ أَن تولوا} نصبا وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرَّفْع فَمن نصب جعل أَن مَعَ صلتها الِاسْم فَيكون الْمَعْنى لَيْسَ توليتكم وُجُوهكُم قبل الْمشرق وَالْمغْرب الْبر كُله وَمن رفع فَالْمَعْنى الْبر كُله توليتكم فَيكون {البر} اسْم لَيْسَ وَيكون { أَن تولوا} الْخَبَر وحجتهم قِرَاءَة أبي (لَيْسَ الْبرُّ بِأَن تولّوا) أَلا ترى كَيفَ أَدخل الْبَاء على الْخَبَر وَالْبَاء لَا تدخل فِي اسْم لَيْسَ إِنَّمَا تدخل فِي خَبَرهَا) [٥].

وذكر الفراء القراءة ولكن بلا تفصيل فيقول: ((كما قَالَ الله تبارك وتعالى: لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وهي فِي إحدى القراءتين: لَيْسَ البرُّ بأن

(١) المرجع السابق ص٣٣١ .
(٢) المرجع السابق ص٣٣١ .
(٣) المرجع السابق ص٣٣١ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس- ج١- ص ٢٧٩ .
(٥) عبد الرحمن ابن زنجلة - حجة القراءات – تحقيق وشرح : سعيد الأفغاني - ص١٢٣ .

تولوا) [1] .

أبو حفص النعماني ذكر أن القراءة جاءت في مصحف أبيٍّ وعبدالله ، ثم ذكر أن الباء زيدت في الخبر: (وفي مصحف أُبَيٍّ، وعبْد الله «بِأَنْ تُوَلُّوا» بزيادةِ الباء، وهي واضحة فإن الباء تزادُ في خبر «لَيْسَ» كثيراً) [2] .

أما القرطبي فيحمل قراءة (وليس البرُّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها) على هذه القراءة ويؤكد على أنه لا يجوز في هذه القراءة إلا الرفع.

فيقول: (ويقوي قراءة الرفع أن الثاني معه الباء إجماعا في قوله : { وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا } ولا يجوز فيه إلا الرفع ، فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له. وكذلك هو في مصحف أبي بالباء "ليس البر بأن تولوا" وكذلك في مصحف ابن مسعود أيضا، وعليه أكثر القراء والقراءتان حسنتان) [3].

أما الزمخشري فيؤكد على القراءة ،وعلى أن الباء دخلت على الخبر: (وقرأ عبد الله (بأن تولوا) على إدخال الباء على الخبر للتأكيد كقولك ليس المنطلق بزيد) [4].

فكما تقدم فإنه لم ترد قراءة : (ليس البرَّ بأن تولوا) بنصب البر،وإثبات (الباء). إنما وردت بنصب (البر) وحذف الباء ، ووردت برفع (البر) ،وإثبات الباء، فالباء حينئذ زيدت في خبر (ليس) ولم تزد في اسمها ، فبعد طول بحث لم أجد من أشار إلى هذه القراءة وكذلك ذكر الدكتور عبدالله اللحياني - مناقش هذا البحث هذه - فلا أعلم من أين أتى ابن هشام بهذه القراءة.

---

(١) الفراء- معاني القرآن ج١ ص٣٧٢ .

(٢) أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ) - اللباب في علوم الكتاب – تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض - ج٣ ص١٩١ .

(٣) أبو عبد الله القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - هشام سمير البخاري - ج٢ص٢٨٣ .

(٤) الزمخشري – الكشاف ج١ص٢٤٣ .

ولكني وجدت أبا حيان وابن جني يجيزانها قياسا لا رواية ولعل ابن هشام اعتمد على ذلك.

فأبو حيان ذكر قراءة (بأن تولوا) بزيادة الباء في الخبر، وعقب بجواز زيادة الباء في اسم ليس وذكر البيت الذي ذكره ابن هشام وعقب عليه .

فقال: (وقرأه: بأن تولوا، على زيادة الباء في الخبر كما زادوها في اسمها إذا كان أن وصلتها. قال الشاعر:

أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه

أدخل الباء على اسم ليس، وإنما موضعها الخبر، وحسن ذلك في البيت ذكر العجيب مع التقرير الذي تفيده الهمزة، وصار معنى الكلام: أعجب بأن الفتى، ولو قلت: أليس قائما بزيد لم يجز) [1].

وابن جني ذكر القراءة – بزيادة الباء في الخبر - وعرض بعدها رأي ابن مجاهد بأنه إذا جاءت الباء الزائدة فلا يجوز نصب (البر) ثم عقب عليه بأن هذا هو الظاهر ، ولكن يجوز أن تلحق الباء باسم (ليس) .

فيقول: (ومن ذلك قراءة أُبي وابن مسعود: "ليس البرُّ بأن تولوا وجوهكم، قال ابن مجاهد: فإذا كان هكذا لم يجز أن يُنْصب البر.

قال أبو الفتح ابن جني : الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا؛ لكن قد يجوز أن يُنْصب ومع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة؛ كقولهم: كفى بالله؛ أي: كفى الله؛ وكقوله تعالى: { وَكَفَىٰ بِنَا

(١) أبوحيان-البحر المحيط-ج١ص١٣١ .

حَٰسِبِينَ}[1] أي: كفينا، فكذلك "ليس البر بأن تولوا" بنصب البر)

ويختتم ابن جني بأن (زيادة الباء باسم (ليس) شاذ ،ولكن يجوز القياس عليه.

فيقول: (إن قلت: فإن "كفى بالله" شاذ قليل، فكيف قست عليه "ليس"، ولم نعلم الباء زيدت في اسم ليس؛ إنما زيدت في خبرها، نحو قوله: { لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ }[2]؟ قيل: لو لم يكن شاذًّا لما جوزنا قياسًا عليه ما جوزناه)[3].

فابن جني هنا قاس زيادة الباء على فاعل (كفى) بزيادة الباء على اسم (ليس) قياسا على الشاذ.

خلاصة القول:

عرض ابن هشام لزيادة الباء في ما أصله المبتدأ ثم خصه باسم ليس وشاهده في ذلك الآية الكريمة لمن قرأ(ليس البر بأن تولوا) بنصب (البر) باعتبارها خبر ليس مقدم والمصدر(أن تولوا) اسم (ليس) مؤخر .

وعند البحث في كتب القراءات لم أجد قراءة تثبت الباء الزائدة في (أن تولوا) مع نصب (البر)، فهي قراءة شاذة لم يذكرها إلا ابن هشام.

واستشهد أيضا ببيت لمحمود الوراق وهو ليس ممن يحتج بشعره كما ذكر الخطيب(ذكرت رأيه سابقا) وهو:

أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه

أما ما يمكن القياس عليه فهو ما ذكره ابن جني : حيث قاس (ليس البر بأن تولوا) بنصب البر ،وإلحاق الباء باسم ليس ، قاسه بـ (كفى

(١) الأنبياء ٤٧ .
(٢) النساء ١٢٣ .
(٣) ابن جني - المحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات- ج١ ص١١٧ .

بالله) و(كفى الله) حيث زيدت على الفاعل .

ثم يذكر بعد ذلك بأنه من قبيل القياس على الشاذ القليل.

والدسوقي يفسرها بقوله: (أي من النادر القليل لكونه ليس من المواضع السابقة) [1] يقصد مواضع زيادة الباء التي ذكرها ابن هشام قبل ذلك.

والخطيب يفسرها بقوله: (يريد القليل النادر) [2].

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: القليل النادر.

وذلك لأنه لم يسمع كثيرا ، وهو من هذه الجهة : حكم صحيح ومقبول.

والله ولي التوفيق.

(١) الدسوقي- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – ج ١ ص٢٨٥ .
(٢) مغني اللبيب- تحقيق وشرح : الدكتور عبداللطيف الخطيب ج ٢ص١٦٩ .

٢- مجيء (إلى) بمعنى (الفاء):

ونص ابن هشام – رحمه الله – في سياق حديثه عن (الفاء) على أنها تأتي بمعنى (إلى) ،ثم ذكر بعد ذلك أن ذلك يستساغ لوقوع عكسه ،أي: وقوع (إلى) بمعنى (الفاء) وأورد لذلك شاهدا: (وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

وأنت التى حببت شغبا إلى إليَّ، وأوطاني بلاد سواهما

إذ المعنى شغبا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حللت بهذا حلة، ثم حلة بهذا، فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب)[١].

ما استغربه ابن هشام:

تحدث ابن هشام عن معاني (الفاء) ،ثم ذكر أن الفاء تأتي بمعنى (إلى) مستشهدا بقوله تعالى: (ما بعوضة فما فوقها..) ثم ذكر بعد ذلك أنه يسوغ هذا الأمر عنده مجيء عكسه (أي مجيء (إلى) بمعنى (الفاء))أي أن تفيد (إلى) الترتيب مثل (الفاء) مستشهدا ببيتي كثير عزة :

وأنت التي حببت شغبا إلى بدا إليَّ، وأوطاني بلاد سواهما

حللت بهذا حلة، ثم حلة بهذا، فطاب الواديان كلاهما[٢]

مؤكدا أن (إلى) في البيت الأول دلت على الترتيب ، دليل ذلك عنده : وجود الترتيب في البيت الثاني : (حلة ثم حلة) أي أنه حل بها واحدة تلو الأخرى.

والحق أنني لم أجد في كتب النحو هذا الرأي عند أحد من النحاة إلا عند بعض شراح (مغني اللبيب) ، وعند السيوطي ناقلا عن ابن

(١) مغني اللبيب- تحقيق :محمد محي الدين عبدالحميد ج ١ص١٦٢ .
(٢) ديوان كثير عزة – جمع وتحقيق: إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت -١٩٧١م : ص٢٠٤ .

هشـام ، ووجـدت تـأويلا للرضـي علـى الشـاهد الشـعري (البيـت الأول لكثير عزة) في شرح الكافية .

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

- رد الدماميني ذلك (مجيء (إلى) بمعنى (الفاء) ، فنراه يرد على الشاهد الذي جعل ابن هشام يسوغ لهذا الرأي لوقوع عكسه :أي وقوع (إلى) محل (الفاء) بأن النحاة من حقهم ألا يذكروه استنادا إلى هذا الدليل فالدماميني لا يسلم بالترتيب في البيت الأول :

وأنـت التـي حببـت شـغبا إلـى إلـي، وأوطـاني بـلاد سـواهما

لاحتمال أن تكون (إلى) فيه للمعية ،أو متعلقة بمحذوف : والتقدير: وأنت التي حببت شغبا مع بدا أو مضموما إلى بدا .

يقول : (وحقهم ألا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل فإنا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول ، لاحتمال أن تكون (إلى) فيه للمعية كما يقول الكوفيون،أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك، والمعنى : وأنت التي حببت شغبا مع بدا، أو مضموما إلى بدا)[1].

ويضيف أن البيت الثاني:

حللـت بهـذا حلـة، ثـم حلـة بهذا، فطاب الواديـان كلاهمـا

لا يقتضي الترتيب في البيت الأول فقد يكون أحب المكانين في آن واحد بعد أن حل بهما على الترتيب، ويرى أن (إلى) جاءت بمعنى (مع) .

ثم يرى أنه : حتى لو سلم بأنها أفادت الترتيب فإن الترتيب واقع بـ (ثم) وليس بـ (الفاء) فلا يكون شاهدا على الفاء بل على (ثم).

فيقول : (والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول ، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حبب إليه أولا بسبب حلولها فيه، وأن الثاني حبب إليه بعد ذلك لحلولها به، إذ من الجائز أن يكون حب المكانين حصل في آن واحد، بعد حلولها فيهما على الترتيب ، ثم لوسلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه أن (إلى)

(١) محمد بن أبي بكر الدماميني- شرح مغني اللبيب- تحقيق / عبدالحافظ العسيلي- ص ٨١٤ .

فيه بمعنى (الفاء) لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بـ (ثم)لا بالفاء)[1].

ـ ويوافق الأمير الدماميني في أن البيت الثاني لا يدل على الترتيب في الأول ويؤكد أن (إلى) جاءت بمعنى (مع)، أو متعلقة بمحذوف تقديره (مضمومة).

وحتى لو اقتضى الترتيب فليس بحجة لحلول (إلى) بمعنى (الفاء).

فيقول: (قد يمنع لجواز حب المحلين معا بعدا لحلول بهما على الترتيب فإلى بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف أي مضمومة إلى بدا ولو سلم الترتيب فهو بقرينة ما بعده لا بمقتضى وضع إلى) [2].

ــ ويوافقهما الدسوقي الرأي فيقول: (لا يسلم لاحتمال أن الحب لهذين البلدين في آن واحد، وإن كانت سكنى هاتين فيهما على الترتيب، فهي سكنت الموضعين على الترتيب، ثم لما اطلع على سكناها فيهما معا حبهما في آن واحد ، فالترتيب في السكنى لا يدل على الترتيب في المحبة، فتكون (إلى) بمعنى (مع) ، أو متعلقة بمحذوف أي : مضموما إلى بدا، فلا ترتيب أصلا في البيت الأول ، (ولو) [3] سلمنا أن الحب مرتب على ترتيب السكنى، فالبيت الثاني يدل على أن (إلى) بمعنى (ثم) لا بمعنى الفاء ، فلا يصح ما ادعاه المصنف) [4].

تفصيل المسألة:

يبدو أن ابن هشام – رحمه الله – لم يوفق في الاستشهاد بهذا الشاهد ، وقد عارضه بعض من شرح (مغني اللبيب) كالأمير والدماميني والدسوقي . والذين من المفترض أن يكونوا أقرب إلى ابن هشام لتعلقهم بكتابه ،ولولا هذا التعلق ما شرحوه.

ولكنها وجهة نظر أبدوها ،وأظنها أقرب للصواب ، فقد وجدت هذا الشاهد عند الرضي في شرح الكافية ، وهو يؤول معنى (إلى) بـ(مع) ،أومضافا إلى بدا .

قيقول: (قوله: (وبمعنى مع، قليلا)، كما في قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي

(١)المصدر السابق ص ٨١٤ .
(٢) محمد الأمير – حاشية الأمير على مغني اللبيب – ص١٤٠ .
(٣) لم أجد (لو) في نسخة الكتاب لدي ولكن السياق يثبتها.
(٤) مصطفى الدسوقي – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- ج١ ص٤٢٤ .

تضـمونها إلــى أمـوالكم، وكـذا قولــه تعـالى: (وأيـديكم إلــى المرافـق) ،أي مضافة إلى المرافق، و: الذود إلى الذود ابل، أي: مضـافة إلى الذود .

وقوله:

وأنـت التـي حببـت شـغبا إلـى بـدا إلــيَّ، وأوطــاني بــلاد ســواهما

أي: مضافا إلى بدا)[1].

فـ (إلى) في البيت لا تدل على الترتيب أي بمعنى (الفاء)، بل يدل على أن حبهما وقع في آن واحد ويمكن تقديره: بـ (شغبا مع بدا) أو (مضموما إلى بدا) أو (شغبا مضافا إلى بدا) وهـي تقديرات مقبولـة لعدم وجود دليل علـى إرادة الترتيب ، وإن لم يوجد الدليل فالكلام على أصله .

أما حجة الترتيب في البيت الثاني :

حللـت بهـذا حلــة، ثـم حلــة بهذا، فطاب الواديان كلاهما

فهـي ليسـت بـدليل ، فـأي دليـل يثبـت أنـه أحـب الأول ثـم أحـب الثـاني لأنها حلت بالأول ثم بالثاني؟

فقد يكون أحب الاثنين بعد أن حلت بالثاني.

وحتــى لــو افترضــنا ذلــك (أي أنــه أحــب ألأول ثــم الثــاني) فإنــه اسـتعمل (ثـم) فـي البيـت الثـاني ولـم يسـتعمل (الفـاء) ، فكيـف يكـون حجـة على (الفاء)؟

(١) رضي الدين الأستراباذي - شرح الرضي على الكافية - تحقيق : يوسف حسن عمر - ج٤ ص٢٧٤ .

خلاصة القول:

المقصود بالغريب هنا : أي:طريف عجيب.

صحة الحكم بالغريب:

ولذلك أرى أن الحكم بالغريب هنا صحيح .

والله ولي التوفيق.

٣- مجيء (الكاف) للمبادرة :

ونص ابن هشام في حديثه عن معاني الكاف : (والمعنى الرابع: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بما في نحو (سلم كما تدخل) و(صل كما يدخل الوقت) ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافى، وغيرهما، وهو غريب جدا) [١].

ما استغربه ابن هشام:

وهذه أيضا من المسائل التي لم أجد كثيرا من المتحدثين عنها ، وكل الذين ذكروها في كتبهم - مما عثرت عليه - إنما أشار إلى قول ابن هشام ، وإلى العبارة السابقة ، بل نقلها بعضهم كما هي ، ولم يزد عليها .

يستغرب ذلك ابن هشام – رحمه الله – في هذه المسألة مجيء الكاف للمبادرة ، كقولك : (صل كما يدخل الوقت) ، (وسلم كما تدخل)ولم يذكر شاهدا عليه من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، أو من كلام العرب من الشعر أو النثر.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

- الأمير يفسر ذلك ويؤوله : بأن الكاف زائدة ، و(ما) مصدرية ، والمصدر ينوب عن الزمان ، فالتقدير: (صل وقت دخول الوقت) و(سلم وقت دخولك) وهو تفسير مقبول لو وُجِد له شاهد يماثله.

فيقول: (يمكن تخريجه على زيادة الكاف ،وما مصدرية، والمصدر نائب عن الزمان والمعنى :سلم وقت دخولك ، وصل وقت دخول الوقت ،فيفيد المبادرة) [٢].

ـ أما الدسوقي فيقدره: سلم بمجرد الدخول أي: سلم مبادرا به عند الدخول ،ويقدر المثال الثاني بنفس الطريقة : صل بمجرد دخوله أي : صل مبادرا بالصلاة أول الوقت.

---

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص١٧٩ .
(٢) محمد الأمير – حاشية الأمير على مغني اللبيب - ص١٥٣ .

ويختم رأيه بأنه يمكن تقديرها أيضا بأن الكاف زائدة ، و(ما) مصدرية ، والمصدر ينوب عن الزمان ، فالتقدير: (صل وقت دخول الوقت) و(سلم وقت دخولك)وهو نفس رأي الأمير.

فيقول: (قوله : (سلم كما تدخل) أي : سلم بمجرد الدخول أي: سلم مبادرا به عند الدخول. قوله: (كما يدخل الوقت) أي : بمجرد دخوله أي: صل مبادرا بالصلاة أول الوقت) [١].

ويضيف : (يمكن تخريجه على زيادة الكاف ،وما مصدرية، والمصدر نائب عن الزمان والمعنى :سلم وقت دخولك ، وصل وقت دخول الوقت ،فيفيد المبادرة) [٢].

ـ الدكتور عبداللطيف الخطيب يقدرالمثالين بقوله: (سلم بمجرد الدخول ، أي مبادرا)و(بادر إلى الصلاة بمجرد دخول الوقت) [٣].

تفصيل المسألة:

يذكر ابن هشام معنى من معاني (الكاف) وهو المبادرة ، وينسب هذا الرأي إلى السيرافي وابن الخباز .

ويأتي ابن هشام بمثالين لذلك : وهما : (سلم كما تدخل) و(صل كما يدخل الوقت) ويذكر أن الكاف فيهما تفيد المبادرة.

ـ السيوطي نقل الخبر والمسألة عن ابن هشام ولم يعلق عليها .

فيقول: (قال السيرافي وابن الخباز في النهاية : والمبادرة إذا اتصلت بـ (ما) نحو صل كما يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جدا) [٤].

كما سبق وذكرت أن هذا الرأي لم أجد من يطرحه إلا ناسبا إياه إلى ابن هشام ، كما جاء عند السيوطي في (الهمع) .

وجاء عند الأزهري ذكر المسألة ، ولكنه ينسبها إلى ابن هشام أيضا .

فيقول: (زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة، وذلك إذا

---

(١) مصطفى الدسوقي ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ـ ج١ص٤٦٥ .
(٢) المصدر السابق ج١ص٤٦٥ .
(٣) مغني اللبيب – تحقيق وشرح د/عبداللطيف محمد الخطيب – ج ٣ ص١٨ .
(٤) السيوطي – همع الهوامع – ج٢ ص ٤٤٧ .

اتصلت بـ"ما"...)[1].

وذكر الصبان في حاشيته أربعا معان للكاف ثم ذكر : وزاد في المغني خامسا (وهذا يدل على أنه قول انفرد به ابن هشام) ، وذكر المسألة ثم قدرها .

فيقول:(وله: "أربعة" زاد في المغني خامسًا وهو المبادرة، قال: وذلك إذا اتصلت بما...) [2].

ثم يخرجها نفس تخريج الأمير لها فيقول : (ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف، وجعل ما مصدرية وقتية أي سلم وقت دخولك، وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة) [3].

أما شهاب الدين في حاشيته على تفسير البيضاوي فقد أشار إلى المسألة ، وأنها قد نقلها النحاة كصاحب المغني أي : ابن هشام ، لكنه في تقديره : يردها إلى أصلها وهو: كاف التشبيه : فكأنه شبه وقت أحد الحدثين المتجاورين بوقت الآخر لوقوعهما في زمن واحد .

فيقول: (قوله: (كما حملته نبذته) أي وضعته وولدته عقيب الحمل من غير مضي مدة طويلة وهذه الكاف تسمى كاف المفاجأة وكاف القرآن، وقد نقلها النحاة كصاحب المغني ووقعت في كلام العرب والفقهاء نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وهي كاف التشبيه في الأصل كأنه شبه وقت أحد الحدثين المتجاورين بوقت الآخر أو أحدهما بالآخر لوقوعهما في زمن واحد) [4].

وهو تقدير جميل أي : (صل كما يدخل الوقت): أي : شبه وقت حدوث الصلاة بوقت دخول وقتها و(سلم كما تدخل) أي شبه وقت السلام بوقت الدخول. وأظنه هنا يحاول تقريب المعنى وتفسيره لاهتمامه بالتفسير أكثر من النحو.

وهو لا يبتعد كثيرا عن التقدير السابق : باعتبار (الكاف) زائدة وما مصدرية وقتية أي: سلم وقت الدخول ، وصل وقت دخول الوقت. وهو التقدير الأقرب للمسألة.

---

(١) خالد الجرجاويّ الأزهري(الوقاد) - شرح التصريح على التوضيح - ج١ ص ٦٥٥ .
(٢) محمد الصبان - حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - ج ٢ ص ٣٣٧ .
(٣) المصدر السابق - ج ٢ ص ٣٣٧ .
(٤) شهاب الدين الخفاجي - حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي - ج٦ ص١٥٠ .

وذلك لأنه يراعي الصنعة النحوية الإعرابية أكثر.

خلاصة القول:

يظهر أن هذا المعنى للكاف (المبادرة) انفرد بنقله ابن هشام ، وقد يكون أخذه من مصدر سابق له كما ذكر ونسب هذا الرأي إلى ابي سعيد السيرافي وابن الخباز .

يقول عن هذا الرأي والمعنى شهاب الدين الخفاجي : (ولكونه خلاف المعروف فيها قال في المغني إنه معنى غريب جدا) [1].

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: خلاف المعروف.

وذلك لأنه لم يسمع كثيرا ، وهو من هذه الجهة : حكم صحيح ومقبول.

والله الموفق.

(١) شهاب الدين الخفاجي - حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي - ج٦ ص١٥٠ .

الفصل الثاني : لفظ الغريب في حروف العطف :

المبحث الأول: تقدير(أو) بالواو منفية.
المبحث الثاني: مجيء (الفاء) للغاية بمعنى (إلى) .
المبحث الثالث: رأي الفراء : (الفاء) لا تفيد الترتيب مطلقا .
المبحث الرابع: عطف الحرف على الحرف.

أولا : تقدير(أو) بالواو منفية:

نص ابن هشام – رحمه الله - في مغني اللبيب في سياق حديثه عن معاني (أو) ما نصه : (ومن الغريب أن جماعة - منهم ابن مالك - ذكروا مجيء (أو) بمعنى (الواو)،ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى (ولا) نحو: (ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) [١] وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت (لا) توكيدا للنفي السابق، ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع، ونظيره قولك : (لا يحل لك الزنا والسرقة) ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك) [٢].

- ونص الآية المذكورة سابقا حتى يفهم السياق :

﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُواْ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًاۚ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةًۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾ ﴾.

(١) سورة النور ٦١ .
(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٦٣ .

ما استغربه ابن هشام:

يرى بعض النحاة ومنهم ابن مالك أن (أو) تقدر بـ (ولا) يقول ابن مالك عن ذلك : (وإذا وقع نهي أو نفي قبل أو كانت بمعنى الواو مردفة بلا ، فمثال ذلك مع النهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾﴾ [١] ومثال ذلك مع النفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾[٢] إلى (أو صديقكم) أي :ولا تطع منهم آثما ولا كفورا ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم ولا بيوت آبائكم) [٣] .

وجاء في شرح التسهيل للمرادي: (وتوافق (ولا) بعد النهي والنفي .

ش: مثال ذلك بعد النهي ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾﴾ [٤] وبعد النفي: ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾)[٥].

وفي (الجنى الداني) يقول المرادي: (الثامن: معنى ولا. ذكر بعض النحويين أن أو تأتي بمعنى ولا) [٦].

ويعترض ابن هشام على ذلك ويرى أن ذلك من الرأي الغريب، فيرى أن (أو) هنا بمعنى (الواو) وإنما جاء (لا) للتأكيد على النفي ويمكن حذفها لدلالة مستفادة من خارج اللفظ وهو الإجماع ، الذي يمنع من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد .

ويمثل على ذلك بقوله: (لا يحل لك الزنا والسرقة) لم تذكر(لا)وفهم القصد أن النفي يشمل الزنا ويشمل السرقة وليس على الجمع بينهما.

---

(١) الانسان ٢٤ .
(٢) سورة النور ٦١ .
(٣) ابن مالك - شرح التسهيل – تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ٣٦٥/٣ .
(٤) الانسان ٢٤ .
(٥) الحسن بن قاسم المرادي – شرح التسهيل ص ٨١٤ .
(٦)الحسن المرادي - الجنى الداني –- ٢٣٠

دراسة المسألة:

أولا : رأي الشارحين:

- يوافق الدسوقي ابن هشام في معارضته لمن يقول بهذا الرأي ويسهب في التوضيح فيقول: (قوله :(وهذه الخ) اعتراض من المصنف على القائلين بذلك القول، وحاصله أن لا نسلم أن أو هنا بمعنى ولا هي هنا أو السابقة ، وهي التي لمطلق الجمع بمعنى الواو وأن لا ليست من معنى أو ، بل هي لتوكيد النفي السابق ، ومانعة من تعلق النفي بالمجموع أي : فلما كان الأصل :لا جناح عليكم أن تأكلوا من بيوتكم وبيوت آبائكم الخ ربما يتوهم أن الجناح إنما نفي عن الأكل من المجموع ، فأتينا بها في التقدير إشارة إلى أن النفي منصب على كل واحد ، وتعلق النفي بكل واحد ليس معلوما من الآية بل من دليل خارجي ، وهو الإجماع ، فقدرنا لا لأجل أن توافق الآية الفقه من خارج المعلوم من الإجماع) [١].

ويضيف الدسوقي في تأييده لابن هشام وبسطه للمسألة: (قوله : (وإنما جاءت لا) أي في اللفظ الذي يفسرونها به في الآية قوله (توكيدا للنفي السابق)أي : فهي مستغنى عنها . قوله : (وذلك) أي تعليق النفي بكل واحد قوله (وهو الإجماع) أي القائم على أنه لا حرج على الإنسان في أن يأكل من بيت ولده ولا أن يأكل من بيت والده ،وأما اللفظ الواقع في الآية فلا يدل على ذلك)[٢].

ويضيف أيضا : ((قوله :ونظيره) أي : في تقدير لا لتوكيد النفي ،(قوله: لا يحل لك الزنا والسرقة)أي فيقال في التقدير ولا يحل لك السرقة فتأتي بلا لتشير إلى أن النهي منصب على كل واحد لا إلى أنها من معنى أو (قوله: لم يضر ذلك) أي لقيام الدليل على المراد، وهو الإجماع على أنه لا يحل كل واحد من الزنا والسرقة على الإطلاق مجتمعين أو متفرقين) [٣].

ووافق الدسوقي في ذلك كل من الدماميني[٤] والأمير[٥] ، ووافقهم في ذلك الخطيب[٦] .

---

(١) مصطفى محمد عرفة الدسوقي- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- ص١٦٧ .
(٢) المصدر السابق ص١٦٧ .
(٣) المصدر السابق ص ١٦٧ .
(٤) انظر: محمد بن أبي بكر الدماميني- شرح مغني اللبيب- تحقيق / عبدالحافظ العسيلي- ص ٣٥٨
(٥) انظر: محمد الأمير – حاشية الأمير على مغني اللبيب – ص ٦٢ .
(٦) مغني اللبيب – تحقيق وشرح د/عبداللطيف محمد الخطيب- ص٤١٣

ثانيا: تفصيل المسألة:

يرى ابن مالك أن تقدر (أو) بالواو مردفة بلا النافية ، أي (ولا) في الآية الكريمة : ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ ﴾ وما يناظرها من شواهد .

في حين يرى ابن هشام أن النفي مفهوم ومقدر ولا يحتاج لإعادة تقدير، وأن (أو) هنا بمعنى (الواو) وتفيد مطلق الجمع، ويعد هذا الرأي غريبا، ويحتج بأن هناك قرينة تدل على النفي وتقدير (لا) وهي الإجماع على ألا حرج من الأكل من بيوت الآباء والابناء...

ومن هنا ينبغي أن نرجع إلى أصل الكلام دون النظر إلى وجود قرينة خارج النص أو فقدانها ، فقد لا تتوفر هذه القرينة ، وعندها :هل نقدر (أو) حينها بـ(ولا) أم بـ (الواو) فقط؟

يرى سيبويه أنه في الأمر يكون معنى (أو) التخيير كقولك : كل لحماً أو خبزا أو تمراً فيحق للمخاطب أكل أحد هذه الأشياء : (تقول: جالس عمراً أو خالدا أو بشراً، كأنَّك: قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليلٌ أن كلهم أهلٌ أن يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب من الناس وتقول: كل لحماً أو خبزا أو تمراً، كأنك: قلت: كل أحد هذه الأشياء. فهذا بمنزلة الذي قبله)[1].

أما في النفي فيتكرر النفي على كل شيء من هذه الأشياء :(وإن نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا. كأنك قلت: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء. ونظير ذلك قوله عزَّ وجلَّ: " ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً " أي: لا تطع أحداً من هؤلاء) .

أي أن التقدير في النفي يصبح : (لا تأكل خبزا ولا لحما ولا تمرا) وينبغي إثبات (لا)مع (الواو) في تقدير (أو) للتأكيد على أن النفي والنهي ينجر إلى كل واحد من المعطوفات ، بعكس الأمر الذي يدل على التخيير كقولك : كل تمرا أو لحما ...

ومخالفا للواو التي تأتي مع النهي بمعنى الجمع بين الأمرين كقولك : لا تأت زيدا وعمرا فالنهي هنا ليس على إتيان أحدهما إنما على الجمع بينهما(

(١) كتاب سيبويه- ج ٣ ص ١٨٤ .

أي إتيان الاثنين معا) .

يقول المبرد مفصلا هذه المسألة:(والفصل بَين (أَو) وَبَين الْوَاو أَنَّك إِذا قلت: اضْرِب زيدا وعمرا، فَإِن ضرب أَحدهمَا فقد عصاك، وَإِذا قَالَ: (أَو) فَهُوَ مُطِيع لَك فى ضرب أَحدهمَا أَو كليهمَا وَكَذَلِكَ إِذا قَالَ: لَا تأت زيدا وعمرا، فَأتى أَحدهمَا فَلَيْسَ بعاص، وَإِذا قَالَ: لَا تأت زيدا أَو عمرا فَلَيْسَ لَهُ أَن يأتى وَاحِدًا مِنْهُمَا، فتقديرها فى النهى: لَا تأت زيدا وَلَا عمرا، وتقديرها فى الْإِيجَاب: ائْتِ زيدا؛ وَإِن شت فَائت عمرا مَعَه) [1].

خلاصة القول :

أرى أن تقدير (أو) بـ (ولا) أي: بالواو مقترنة بلا ، بعد النفي أو النهي أقرب للصواب ، من رأي ابن هشام الذي يرى بأن (أو) جاءت بمعنى (الواو) وأن النفي في أول الآية مع (الواو) جاء للتأكيد ولدفع التوهم بأن النفي بالمجموع وليس على كل واحد .

وأرى أن رأي ابن مالك ومن وافقه ، لا يعد غريبا بل أراه هو الأقرب إلى الصواب (ولا ينتقص ذلك من فضل الشيخين وقدرهما رحمهما الله) وذلك لعدة اعتبارات:

١- أن (لا) النافية أو الناهية مع (الواو) تفيد النهي عن الجمع بين أمرين كقولك: لا تأت زيدا وعمرا فالمعنى لا تأتهما معا ، ويجوز لك أن تأت زيدا على حدة وعمرا على حدة كما هو عند سيبويه والمبرد .

٢- (أو) المسبوقة بنفي أو نهي تعني النهي عن كل أمر منهما كقولك: لا تأكل خبزا أو تمرا، فالنهي هنا عن أكل أي شيء منهما، فهناك فرق بين المعنيين لزم على إثره التفريق بينهما في التقدير، للتفريق بينهما.

(١) المبرد- المقتضب- ج٣ ص ٣٠١ .

٣- يرى ابن هشام- رحمه الله- أن هناك قرينة خارجية تبين إرادة النفي عن كل واحد منها (بيوت الآباء وبيوت الابناء...) وليس الجمع بينهم وهي الإجماع ، ويستدل بقوله تعالى : (ولا تطع منهما آثما أو كفورا) وأيضا يرى أن هناك قرينة خارجية تدل النهي عن طاعة كل منهما وليس الجمع بينهما وهي الإجماع.

ولكن لابد أن يقاس الكلام على أصله ، أي إذا لم توجد القرينة الخارجية فما التقدير؟

كقولك : لا تأت زيدا أو عمرا ، وكقولك : لا تأكل خبزا أو تمرا .

٤- يحتاج تقدير (أو) المسبوقة بالنفي أو النهي بالواو فقط ، إلى أن نقدر النفي في كل موضع

فإذا قلت : لا تأكل تمرا أو لحما أو خبزا أو.....

وقدرنا (أو) بمعنى (الواو) لاحتجنا إلى أن نقول والنفي يقدر مع كل واحد منها ، وهذا يعتبر تقديرا احتاج إلى تقدير ، وهذا يطول...

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة : الرأي البعيد ، أو الضعيف.

وهومن هذه الجهة حكم غير صحيح.

والله الموفق.

٢- مجيء (الفاء) للغاية بمعنى (إلى) :

ونص ابن هشام - رحمه الله – في حديثه عن معاني الفاء : (وتارة بمعنى الواو، كقوله : .... بين الدخول فحومل[١]

وزعم الاصمعي أن الصواب روايته بالواو، لانه لا يجوز (جلست بين زيد فعمرو) وأجيب بأن التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز (جلست بين العلماء فالزهاد) وقال بعض البغداديين: الأصل (ما بين) فحذف (ما) دون بين، كما عكس ذلك من قال:

يا أحسن الناس ما قرنـًا إلى قدم [٢]

أصله ما بين قرن فحذف بين وأقام قرنا مقامها، ومثله ﴿ مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [٣] قال: والفاء نائبة عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول، وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب)[٤].

ما استغربه ابن هشام :

يذكر ابن هشام رأي البغداديين بأن (الفاء) تأتي للغاية بمعنى (إلى) والشاهد فيه (بين الدخول فحومل) ويقدره : إما لاشتمال الدخول على مواضع أوبـ (بين مواضع الدخول) ثم يرى أن تقدير الفاء بإلى للغاية يعد أمرا غريبا .

ولكن ابن هشام بعد ذلك يرى أنه قد يستأنس لهذا الرأي عنده وذلك لوقوع إلى بمعنى الفاء (أي عكس الأمر) في شاهد شعري فيقول: (وقد يستأنس له عندي بمجئ عكسه في نحو قوله:

---

(١) ديوان امرىء القيس – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة،الطبعة الخامسة ص٨.

(٢) ذكرالخليل البيت، انظر الجمل في النحو تحقيق: فخر الدين قباوة – الطبعة الخامسة– ١٤١٧هـ ص١٢١،وذكر ابن الانباري- أبوبكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨)هـ - في (إيضاح الوقف والابتدا)ص٣٥٤ أن أعرابيا أنشد الفراء هذا البيت،وتمامه:(ولا حبالَ مُحِبٍّ واصِلٍ تَصِلُ)، .

(٣) البقرة – ٢٦ .

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب ص١٦٢ .

وأنت التى حببت شغبا إلى بدا إلى، وأوطاني بلاد سواهما [1]

إذ المعنى شغبا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حللت بهذا حلة، ثم حلة بهذا، فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب، لأنى لم أر من ذكره) [2]

دراسة المسألة:

أولا: رأي الشارحين :

- الدماميني يعترض على إضافة (بين) إلى البعوضة ، فيقول:(أي : ما بين بعوضة إلى ما فوقها ،وهذا لا يتعين) [3].

ثم نراه يرد الشاهد الذي جعل ابن هشام يسوغ هذا الرأي لوقوع عكسه : أي وقوع (إلى)محل (الفاء) بأن النحاة من حقهم ألا يذكروه استنادا إلى هذا الدليل، فالدماميني لا يسلم بالترتيب في البيت الأول :

وأنت التى حَبَّبتِ شغبا إلى إليَّ، وأوطاني بلاد سواهما

لاحتمال أن تكون (إلى) فيه للمعية ،أو متعلقة بمحذوف : والتقدير: وأنت التي حببت شغبا مع بدا أو مضموما إلى بدا .

يقول : (وحقهم ألا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل فإنا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول ، لاحتمال أن تكون (إلى) فيه للمعية كما يقول الكوفيون،أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك، والمعنى : وأنت التي حببت شغبا مع بدا، أو مضموما إلى بدا) [4].

ويضيف أن البيت الثاني:

حللت بهذا حلة، ثم حلة بهذا، فطاب الواديان كلاهما

لا يقتضي الترتيب في البيت الأول فقد يكون أحب المكانين في آن واحد بعد أن حل بهما على الترتيب،ويرى أن (إلى) جاءت بمعنى (مع) ، وحتى لو سلم بأنها

---

(١)ديوان كثير عزة – جمع وتحقيق: إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت -١٩٧١م : ص٢٠٤ .
(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص١٦٢ .
(٣) محمد بن أبي بكر الدماميني- شرح مغني اللبيب- تحقيق / عبدالحافظ العسيلي- ص ٨١٣ .
(٤) المصدر السابق- ص ٨١٤ .

أفادت الترتيب فإن الترتيب واقع بـ (ثم) وليس بـ (الفاء) فلا يكون شاهدا عليها.

فيقول : (والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول ، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حبب إليه أولا بسبب حلولها فيه، وأن الثاني حبب إليه بعد ذلك لحلولها به، إذ من الجائز أن يكون حب المكانين حصل في آن واحد، بعد حلولها فيهما على الترتيب ، ثم لوسلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه أن (إلى) فيه بمعنى (الفاء) لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بـ (ثم) لا بالفاء) [١].

- ويعترض محمد الأمير على (مجيء الفاء بمعنى إلى) ويقدر الأمر في الآية:

أن (ما) مؤكدة لعموم (مثلا) وهو مفعول يضرب وبعوضة عطف بيان منه أو أنهما مفعولا (يضرب) وذلك بتقديره بالفعل (يجعل) ،وهو بذلك لا يقدر (بين) قبل (ما) الأولى فمن باب أولى أنه يرى أن الفاء عاطفة وليست بمعنى (إلى) إذ لا يستقيم التقدير: (أن يضرب مثلا ما ، بعوضة إلى ما فوقها) باعتبار بعوضة إما عطف بيان أو مفعول ثان ويكون التقدير حسب ما ذكر : (أن يضرب مثلا ما ، بعوضة وما فوقها) .

فيقول :(وأما الآية فـ(ما) مؤكدة لعموم مثلا وهو مفعول يضرب وبعوضة عطف بيان منه أو أنهما مفعولا يضرب لتأويله بـ (يجعل)) [٢].

ويوافق الأمير الدماميني في أن البيت الثاني لا يدل على الترتيب في الأول وحتى لو اقتضى الترتيب فليس بحجة لمجيء (الفاء) [٣] بمعنى (إلى) ، ويوافقهما في ذلك الدسوقي[٤].

ـ الدسوقي لا يرى غضاضة من تأويل الفاء بمعنى (إلى) في البيت (بين الدخول فحومل) والآية الكريمة ﴿ مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ ، ويرى أنه لا داعي لتأويل (أن الدخول يحتوي على مواضع أو مواضع الدخول ومواضع حومل) لأن المعنى على الابتداء والغاية ، أي: من الدخول إلى حومل .

فيقول : (والظاهر أن هذا الكلام لا يحتاج لذلك التأويل ،لأن المعنى على

(١) محمد بن أبي بكر الدماميني- شرح مغني اللبيب- تحقيق / عبدالحافظ العسيلي- ص ٨١٤ .
(٢) محمد الأمير – حاشية الأمير على مغني اللبيب – ص١٤٠ .
(٣) انظر:المصدر السابق – ص١٤٠ .
(٤) انظر : مصطفى الدسوقي – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- ج١ ص٤٢٤ .

الابتداء والغاية، فكأنه قيل: من الدخول إلى حومل) .

أما بالنسبة للآية الكريمة : فيرى أن الفاء وقعت بمعنى (إلى) و(ما) زائدة للدلالة على أن الفاء جاءت بمعنى (إلى) .

فيقول:(ومن بعوضة إلى ما فوقها من أكبر المخلوقات كالعرش ، وما زائدة وإنما أتى بها لأجل أن تكون قرينة على أن الفاء بمعنى إلى)[1].

ـ أما الخطيب فلم يقل رأيا خاصا به إنما أورد رأي الدماميني، وذكر رأي السيوطي في الهمع ، وذكر رأيا أهم وهو رأي بعض الكوفيين ، ورأي أبي حيان في البحر المحيط وهي إحالات مهمة في هذه المسألة.

ثانيا:تفصيل المسألة :

ذكر ابن هشام أن (الفاء) قد تأتي بمعنى(إلى) وعد ذلك غريبا.

ابن مالك يذكر أن (الفاء) قد تفيد التشريك مثل (الواو) فيقول: (وقد يعطف بما لمجرد التشريك فيحسن في موضعها الواو كقول امرئ القيس:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل)[2] .....

الدكتور عبداللطيف الخطيب ذكر رأيا للكسائي في البحر المحيط لأبي حيان ، والفراء في معاني القرآن ، ورأيا مقتضبا للسيوطي[3] .

السيوطي ذكر هذه المسألة، يقول : (وَترد للغاية بِمَعْنى (إِلَى) وَجعل مِنْهُ قَوْله :

(بَين الدّخول فحومل ...)

على تَقْدِير مَا بَين (الدُّخُول) إِلَى (حومل) فَحذف مَا دون (بَين)) [4] .

والظاهر أن هذا الرأي مشتهر عند الكوفيين:

ـ ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن الكوفيين يرون أن (ما) تحول إلى لفظ الذي فينتصب ما بعدها ، ويعطف عليه بالفاء فقط

(١) المصدر السابق ج١ ص٤٢٣ .
(٢) ابن مالك – شرح الكافية الشافية-ج٣ص١٢٠٧ .
(٣) انظر: مغني اللبيب – تحقيق وشرح د/عبداللطيف محمد الخطيب- ص٤٨٤-٤٨٥ .
(٤) السيوطي - همع الهوامع ج٣ ص١٩٣ .

وينصب ما بعدها بسبب حذف المضاف (بين)، ويقدرون الفاء ب(إلى) .

فيقول: (وتحرير نقل هذا المذهب: أن الكوفيين يزعمون أن ما تكون جزاء في الأصل وتحول إلى لفظ الذي، فينتصب ما بعدها، سواء كان نكرة أم غير نكرة، ويعطف عليه بالفاء فقط، وتلزم ولا يصلح مكانها الواو، ولا ثم، ولا أو، ولا لا، ويجعلون النصب في ذلك الاسم على حذف مضاف، وهو بين. فلما حذف بين، قام هذا مقامه في الإعراب. ويقدرون الفاء بإلى)[1] .

ثم يروي عن الكسائي ، يقول: (وقد جاء التصريح بها في بعض المواضع. حكى الكسائي عن العرب: مطرنا ما زبالة فالثعلبية، وما منصوبة بمطرنا) [2].

ثم يروي بعض ما سمعه الكسائي والفراء عن العرب ، ويذكر أن (ما) لا يجوز حذفها في هذا الموضع فيقول: (وقال الكسائي: سمعت أعرابيا نظر إلى الهلال فقال: الحمد لله ما إهلالك إلى سرارك، وحكى الفراء عن العرب: الشنق ما خمسا فعشرين. والمعنى فيما تقدم ما بين كذا إلى كذا، وما في هذا المعنى لا تسقط، فخطأ أن يقول: مطرنا زبالة فالثعلبية) [3] .

ويختم أخيرا بأن هذا المعنى لا يعرفه البصريون ،وأنه خاص بالكوفيين فيقول: (وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون) [4]

(١) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط –ج١ ص١٩٨ .
(٢) المصدر السابق : ج١ ص١٩٨ .
(٣) المصدر السابق : ج١ ص١٩٨ .
(٤) المصدر السابق : ج١ ص١٩٨ .

.

ويشير السمين الحلبي إلى هذا الرأي فيقول : (وتكونُ الفاءُ في قولِه: «فما فوقها» بمعنى إلى، أي: إلى ما فوقها، ويُعْزى هذا للكسائي والفراء وغيرِهم من الكوفيين وأنشدوا:

يا أحسنَ الناسِ ما قَرْناً إلى قَدَمٍ ولا حبالَ مُحِبٍّ واصِلٍ تَصِلُ

أي: ما بينَ قَرْنٍ، وحَكَوا: «له عشرون ما ناقةً فَحَمْلاً»)[1].

بل ويرى السمين الحلبي أن هذا الرأي مرجوح جدا عنده فيقول : (قولُه: { فما فوقها} قد تقدَّم أن الفاءَ بمعنى إلى، وهو قولٌ مرجوح جداً) [2].

الفراء والكسائي:

يرى الفراء أن هذا الأسلوب معروف لدى العرب مشهور لديهم ، وهو حذف (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره ،فينتصب الاسمين (يقصد لحذف المضاف(بين) المنصوب ومجيء المضاف إليه محله).

فيقول: (وأما الوجه الثالث- وهو أحبها إلي- فأن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها.

والعربُ إذا أَلْقَتْ «بَيْنَ» من كلام تصلُح «إلَى» في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما ب «بين» والآخر ب «إلى» . فيقولون: مُطرْنا ما زُبالَةَ فالثّعْلبية ، وله عشرون ما ناقةً فجملا، وهي أحسن الناس ما قَرْنًا فقدَمًا. يراد به ما بين قرنها إلى قدمها) [3] .

ثم يذكر أن الكسائي سمع من العرب من يذكر ما يشبه هذه الأمثلة ويحذف (بين) ولكن مستخدما (إلى) .

فيقول: (قال الكسائي: سمعت أعرابيا ورأى الهلال فقال: الحمد

(١) السمين الحلبي –الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – ج١ ص٢٢٤ .
(٢) المصدر السابق ج١ ص٢٢٦ .
(٣) الفراء - معاني القرآن – ج١ص٢٢ .

لله ما إهلالك إلى سَرارِك. يريد ما بين إهلالِك إلى سرارك) [1] .

ويضيف ،ويسند إلى الكسائي (وحكى الكسائي عن بعض العرب: الشنق ما خمسا إلَى خمس وعشرين. يريد ما بين خمس إلَى خمس وعشرين. والشَّنَق: ما لم تجب فيه الفريضة من الإبل. والأوْقاصُ في البقر) [2].

فيظهر من ذلك أن هذا الرأي معروف عند الفراء والكسائي، أوردوا عليه الشواهد ،ولكنه ليس بشائع عند غيرهم،ولم يقل به كثيرون.

خلاصة القول :

- يأتي هنا سؤال مهم:إذا كانت (الفاء) بمعنى (إلى) فلِمَ لَمْ تعمل عملها فتصبح جارة مثلها؟

- يقول الدسوقي عن وصف ابن هشام للرأي الذي يقول بمجيء (الفاء) للغاية بمعنى(إلى) بالغريب : (أي لم يقل به أحد وليس بشائع) أي نادر ،أو شاذ.

مع أن الدسوقي يؤيد هذا الرأي في بيت امرئ القيس: .....بين الدخول فحومل ، وفي الآية الكريمة : ﴿ ما بعوضة فما فوقها ﴾ بأن الفاء تفيد الغاية، وسبق عرض ذلك.

وذكرت قبل ذلك أن أبا حيان يرى أن هذا الرأي لا يعرفه البصريون ، وأنه مختص بالكوفيين.

والذي أراه : أن هذا الرأي موجود أثبتته بعض الكتب عن الكوفيين واختاره السمين الحلبي في تفسيره ، وذكره أبو حيان ، وأورده الفراء في معاني القرآن وذكر له شواهد من كلام العرب، ونقل عن الكسائي ذلك، ولكنه ليس شائعًا.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة : النادر أو

(١) المصدر السابق : ج١ص٢٢ .
(٢) المصدر السابق : ج١ص٢٢

الشاذ.

وهو من هذه الجهة: حكم صحيح مقبول.

والله ولي التوفيق

٣- رأي الفراء : (الفاء) لا تفيد الترتيب مطلقا :

نص ابن هشام في معرض حديثه عن معاني (الفاء) :

(وتفيد ثلاثة أمور: أحدها: الترتيب، وهو نوعان: معنوى كما في (قام زيد فعمرو) وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [١]ونحو ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [٢] الآية، ونحو (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقا، وهذا - مع قوله إن الواو تفيد الترتيب - غريب، واحتج بقوله تعالى: ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [٣] وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى، وقال الجرمى: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار .

بدليل قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول

وقولهم (مطرنا مكان كذا فمكان كذا) وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد) [٤].

دراسة المسألة:

أولا : معنى الترتيب في الفاء العاطفة : يتحدث المصنف – رحمه الله – عن معنى الترتيب في (الفاء) فيذكر أن من أهم معانيها : الترتيب كقولك : (قام زيد فعمرو) فالفاء تشرك بين الأول والثاني في الفعل ، وتجعل الأول هو المبدوء به فزيد وعمرو اشتركا في القيام ، لكن قيام زيد سبق قيام عمرو . قال سيبويه : (ومن ذلك قولك : مررت بزيد فعمرو ، ومررت برجل فامرأة

(١) البقرة (٣٦) .
(٢) النساء (١٥٣) .
(٣) الأعراف (٤) .
(٤) ابن هشام - مغني اللبيب ص ١٦١ .

. فالفاء أشركت بينهما في المرور ، وجعلت الأول مبدوءًا به)[1] .

ويذكر ابن السراج عن الفاء أنها تفيد الترتيب والتعقيب (جعل ابن هشام التعقيب الفائدة الثانية للفاء) يقول ابن السراج : (وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وإن الأمر بينهما قريب ، نحو قولك : رأيت زيدا فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة وجاءني زيدٌ فعمروٌ ومررت بزيدٍ فعمروٍ فهي تجيء لتقدم الأول واتصال الثاني فيه)[2].

والترتيب على نوعين :

١- معنوي : وهو كون الأول حاصلًا قبل الثاني في الحقيقة . كقوله : (قام زيد فعمرو) فقيام زيد سبق قيام عمرو في الواقع .

ويطلق على هذا النوع الرتبي أيضا يقول الدسوقي عن هذا النوع: (وهو المسمى بالرتبي ، وهو أن يكون ما بعدها حاصلا بعد ما قبلها في الواقع . قوله
(قام زيد فعمرو) فقيام عمرو في نفس الأمر واقع بعد قيام زيد)[3] .

وإن عطفت جملة بعد جملة فتفيد أن مضمون الجملة الثانية قد حصل بعد مضمون الأولى يقول الشمني : (وإن عطفت جملة على جملة أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو : قام زيد فقعد عمرو)[4].

ويقول الدماميني عن المعنوي : (كما في (قام زيد فعمرو) فإن قيام عمرو في نفس الأمر وقع بعد قيام زيد)[5].

٢- ذكري : وهو أن يكون حصول الأول بعد حصول الثاني أو معه في الواقع ، ويكون التقدم في الذكر . يقول الدسوقي عنه : (وهو أن يكون ما بعدها حاصلا بعد ما قبلها في اللفظ فقط ، وأما في الواقع فتارة يكون حاصلا معه في آن واحد ، أو قبل ما قبلها)[6].

ويكون العطف الذكري في عطف مفصل على مجمل ، وأورد المصنف

---

(١) سيبويه - الكتاب ج١ ص ٤٣٨ .
(٢) ابن السراج – الأصول في النحو ج١ – ص ٤٤٢ .
(٣) الدسوقي - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - ج١ – ص ٤١٩ .
(٤) الشمني – المصنف من الكلام على مغني ابن هشام – ج١- ص٢٩٦ .
(٥) الدماميني – شرح مغني اللبيب – ص ٨٠٧ .
(٦) الدسوقي - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - ج١ – ص ٤١٩ .

عددا من الشواهد عليه :

١- قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [١]

وهذا على قول أن الضمير في (عنها) معاد إلى الجنة ، واحتج على ذلك بأنه لا يوجد إجمال وتفصيل فـ(الإذهاب عن الجنة) هو نفسه معنى الإخراج منها . وهذا يدل على أن الفاء تكون للترتيب الذكري في غير التفصيل بعد الإجمال، يقول الدسوقي : (فقد فصل (فأزلهما) بقوله:(فأخرجهما) واعترض هذا بأن ضمير عنها للجنة أي : أذهبهما الشيطان عنها ، وهذا معنى الإخراج ، فلا إجمال ولا تفصيل) [٢] .

ويوافقه في ذلك الشمني فيقول عن تقدير أن الضمير في (عنها) يعود إلى الجنة: (وعلى الثاني – تقدير الضمير في (عنها) يعود على الجنة – فأين التفصيل الذي يفيده المعطوف والذي كانا فيه هو الجنة) [٣].

وأما على قول أن الضمير عائد إلى الشجرة فتكون (الفاء) من النوع الأول (الترتيب المعنوي) حيث إن الإزلال عن الشجرة أولا ثم الخروج من الجنة . يقول الدماميني: (وأما على القول بأنه الشجرة فتكون الفاء من القسم الأول) [٤] ، ويوافقه في ذلك الشمني[٥].

٢- قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾[٦] فقد ذكر السؤال (المجمل) وعطف عليه المفصل (فقالوا أرنا الله الله جهرة) .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى ﴾ [٧] فذكر المجمل وهو : (النداء) بقوله : (نادى نوح ربه) وعطف

---

(١) البقرة (٣٦) .
(٢) الدسوقي - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - ج١ – ص ٤١٩ .
(٣) الشمني – المصنف من الكلام على مغني ابن هشام – ج١- ص٢٩٧ .
(٤) الدماميني – شرح مغني اللبيب – ص ٨٠٨ .
(٥) انظر: الشمني – المصنف من الكلام على مغني ابن هشام – ج١- ص٢٩٧ .
(٦) النساء – ١٥٣ .
(٧) هود – ٤٥ .

وعطف عليه المفصل (فقال رب إن ابني من أهلي ....) قال الدسوقي : (فكل هذا بيان لمناداته) [١] .

٤- ما جاء في بعض الأحاديث (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) [٢] فالوضوء مجمل وعطف عليه المفصل (فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) . والتقدير : (وغسل رجليه) [٣] يقول الشمني عن نصب رجليه :
(يحتمل أن يكون رجليه منصوبا بإضمار غسل فيكون من عطف الجمل ، وأن يكون بالعطف على رأسه فيكون إخبارا عن المسح على الخفين) [٤]
والمعطوف بالفاء هو كل ما بعدها لأنه تفصيل لما قبلها ، يقول الدماميني : (وقد استشكل بعضهم هذا بأن المعطوف بالفاء إنما هو بعض المفصل وهو قوله (وغسل وجهه) وبقية المفصل معطوفة بالواو ، وهذا ممنوع ، بل المعطوف بالفاء هو مجموع ما وقع بعدها ، لا بعضه) [٥] .

ويقول الدسوقي : (فلا شك أن قوله : (فغسل وجهه إلى آخر المعاطيف) تفصيل لحقيقة الوضوء المجملة) [٦] .

والمعطوفات إذا تعددت ولم يكن حرف العطف يفيد الترتيب كانت كلها ، معطوفة على معطوف واحد وهو المعطوف عليه الأول ، يقول عباس حسن: (إن المعطوفات المتعددة تقتضي أن يكون لها جميعا (معطوف عليه) واحد ، هو الأول الذي يسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به . لكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب مثل (الفاء) و(ثم) وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليها مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول) [٧] وبذلك يعلم أن (فغسل وجهه) معطوف عليه بقية المعطوفات ، لأنها عطفت بواسطة حرف الواو الذي يفيد مطلق الجمع .

ثانيا : معنى الواو العاطفة : يصف ابن هشام أن زعم الفراء أن الفاء لا تفيد الترتيب ، مع قوله: أن الواو تفيد الترتيب بالغريب .

---

(١) الدسوقي - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - ج١ – ص ٤٢٠ .
(٢) صحيح البخاري (كتاب الوضوء باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة) حديث رقم ١٤٠
(٣) الدماميني – شرح مغني اللبيب – ص ٨٠٩ .
(٤) الشمني – المصنف من الكلام على مغني ابن هشام – ج١- ص٢٩٧ .
(٥) الدماميني – شرح مغني اللبيب – ص ٨٠٩ .
(٦) الدسوقي - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - ج١ – ص ٤٢٠ .
(٧) عباس حسن – النحو الوافي ج٣ - ص٥٧٤ .

تفصيل المسألة:

ذكر ابن هشام في فصل الواو العاطفة أنها تفيد مطلق الجمع ، فقد تعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه، وعلى لاحقه فيقول : (ومعناها مطلق الجمع ، فتعطف الشيء على مصاحبه نحو: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ [١] وعلى سابقه نحو ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [٢] وعلى لاحقه نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [٣]) [٤] ، ثم ذكر عددا ممن قالوا قالوا بإفادتها الترتيب ، فيقول: (بل قال بإفادتها إياه – أي الترتيب – قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي) [٥] ويرى سيبويه أن الواو لمطلق الجمع ، وأنه قد يكون المتقدم هو الأول أو قد يكون هو الأخير، أو قد يكونان متساويين في الحكم فيقول: (لأنه يجوز أن تقول : مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدا ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة . فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني . فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيها شئت ، لأنها قد جمعت هذه الأشياء) [٦]. وكذلك يرى ابن السراج نفس الرأي فيقول : (ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولا نحو قولك : جاء زيد وعمرو ولقيت بكرا وخالدا ومررت بالكوفة والبصرة فجائز أن تكون البصرة أولا وجائز أن تكون الكوفة أولا) [٧] ويستدل على ذلك بقوله تعالى:﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[٨] فالركوع قبل السجود .

ويؤكد ابن يعيش هذا الرأي فيقول : (ولا نعلم أحدا يوثق بعربيته يذهب إلى أن

---

(١) العنكبوت ١٥ .
(٢) الحديد ٢٦ .
(٣) الشورى ٣ .
(٤) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٣٥٤ .
(٥) ابن هشام - مغني اللبيب ص٣٥٤ .
(٦) سيبويه - الكتاب ج١ ص ٤٣٨ .
(٧) ابن السراج – الأصول في النحو ج١ – ص ٤٤٢ .
(٨) آل عمران ٤٣.

الواو تفيد الترتيب)[1] ويدلل على ذلك بعدة أمور، بالإضافة إلى الآية السابقة :

١- أنها تقابل التثنية والجمع في الأسماء إذا اختلفت ، يقول : (والذي يؤيد ما قلنا أن الواو في العطف نظير التثنية والجمع إذا اختلفت الأسماء) .

٢- أنها تستخدم في مواضع لا يمكن أن تفيد الترتيب نحو : اختصم زيد وعمرو ، يقول : (ومما يدل على ذلك أيضا أنها تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب نحو قولك : اختصم زيد وعمرو وتقاتل بكر وخالد فالترتيب هنا ممتنع لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد) .

٣- ويضيف ابن يعيش : (ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾ [2] في البقرة وفي الأعراف : ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾[3] والقصة واحدة) .

ويروي ابن يعيش أن هناك من يرى أنها تفيد الترتيب ، ولم يسم أحدا ممن رأى ذلك فيقول:(وقال قوم إنها ترتيب ..) ويذكر بعض أدلتهم ويفندها :

١- أمر ابن عباس بتقديم العمرة فأنكر عليه بعض الصحابة فقالوا : لم تأمرنا بتقديم العمرة وقدم الله الحج عليها في التنزيل ، فدل إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو .

٢- لما نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ ﴾[4] قال الصحابة بم نبدأ يا يا رسول الله فقال -ﷺ- : ابدؤوا بما بدأ الله بذكره فدل ذلك على الترتيب[5]

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ج٨- ص ٩١ .
(٢) البقرة - ٥٨ .
(٣) الأعراف ١٦١ .
(٤) البقرة ١٥٨ .
(٥) انظر: ابن يعيش – شرح المفصل ج٨- ص ٩١ .

.

٣- روي أن بعض الأعراب قام خطيبا بين يدي رسول الله - ﷺ - فقال في خطبته : (من أطاع الله ورسوله فقد رشد ومن عصاهما فقد غوى) فقال الرسول ﷺ بئس خطيب القوم أنت ، هلا قلت ومن عصى الله ورسوله .

٤- وتعلقوا أيضا بما جاء في الأثر أن سحيما عبد بني الحساس أنشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عميــرة ودع إن تجهــزت غاديــا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا [١]

قال عمر : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة .

ثم يفند ابن يعيش هذه الآراء ويرد عليها :

١- إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة ولو كانت الواو ترتب لما خالف.

٢- أما الآية ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ ﴾ [٢] لو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال النبي ﷺ .

٣- وأما رد النبي ﷺ على الخطيب فما كان إلا لأن فيه ترك الأدب بترك إفراد اسم الله بالذكر .

٤- وكذلك إنكار عمر ﷺ لترك تقديم الإسلام في الذكر وإن كان لا فرق

---

(١) قائل البيت عبد بني الحسحاس : انظر: ديوان عبد بن الحسحاس ص ١٦ ،وذكر البيت ابن جني في (الخصائص)ص٤٩وابن الانباري في (الإنصاف) ص١٣٦ وابن مالك في (شرح الكافية) ص١٠٧٦ .

(٢) البقرة ١٥٨ .

بينهما[1] .

وبذلك نصل إلى أن الواو تفيد مطلق الجمع في الأصل ، وقد تفيد تقدم المعطوف عليه ، وقد تفيد تقدم المعطوف على الوجه الأضعف ، وأرى أن خير من ذكر موضوع فائدة الواو العاطفة بعبارة موجزة هو ابن مالك حينما قال :

(والمعطوف بالواو إذا عرى من القرائن احتمل المعية احتمالا راجحا ، والتأخر احتمالا متوسطا ، والتقدم احتمالا قليلا)[2].

خلاصة القول: لفظ الغريب وقول الفراء :

استخدم المصنف - رحمه الله - مصطلح الغريب على الرأي الذي نسبه إلى الفراء بقوله :(وقال الفراء : إنها لا تفيد الترتيب مطلقا ، وهذا - مع قوله إن الواو تفيد الترتيب - غريب)[3].

فما المقصود بلفظ (الغريب) ؟

وهل رأي الفراء غريب ؟

أولا : المقصود بالغريب :

لما ذكر المصنف بأن الفراء قد خالف رأي النحاة في موضعين (معنى الواو ، ومعنى الفاء) فإن قصده : أنه رأي (شاذ) لأنه خالف فيه رأي النحاة .

(١) انظر: ابن يعيش – شرح المفصل ج٨- ص ٩١ .
(٢) ابن مالك - شرح التسهيل ج٣- ص ٣٤٨ .
(٣) ابن هشام - مغني اللبيب ص ١٦١ .

يقول الدماميني : (فإنه مخالف لقول الجمهور في الموضعين) [١] ، ويقول الدسوقي : (لأنه بعكس قول القوم في كل واحدة منهما،فهذا غريب منه) [٢].

ولكن هل صح عن الفراء رأيه بإنكار الترتيب للفاء ، وإثباته للواو ، ومعارضته بذلك لجمهور النحاة ؟

ذكر السيوطي هذا الرأي عن الفراء فقال عن الفاء العاطفة : (وأنكره أي الترتيب الفراء مطلقا واحتج بقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [٣]، ومجيء البأس سابق الإهلاك ، وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكري) [٤].

وأرى أن السيوطي قد نقل هذا القول عن ابن هشام ، حيث عبارته تشبه عبارة ابن هشام واللفظ يشبه اللفظ ، بل قد سبق ذلك بأنه ذكر أن ابن هشام نسب إلى الفراء أن الواو تفيد الترتيب وذلك في باب الواو فيقول السيوطي : (ونقله ابن هشام – إفادة الترتيب للواو – عن الفراء أيضا) [٥].

يبدو أن رأي الفراء معروف قبل ابن هشام وتناقلته بعض كتب النحو ، وقد أشار ابن مالك إليه كما سيأتي لاحقا ، ويظهر أن هناك من وهم في نسبة الرأي إلى الفراء ، فنقل منه بقية النحاة ، عن ذلك يقول ابن مالك منكرا نسبة هذا الرأي إلى الفراء : (ونسب قوم أن الواو مرتبة ، ولا يصح ذلك) [٦].

ثم يشير إلى سبب معارضته لهذا النقل والنسبة إلى الفراء : (فإنه قال في معاني سورة الأعراف : فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول هو الآخر، فإذا قلت: (زرت عبدالله وزيدا،فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة) [٧] وهذا نصه وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين) [٨] ورجعت إلى كتاب (معاني القرآن) للفراء فوجدت النص

---

(١) الدماميني – شرح مغني اللبيب – ص ٨٠٩ .
(٢) الدسوقي - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - ج١ – ص ٤٢٠ .
(٣) الأعراف : ٤ .
(٤) السيوطي – همع الهوامع –ج٣ – ص ١٩٢ .
(٥) المرجع السابق ج٣ ص١٩٢
(٦)ابن مالك - شرح التسهيل ج٣ - ص ٣٤٩-٣٥٠ .
(٧) معاني القرآن للفراء ج١- ٣٩٦ .
(٨) ابن مالك - شرح التسهيل ج٣ - ص ٣٤٩-٣٥٠ .

السابق في كتابه فكيف يكون هذا رأيه في كتابه وينقل عنه ما يعارض ذلك ؟

أما الشاهد الذي نقل عن الفراء أنه احتج به ، وهو قوله تعالى : ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ فقد وجدت الفراء ذكر عنها : (يقال : إنما أتاها البأس من قبل الإهلاك ، فكيف تقدم الهلاك ؟

قلت لأن الهلاك والبأس يقعان معا ، كما تقول : أعطيتني فأحسنت ، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء،ولا قبله ، إنما وقعا معا ، فاستجيز ذلك) [١] فالفراء هنا يجعلها من الترتيب الذكري ، ودليل ذلك تمثيله عليها بالقول : (أعطيتني فأحسنت) ، ولم ير أن الفاء لا تفيد الترتيب مطلقا !! بل إن الفراء يتأول في الآية ويضمر (كان) فيها ليبقي الفاء على معنى الترتيب ، فيقول :(وإن شئت كان المعنى : وكم من قرية أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك ،فأضمرت كان) [٢].

ويعلل هذا التأويل على هذا المعنى وأشباهه فقط ، وإن هذا التأويل لا يكون في الاستخدام الأصلي للحرف الذي يفيد تقديم مقدم وتأخير غيره عليه ، وهو الترتيب نفسه ، فيقول: (وإنما جاز ذلك على شبيه بهذا المعنى ، ولا يكون في الشروط التي خلفتها بمقدم معروف أن يقدم المؤخر أو يؤخر المقدم ، مثل قولك : ضربته فبكى ، وأعطيته فاستغنى ، إلا أن تدع الحروف في مواضعها) [٣] .

ولمحمد الأمير في حاشيته رأي إذ يرى في قول الجرمي (إن الفاء لا تفيد الترتيب في الأمكنة والأزمنة) يفصل قول الفراء المجمل ، فيقول :

(١) معاني القرآن للفراء ج١- ٣٩٦ .
(٢) المصدر السابق ج١- ٣٩٦ .
(٣) المصدر السابق ج١- ٣٩٦ .

(قول الجرمي تفصيل مبين لإطـلاق الفراء) [1] وأظنه حاول التوسط ، والتوفيق بين الرأيين ، ولكن من المعلوم أن الجرمي كان بصريا ، وقد عاصر الفراء الكوفي ، وناظره كما ذكر السيوطي في (بغية الوعاة) [2].

فلا أظنه يفصل رأيا للفراء ، أو يشرحه ، وقد كان الخلاف في ذلك الوقت بين المدرستين على أشده .

فكيف يكون للفراء هذا الرأي وينقل عنه ضده ؟

فما أراه هو أن هذا الرأي نقل وهما عن الفراء ، ومن ثم نقله بقية النحاة ، إلى أن وصل إلى ابن هشام فنقله في كتابه .

ويمكن أن يكون قصد الفراء: (إنها لا تفيد الترتيب مطلقا)

أي : أنها تفيد الترتيب ولكن ليس في كل موضع.

وإذا قدرنا هذا القصد من الفراء، يكون ابن هشام عندها أساء فهم الفراء.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة : الشاذ المخـالف لآراء النحاة .

وإذا كان ابن هشام قد وهم في النقل عن الفراء، أو أساء فهمه ففي كلتا الحالتين حكمه غير صحيح.

والله ولي التوفيق.

---

(١) حاشية الأمير –ص١٣٩ .

(٢) انظر: السيوطي – بغية الوعاة - ج١ – ص ٩ .

ـ عطف الحرف على الحرف:

ذكر ابن هشام في سياق حديثه عن (إما المكسورة المشددة) ومعانيها ما نصه : (... وإما عاطفة عند أكثرهم أعنى إما الثانية في نحو قولك (جاءني إما زيد وإما عمرو) وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك،لملازمتها غالبا الواو العاطفة، ومن غير الغالب قوله:

يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار[1]

وفيه شاهد ثان، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إما على إما، وعطف الحرف على الحرف غريب، ولا خلاف أن إما الاولى غير عاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو (قام إما زيد وإما عمرو) وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو (رأيت إما زيدا وإما عمرا) وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى (حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة) فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها)[2].

(١)البيت للأحوص الأنصاري ، انظر: ديوان الأحوص الأنصاري ت (٣٠٣هـ) – جمع وتحقيق /عادل سليمان جمال – مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٤١١، ص ٢٧٤ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٥٩ .

ما استغربه ابن هشام:

يستغرب ابن هشام – رحمه الله- الرأي الذي يقول : إن (الواو) عطفت الحرف (إما) على الحرف (إما) في قولك : (حضر إما زيد وإما عمرو) وأمثاله.

فيستغرب عطف الحرف على الحرف.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين :

الدماميني ينسب هذا الرأي لابن الحاجب [١].

فيقول: (وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزه ، وقال : إنه لا يبعد) [٢].

ثم يورد الدماميني رأي الأندلسي الذي نقله الرضي ، ورد الرضي عليه –المذكور آنفا- ويرى أن الأندلسي لم يقل بعطف الحرف على الحرف بل يرى أن العاطف مجموع (إما) الأولى والثانية فهما حرف واحد .

فيقول: (لأن صاحب هذا الرأي (الأندلسي) لم يقل بأنه عطف حرف على حرف إذ العاطف عنده مجموع (إما) الأولى و(إما) الثانية فهما بالنسبة إلى العطف حرف واحد) [٣].

الشمني يرى أن المقصود بالغريب هنا أنه غير موجود

فيقول: (أي غير موجود) [٤].

ثم ينقل كلاما عن الرضي : ينسب فيه الرضي هذا الرأي إلى الأندلسي : ويرى فيه أن (إما) الأولى تقدمت للتنبيه على أن الأمر للشك ، و(الواو) تجمع بينهما وتعطف (إما) الثانية على (إما) الأولى ليصبحا حرفا واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الأولى .

---

(١) انظر : ابن الحاجب ت ٦٤٦ – الإيضاح في شرح الجمل – تحقيق/ د. موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد ج ٢ ص٢١٣-٢١٤ .

(٢) الدماميني – شرح مغني اللبيب- ص٣٣٩ .

(٣) المصدر السابق- ص٣٣٩ .

(٤) الشمني – المنصف- ج١ ص١١١ .

فيقول: (قال الرضي : وقال الأندلسي[1]: أما الأولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على أن الأمر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لأما الثانية على الأولى حتى يصيراحرفا واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الأولى) [2].

ثم يرد عليه ، بأن تقديم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف العاطف على بعضه ، وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلام العرب ...

وينقل الشمني رد الرضي على الأندلسي : (وهذا عندي عذر بارد من وجوه لأن تقديم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض المعاطيف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق أن الواو هي العاطفة و(إما) مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة ...) [3].

الأمير يوافق الرضي ويرى أن رأي الأندلسي من التعسف ،ويرد بأنه قدمت (إما) الأولى للإيذان بأن الكلام مبني على التفصيل ونحوه.

فيقول: (ومن التعسف كما أفاده الرضي قول الأندلسي أن العطف بمجموع (إما) الأولى والثانية ودخلت الواو للجمع بينهما حتى يصيرا كالكلمة الواحدة ،وإنما قدمت الأولى إيذانا من أول الأمر بأن الكلام بني على التفصيل ونحوه) [4].

الخطيب[5] ذكر الآراء السابقة وأسندها إلى أصحابها ، بل وذكر أن نص ابن هشام مأخوذ من الجنى الداني (سيأتي ذكره إن شاء الله).

---

(١)القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي وسماه بعضهم محمدا، وكناه أبا القاسم؛ قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك ومحمد بن نوح الغافقي، وبدمشق على التاج الكندي، وسمع عليه أكثر من مسموعاته، وببغداد على أبي البقاء العكبري وأبي محمد بن الأخضر،توفي عام ٦٦١هـ انظر : بغية الوعاة للسيوطي ج٢ص٢٥٠

(٢) الشمني – المنصف- ج١ ص١١١ ،والنص موجود عند الرضي ، انظر:(شرح الرضي على الكافية) ج٤ ص٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) المصدر السابق- ج١ ص١١١ .

(٤) الأمير- الحاشية- ج١ص ٥٧ .

(٥) انظر: الخطيب- شرح مغني اللبيب- ج١ص ٣٨٥ .

تفصيل المسألة:

وجدت نص ابن هشام السابق مشابها لنص للمرادي في (الجنى الداني) . فالمرادي ينقل عن ابن مالك ومجموعة من النحاة نفي العطف عن (إما) ويشبهها بـ (لا) في قولهم (لا زيد ولا عمرو فيها) وذلك تخلصا من دخول العاطف على العاطف.

فيقول: (إما بكسر الهمزة حرف من حروف العطف، عند أكثر النحويين هكذا نقل ابن مالك عنهم. ونقل عن يونس، وأبي علي، وابن كيسان[١]، أنها ليست بعاطفة. قال: وبه أقوال، تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو، مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها، في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها. ولا هذه غير عاطفة، بإجماع. فلتكن إما كذلك)[٢].

وهذا نص أبي علي الفارسي الذي أشار إليه المرادي: (وليست (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: (ضربت إما زيدًا وإما عمرًا)، وتقول: (وإما عمرًا) فتدخل عليه (الواو) ولا يجتمع حرفان لمعنى)[٣]

ويعرض رأي ابن عصفور[٤] -الذي نقله ابن هشام- بأن النحويين اتفقوا وأجمعوا على أن (إما) غير عاطفة.

فيقول: (ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن إما ليست بعاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف، لمصاحبتها لها)[٥].

ثم يرد عليه بأن سيبويه عدها من حروف العطف، وأن بعض النحويين حمل كلامه على ظاهره وقال : الواو رابطة بين إما الأولى وإما الثانية.

---

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أخذ عن المبرد وثعلب ت ٢٩٩هـ انظر: السيوطي- بغية الوعاة – ج١ص١٨ .

(٢) المرادي- الجنى الداني – ص٥٢٨ .

(٣) أبوعلي الفارسي - الإيضاح – تحقيق: حسن شاذلي فرهود ص٢٢٤.

(٤) ابن عصفور الإشبيلي ت٦٦٩- انظر شرح جمل الزجاجي – تحقيق: فواز الشعار- دار الكتب العلمية – بيروت ص٢٢٣

(٥)المرادي- الجنى الداني – ص٥٢٨ .

فيقول: (قلت: عد سيبويه إما من حروف العطف، فحمل بعضهم كلامه على ظاهره، وقال: الواو رابطة بين إما الأولى وإما الثانية)[١].

وهذا نص سيبويه: (واعلم أنّ بَلْ، ولا بَلْ، ولكِنْ، يُشرِكْنَ بين النعتينِ فيُجْرَيانِ على المنعوت، كما أشركَتْ بينهما الواوُ والفاءُ، وثمّ وأَوْ، ولا، وإمّا وما أشبه ذلك.) [٢]

وينقل رأيا للرماني بأنه يرى أن (إما) عاطفة ودليله على ذلك : أن الواو للجمع وهي في هذا الموضع ليست كذلك ، فالكلام لأحد الشيئين ، فعلم أن العطف لإما .

فيقول: (واستدل الرماني، على أنها عاطفة بأن الواو للجمع، وليست هنا كذلك، لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أن العطف لإما) [٣].

وقد وجدت رأي الرماني في (معاني الحروف) مخالفا لما ذكر المرادي، فهو ينكر أن تكون (إما) من حروف العطف ، وحجته في ذلك : أن (إما) الأولى في قولك : (رأيت إما زيدا وإما عمرا) لا يجوز أن تكون عاطفة ، ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام.وذلك يبطل أن تكون (إما) الثانية عاطفة .

فيقول: (وليست (إما)من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : رأيت إما زيدا وأما عمرا ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ،ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام. وإذا تبين ذلك بطل أن تكون عاطفة) [٤].

ويرى الرماني أن النحويين ذكروها مع حروف العطف توسعا وتقريبا، وذلك حينما رأوا إعراب ما بعدها يوافق إعراب ما قبلها .

فيقول: (ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريبا واتساعا) [٥].

ويذكر المرادي الرأي الذي يقول بعطف (إما) الثانية على (إما)

---

(١) المصدر السابق – ص٥٢٨ .
(٢) سيبويه- الكتاب ج١ص٤٣٥ .
(٣)المرادي- الجنى الداني – ص٥٢٨
(٤) الرماني – معاني الحروف- ص١٨٧ .
(٥) المصدر السابق -ص١٨٧ .

الأولى، و(إما) الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي قبلها، ويورد أن البعض يتأول كلام سيبويه بأن إما لما كانت صاحبة المعنى، ومخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها، سماها عاطفة مجازاً.

فيقول: (وقال بعض المتأخرين: الواو عطفت إما الثانية على إما الأولى، وإما الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الأسم الذي بعد الأولى. وتأول بعضهم كلام سيبويه بأن إما لما كانت صاحبة المعنى، ومخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها، سماها عاطفة مجازاً.

وهذا الخلاف إنما هو في إما الثانية، في نحو: قام إما زيد وإما عمرو. ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة، لأنها بين الفعل ومرفوعة. وذلك واضح) [1].

السيوطي ينقل جميع الآراء المذكورة سابقا ، ويضيف عليها رأي ابن مالك[2] .

ابن مالك يضع حلا للمسألة ،وأراه مناسبا :

فهو يذكر رأي ابن كيسان وأبي علي في أن العاطف هو (الواو) وأن (إما) جاءت لمعنى من المعاني ،ثم يوافقهما الرأي ،ويرى أن ذلك مناسب فيتخلص به من دخول العاطف على العاطف ،بل ويؤكد رأيهما ويدلل عليه بالقياس ،فيقيسه على (لا) إذا وقعت بعد الواو فلم يقل أحد بأنها عاطفة ،ويجعل (إما) مثلها.

فيقول: (و(إما) المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين.

ومذهب ابن كيسان، وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ(أو).

وبقولهما أقول في ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف.

ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: (لا زيد ولا عمرو فيها).

و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إما) مثلها، إلحاقا للنظير

(١) المرادي- الجنى الداني – ص ٥٢٨ .
(٢) انظر : السيوطي- الهمع – ج ٣ص٢٠٨ .

بالنظير، وعملا بمقتضى الأولوية.

وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعدم عطفية (إما) عند مقارنة الواو أحق وأولى) [1].

وأرى أن هذا المعنى أنسب حيث يخرجنا من إشكالية اجتماع العاطفين ، ويخرجنا من إشكالية عدم إفادة (الواو) الجمع ، وجعل مجيء (إما) لإفادة معنى (أو) .

خلاصة القول:

يستغرب ابن هشام – رحمه الله- الرأي الذي يرى أن (الواو) عطفت (إما) الأولى على (إما) الثانية ،فيرى أن عطف الحرف على الحرف غريب.

ويفسر الشمني لفظ الغريب هنا بقوله: (أي غير موجود) [2].

وينقل عبدالحافظ العسيلي - محقق وشارح كتاب الدماميني - في هامشه رأي الشمني السابق ثم يذكر وجه غرابته : أن عطف المفرد على المفرد يوجب المشاركة في الإعراب لفظا ومحلا ، وهذا لا يتسنى في عطف الحرف على الحرف.

فيقول: (ووجه غرابته أنه لو كان لكان من عطف المفرد على المفرد ، لكن عطف المفرد يوجب المشاركة في الإعراب لفظا

(١) ابن مالك – شرح الكافية – ج٣ص١٢٢٦ .
(٢) الشمني – المنصف- ج١ ص ١١١ .

ومحلا،وهو مفقود في الحرف) [1].

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: البعد أي: رأي بعيد لعدم وجود مثله.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله الموفق.

(١) الدماميني – شرح مغني اللبيب- ص٣٣٩ .

الفصل الثالث
لفظ الغريب في الضمائر

المبحث الأول: انتصاب الحال من الضمير في الخبر المحذوف .
المبحث الثاني: تجريد (التاء المفردة) عن الخطاب .
المبحث الثالث: تقدير (لها) جمعا للهاة.

١- انتصاب الضمير على الحال :

نص ابن هشام في تعليلاته للشاهد المشهور الذي اختلف في سيبويه والكسائي (فإذا هو إياها) : (الخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والاصل: فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا (قضية ولا أبا حسن لها) على إضمار مثل، قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل (له صوتٌ صوتُ الحمار) بالرفع صفة لصوت، بتقدير مثل، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف وممن قال بالجواز ابن مالك إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة مثل جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت برجلٍ زهيرٍ بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال ومنه قولهم تفرقوا أيادي سبا وأيدي سبا وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معد يكرب وقالي قلا)[1].

ما استغربه ابن هشام:

يذكر ابن هشام - رحمه الله - رواية الشاهد المشهور بين الكسائي وسيبويه : (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ...) إذ يرى الكسائي أن العرب تقول : (فإذا هو هي، وتقول: فإذا هو إياها) في حين يرفض ذلك سيبويه ، ويرى أن العرب تقول : (فإذا هو هي) بالرفع ،ويرد رواية النصب : (فإذا هو إياها) .

وابن هشام – رحمه الله – يؤيد كلام سيبويه (فإذا هو هي) وذلك مثل: (فإذا هي بيضاء) وقوله تعالى : ﴿ فإذا هي حيةٌ ﴾، ويرد كلام الكسائي (فإذا هو إياها) ويرى أن كلام الكسائي إذا ثبت فهو خارج

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٩٢ .

القياس ، فلا يقاس عليه .

فيقول : (وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه وهو فإذا هو هي هذا هو وجه الكلام مثل { فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ }[1] { فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ} [2] وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) والجر بـ (لعل) وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم بعض العرب به)[3].

ومع ذلك يعدد الوجوه التي يمكن احتمالها في قول الكسائي :(فإذا هو إياها) ، فيذكر تخريجاته وأهم الآراء حوله .

ومن ضمن التأويلات التي ذكرها رأي ابن الحاجب في المسألة : أن ضمير النصب (إياها) وقع حالا منصوبا من الضمير في الخبر المحذوف والتقدير: (فإذا هو ثابت مثلها) فحذف المضاف (مثل) فانفصل الضمير وانتصب على أنه حال.

ويستشهد بإجازة الخليل له في الصفة : كقولك: له صوت صوت حمار (برفع صوت على إنها صفة لصوت الأولى) ، بتقدير (مثل) أي (له صوت مثل صوت حمار) فكأنه يقول ما جاز في الصفة يجوز في الحال، ثم ذكر أن سيبويه يرى أن ذلك قبيح ضعيف .

وأن ابن مالك يجيز ذلك في الصفة والحال : كقوله : (مررت برجل زهير) باعتبار زهيرصفة مجرورة ، و(مررت برجل زهيرا) باعتبار زهير حال منصوبة ، وذلك بتقدير (مثل) مضاف .

---

(١) الأعراف ١٠٨ .
(٢) طه ٢٠ .
(٣) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٩١ .

دراسة المسألة:

رأي الشارحين :

- الدماميني يشرح عبارات ابن هشام – كما هو منهجه في كتابه– ويعلق عليها عبارة عبارة،فيعلل انفصال الضمير في تقدير ابن هشام بعد حذف المضاف بسبب عدم وجود ما يتصل به .

فيقول : (قوله: (والأصل- أي في (فإذا هو إياها) - فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير): لتعذر اتصاله بسبب عدم ما يتصل به) [١].

ويشرح انتصاب اللفظ بأنه ليس في المعنى لأنه في التقدير: مضاف إليه ، وعند حذف المضاف قام مقامه.

فيقول: (قوله : (وانتصب في اللفظ) : لا في المعنى إذ هو في التقدير مضاف إليه ، ولكن عند حذف المضاف إليه قام هو مقامه فانتصب) [٢].

ويضيف : (قوله : (على الحال على سبيل النيابة ، كما قالوا : قضية ولا أبا حسن لها على إضمار مثل) :أي: ولا مثل أبي حلها،فحذف (مثل) وأقيم المضاف إليه ،وهو (أبا حسن لها) مقامه فساغ دخول (لا) التبرئة عليه) [٣].

ويشرح قوله :(له صوت صوت الحمار بالرفع) فيقول : (لصوت المعرف بإضافته إلى الحمار) [٤].

ثم يواصل شرحه لعبارات ابن هشام ويؤول ، ويقدر (مثل) فيها ،

---

(١) الدماميني - شرح مغني اللبيب - ص ٤٩٠ .
(٢) المصدر السابق - ص ٤٩٠ .
(٣) المصدر السابق - ص ٤٩٠ .
(٤) المصدر السابق - ص ٤٩٠ .

ويوضح الانتصاب على الحالية،في باقي الأمثلة ، والشواهد:

فيقول : (قوله :(صفة لصوت) الأول الذي هو نكرة . قوله:(بتقدير مثل) أي: صوت مثل صوت الحمار ، وإنما وصفت النكرة بنكرة ، إذ (مثل) لا يزول تنكيره بإضافته إلى المعرفة ، لتوغله في الإبهام غير أنه حذف المضاف ،وأقيم المضاف إليه مقامه ، فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة لأن الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الأصالة) [١].

ويضيف الدماميني : (والأصل مررت برجل مثل زهير ، وهذا زيد مثل زهير) . قوله : (ومنه) : أي من باب هذا زيد زهيرا في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل (قولهم: تفرقوا أيادي سبأ ، وأيدي سبأ)) [٢].

ويختم هذه المسألة بأنه لا يجب النصب على الحالية في هذه المسألة، بل يجوز ، ويجوز على المصدر، أي: مفعول مطلق، حذف الفعل، ثم المضاف على تقدير: (فإذا هو يلسع لسعتها) .

فيقول: (ولا يتعين هذا للنصب على الحالية ، بل يجوز ذلك كما قال المصنف ، ويجوز على المصدر) [٣].

ـ الشمني يؤكد على تقبيح سيبويه لانتصاب الضمير على الحال .

فيقول: (قوله: وأما سيبويه فقال : هذا قبيح : الإشارة بهذا إلى ما ابتنى عليه انتصاب الضمير على الحال)

---

(١) المصدر السابق ـ ص ٤٩٠ .

(٢) الدماميني ـ شرح مغني اللبيب ـ ص ٤٩٠ .

(٣) المصدر السابق ـ ص ٤٩٠ .

ويضيف شارحا للمثال الذي أورده ابن هشام ، أنه من انتصاب المعرفة على الحال بتقدير مثل .

فيقول : (ومنه قولهم : تفرقوا أيادي سبأ ، وأيدي سبأ : أي ومن انتصاب المعرفة على الحال بتقدير (مثل) [1] .

- الأمير يشرح الشاهد الذي أورده ابن هشام (تفرقوا أيادي سبأ):

فيقول محمد الأمير : (قوله أيادي سبا: حال من الواو في تفرقوا: أي تفرقوا حال كونهم مثل أيادي سبا) .

ويضيف: (والأصل تفرقوا تفرق أيادي سبا ، أي مثل تفرقهم حين أرسل عليهم سيل العرم أو اسم واد ومزقوا كل ممزق) [2].

ــ وسار على هذا النهج الدسوقي فهو يشرح عبارات ابن هشام ،ويفسر تخريجه على إن (إياها) نصبت على الحالية بعد حذف (مثل) فقامت محلها .

وينص على أن هذا مثل ما نص عليه ابن الحاجب، فيقول:

فهذا مثل ما أجازه ابن الحاجب من وقوع الضير حالا على سبيل النيابة) [3].

ويشرح الشاهد (تفرقوا أيادي سبأ) وأن (أيادي سبأ) منصوب على الحالية بتقدير (مثل) محذوفة .

فيقول : (... (تفرقوا أيادي سبأ) أي : حال كونهم مثل أيدي أو أيادي سبأ، وإلا فأيدي وأيادي معرفة لإضافتهما لسبأ الذي هو علم على أبي القبيلة . قوله: (أيادي) جمع كأيدي ، وعلى كل حال

(١) الشمني – المصنف من الكلام – ص ١٨١ .
(٢) محمد الأمير – حاشية الأمير- ص٨٤ .
(٣) مصطفى الدسوقي – حاشية الدسوقي - ج١- ص ٢٤٠- ٢٤١ .

منصوب على الحالية من فاعل تفرقوا وأيادي وأيدي معرفة لإضافتهما لسبأ الذي هو علم على الرجل أبي القبيلة . الماد بالأيادي الأولاد ، لأنهم يتقى بهم ويبطش كما يتقى ويبطش بالأيادي المعلومة ، أي حال كونهم مثل أيادي. أي أولاد سبأ حيث مزقهم الله كل ممزق حين أرسل عليهم سيل العرم أي: المطر الشديد) [١].

ــ أما الخطيب فيشرح نفس الشرح تقريبا ، فيذكر أن (إياها) منصوبة على الحال من الضمير في (ثابت) ، وبتقدير (مثل) التي بدورها مضافة إلى الضمير ويؤكد على أنها نكرة لأنه موغل في التنكير.

فيقول: (مثلها : كذا بالنصب على الحال من الضمير في (ثابت) ومثل مضاف إلى الضمير غير أنه يبقى على التنكير لأنه موغل في الإبهام) [٢].

ويضيف: (قال في اللفظ لأنه في الحقيقة ليس هو المنصوب ، وإنما هو مضاف إلى الحال فلما سقط الحال قام هو مقامه وانتصب على سبيل النيابة) .

ويضيف: (فحذف (مثل) وأقيم المضاف إليه ، وهو (أبا حسن) مقامه فساغ دخول (لا) النافية عليه.)ويضيف: (أي صوت مثل صوت الحمار ، ووصف النكرة بمثل لا يزول معه التنكير بإضافته إلى المعرفة ، وجعل هذا كالذي أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالا على سبيل النيابة عن المضاف والمحذوف) [٣] .

تفصيل المسألة:

ابن هشام – رحمه الله – ذكر عدة آراء للنحاة في تخريجه لرأي الكسائي في الشاهد المشهور بجواز القول : (فإذا هو إياها) ومنها رأي ابن الحاجب الذي يرى أن الضمير (إياها) حال من وقع مكان المحذوف (مثل) فأخذ مكانها والتقدير: (فإذا هو ثابت مثلها) فحذفت (مثل) وانفصل الضمير لعدم صلاح

(١) المصدر السابق - ج١- ص ٢٤٠- ٢٤١ .
(٢) مغني اللبيب – تحقيق وشرح د/عبداللطيف محمد الخطيب – ج٢ ص٦٨-٦٩ .
(٣) المصدر السابق – ج٢ ص٦٨-٦٩ .

اتصاله ، وأعرب إعرابها على اللفظ فقط لا على المعنى.

يقول ابن الحاجب: (وأما وجه من قال: (فإذا هو إياها)، فإنه يقدر الخبر محذوفا أيضا، ويجعل (إياها) حالا على حذف مضاف، فيكون المضاف المحذوف وهو الحال في المعنى مقدرا بـ (مثل)، و(مثل) إذا أُضيفت لفظا أو تقديرا لا توجب تعريفا، فكأنه قال: فإذا هو مثلها، فقدر الخبر محذوفا كما قُدر في قولك: فإذا زيد قائما، ونصب (مثلها) على الحال كما نصب (قائما) على الحال من المضمر المقدم ذكره، ثم حذف المضاف الذي هو (مثل)، وأقام المضاف إليه مقامه فوجب إعرابه بإعرابه، فوجب الإتيان بالضمير المنصوب، والمراد في المعنى المضاف المحذوف الذي هو (مثل))[1]

- ابن مالك يبين هذا الرأي بصورة أكثر توضيحا وبيانا إذ يستشهد بالمثل القائل: (تفرقوا أيادي سبأ) فيذكر أن المعرفة (أيادي سبأ) قامت مقام النكرة في الحالية والتركيب مع (لا) .

فيقول : (ومن ذلك قيام المعرفة المضاف إليها مثل مقامه في الحالية، والتركيب مع "لا" فالحالية كقولهم: "تفرقوا أيادي سبا" أي: مثل أيادي سبا. فحذف "مثل" وخلفه "أيادي سبا" في الحالية، والحالية لا تصح لغير نكرة)[2].- أما رأي الخليل الذي نقله سيبويه في كتابه : فالخليل يرى جواز إضمار (مثل) وأن ينوب عنها المضاف إليه على أنه صفة ، وبذلك جاز أن توصف النكرة بالمعرفة وذلك في قوله: (له صوتٌ صوتُ الحمار) .

فيقول سيبويه ناقلا رأي الخليل : (وزعم الخليل أنه يجوز له صوتٌ صوتُ الحمار على الصفة لأنّه تشبيه، فمن ثم جاز أن توصف

(١) أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ) - أمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة - ج٢ ص ٨٧٦ .

(٢) ابن مالك - شرح الكافية الشافية – ص ٩٧٠ .

النكرة به) [١].

ويضيف : (وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجلُ: هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ، إذا أردتَ أن تشبَّهه بأخى زيد)) [٢].

وكأن من يؤيد هذا الرأي يرى أن ما انطبق على الصفة يمكن أن ينطبق على الحال.

ولكن سيبويه يرد ذلك ويرى أنه قبيح ضعيف ، لأنه إذا جاز فيجوز أن نقول : (هذا قصير الطويل)إذا قصدت مثل الطويل ، ويعترض أيضا لأنه من القبيح أن تكون المعرفة حالا للنكرة ، وفي الصفة يكون أقبح .

فيقول : (وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلتَ: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مثلُ الطويلِ. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون " المعرفة " حالاً للنكرة إلاّ فى الشعر. وهو في الصَّفة أقبحُ، لأنك تَنقض ما تَكلّمتَ به، فلم يُجامِعه في الحال، كما فارَقَه فى الصفة)) [٣].

وذكر هذه المسألة آخرون: كالسيوطي الذي يخبر بورود ومجيء أحوال مضافة .

فيقول : (وورد أيضا أحوال مضافة نحو (تفرقوا أيادي سبأ) فأول بتقدير (مثل)) [٤]).

(١) انظر: سيبويه- الكتاب – ج١ – ٣٦١ .
(٢) انظر: المصدر السابق – ج١ – ٣٦١ .
(٣) انظر: المصدر السابق – ج١ – ٣٦١ .
(٤) السيوطي – همع الهوامع – ج٢ ص ٣٠٢ .

خالد الأزهري يرى جواز حذف ما علم من مضاف ومضاف إليه ، فإن كان المحذوف هو المضاف ففي الغالب يأخذ إعرابه المضاف إليه ، ويعدد ذلك ، حتى يصل للحال،فيقول:

فيقول: (...أو حال نحو: "تفرقوا أيادي سبأ"، أي: مثل أيادي سبأ)[1].

وهذا هو الشاهد الذي ذكره ابن هشام والمعنى نفسه .

ولكن هل يناسب هذا التأويل الشاهد النحوي ؟

أما قضيتنا : فابن هشام يعلنها مبكرا بأن الحق مع سيبويه في أن الصواب (فإذا هو هي) - كما ذكرت سابقا- ويستشهد بكتاب الله على ذلك ، في قوله تعالى :{فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ } {فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ}، ويرى أن ذلك هو وجه الكلام والأصل .

وأن القول بـ (هو إياها) فهو خارج عن القياس ، وعن استخدام الفصحاء .

ومع ذلك يذكر الآراء التي تعلل هذا الوجه ، فذكر خمسة تأويلات، عرضت أحدها في هذا الفصل،وهو رأي ابن الحاجب.

الذي يستشهد بقاعدة نيابة المضاف إليه عن المضاف (مثل) التي يضعفها سيبويه ،ويقبحها .

يقول الدسوقي في ذلك : ((قوله قبيح ضعيف) أي : ولا يخرجه من القبح تقدير مثل ، وإلا لجاز قولك : هذا قصير الطويل

(١) خالد الجرجاويّ الأزهري(الوقاد) - شرح التصريح على التوضيح - ج١ ص٧٢٨ .

على تقدير قصير مثل الطويل ، ولا يجوز ذلك) [1] .

وأيضا في المسألة ضعف آخر إذ إنه من المعلوم أن الضمير أقوى المعارف فكيف يكون حالا ؟

ثم إن الشواهد جاءت على أعلام نابت عن المضاف (مثل) ، ووقعت حالا - إن سلمنا بهذا الرأي - ، وقيس الضمير على العلم ، وذلك فيه إشكال: وهو وقوع الضمير بعد حذف المضاف في موقع لا يكون للمعارف فكيف بما يعد أعرفها.

وأنه لا يوجد في الشواهد التي أُستُشهِد بها ضمير ناب عن المضاف.

خلاصة القول :

أرى أن أصحاب هذا الرأي قاسوا قياسا ضعيفا.

ولذلك وصفه ابن هشام بـ (الوجه الغريب).

يقول الدسوقي عن ذلك : (قوله : وهو وجه غريب) أي لأن الحال لا يكون معرفة خصوصا والضمير أعرف المعارف) [2].

وابن هشام يضعف المسألة من بدايتها (يضعف قول الكسائي) ثم بعد ذلك يذكر الآراء التي توجهها، ومن بينها هذا القياس الذي وصفه بالغريب.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: الوجه الضعيف.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح ومقبول.

والله الموفق .

(١) مصطفى الدسوقي – حاشية الدسوقي - ج١- ص ٢٤٠- ٢٤١ .
(٢) المرجع السابق - ج١- ص ٢٤٠- ٢٤١ .

٢- تجريد (التاء المفردة) عن الخطاب :

قال ابن هشام في كلامه عن (التاء المفردة) : (ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، والتزم فيها التذكير والإفراد في (أرأيتكما) و(أرأيتكم) و(أرأيتك) و(أرأيتكن) إذ لو قالوا (أرأيتما كما) جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في (يا غلامكم) فلم يقولوه كما قالوا (يا غلامنا) و (يا غلامهم) - مع أن الغلام طار عليه الخطاب بسبب النداء، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد، فهذا أجدر، وإنما جاز (واغلامكيه) لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة) [١] .

ما استغربه ابن هشام:

يذكر ابن هشام : أن التاء المفردة المتحركة التي تلحق بالأفعال الماضية ، وتدل على الفاعل وهي تتحرك تبعا للمخاطب في (أضربتِ) بالكسر للمخاطب المؤنث ، وبالفتح نحو (أضربتَ) للمخاطب المذكر ، وبالضم لمخاطبة المذكر الجمع نحو(أضربتم) ولمخاطبة المؤنث الجمع نحو(أضربتن) ولمخاطبة المثنى المذكر والمؤنث نحو (أضربتما)، يذكر ابن هشام أن هذه التاء تأتي في موضع فتجرد فيه عن علامات الخطاب وتلتزم فيه علامات التذكير والإفراد (أي الفتحة) . وهو في قولك : (أرأيتكم) و(أرأيتكما) و(أرأيتك) و(أرأيتكِ) للمؤنث و(أرأيتكن) ويذكر أن هذا غريب من أمر التاء .

ويعلل ذلك: بأنه لو قيل (أرأيتما كما) لجمع بين خطابين الخطاب الأول في التاء ، والثاني في الكاف .

---

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ١١٦ .

وذلك مثل منعهم النداء في : (يا غلامكم) لأنه يحوي خطابين: النداء ، والكاف، وهذا أحق وأجدر بالمنع .

وسمع القول بـ (يا غلامنا) و (يا غلامهم) . لأنه يحوي على خطاب واحد وهو النداء .

أما قولهم (واغلامكيه) فقد أجازوه وذلك لأنه خارج عن هذا الباب ، فهو من باب الندبة، فلا يعتبر خطابين بل خطاب واحد.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الدماميني يشرح عبارات ابن هشام بأن التاء هنا تلتزم التذكير والإفراد وإن كان المخاطب مؤنثا وغيرمفرد .

فيقول: (وإن كان المخاطب باللفظ الذي فيه مؤنثا وغير مفرد)

ويفصل الأمثلة التي ذكرها ابن هشام رحمه الله .

فيقول : [في (أرأيتكما)] للمخاطبين مذكرين أو مؤنثين،[(أرأيتكم)] للمخاطبين المذكرين [و(أرأيتكِ)] للمخاطبة [و(أرأيتكن)] للمخاطبات) [1] .

ويعلل جواز قولهم : (واغلامكيه) بأنه متفجع عليه وليس مخاطبا في الأصل .فيقول: (وإنما متفجع عليه) [2].

الشمني يورد اعتراضا على تعليل ابن هشام بمنع الجمع بين خطابين ، ويذكر بأنه قد اجتمع خطابان في قوله : (أعلمتك منطلقا وأعلمتا كما أنفسكما).

فيقول : (أي محذور في ذلك فقد أجاز ،وأمثلُه في أفعال القلوب نحو: أعلمتك منطلقا وأعلمتاكما أنفسكما) [3].

---

(١) الدماميني- شرح مغني اللبيب- ص ٦٠٥ .
(٢) المصدر السابق- ص ٦٠٥ .
(٣) انظر: الشمني – المصنف من الكلام- ج١ ص٢٢٧ .

ثم يستدرك: أن وجه منع الجمع بين خطابين : هو ما ذكره المصنف (ابن هشام) وأن أفعال القلوب لا يقاس عليها في ذلك لأن لها أحكاما خاصة بها منها: جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد .

فيقول: (وجه منع الجمع بين خطابين هو ما أشار إليه المصنف بقوله: فإذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم إلى آخره.

وأما أفعال القلوب فقد اختصت بأحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بأن يكون ضميري خطاب أو تكلم أو غيبة فلا يقاس عليها) [1].

ونجده يشرح اعتراض ابن هشام على (يا غلامكم) في قوله: [فإنه خطاب لاثنين] بأن الخطاب الأول المنادى والثاني المضاف إليه .

فيقول: (أحدهما المنادى والآخر المضاف إليه) [2].

(قوله: [فإنه خطاب لاثنين] أحدهما المنادى والآخر المضاف إليه).

ويوافقه في ذلك الدسوقي الذي يرى أن المنع في قول : (يا غلامكم) أجدر بسبب النداء لأن المخاطب فيه واحد ، وذلك أولى بالمنع .

فيقول : (قوله: [مع أن الغلام] أي: في يا غلامكم، وقوله: بسبب النداء أي : وليس ذلك فيه بحسب الوضع الأصلي. قوله: [فهذا أجدر] أي :أولى بالمنع، لأن الخطاب فيه وضعي لا طارئ ، والمخاطب به واحد لا اثنان) [3].

الأمير يذهب مباشرة إلى إعراب التاء و الكاف فيرى أن (أرأيت) منقولة من العلمية ،لأنها تتعدى إلى اثنين ، وأن التاء فاعل والكاف حرف خطاب وما بعدها مفعولين لـ (أرأيت).

فيقول: (أرأيت هذه منقولة من العلمية لا البصرية وذلك لأنها

(١) انظر: الشمني – المصنف من الكلام- ج١ ص٢٢٧ .
(٢) انظر:المرجع السابق- ج١ ص٢٢٧ .
(٣) انظر: مصطفى الدسوقي – حاشية الدسوقي ج١ ص٣٠٣ .

تتعدى إلى اثنين نحو أرأيتك زيدا ما صنع فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب على الصحيح وزيدا مفعول أول وجملة الاستفهام مفعول ثان)[1].

ويذكر أن أصل الكلام انتقل من إنشاء استفهام عن العلم بزيد يطلب جوابه التصديق : أي بنعم أو لا ، إلى إنشاء استفهام آخر وهو طلب الإخبار بتلك الحالة .

فيقول: (وأصل الكلام إنشاء استفهام عن العلم بزيد من حيث الحالة المستفهم عنها ثانيا ، ثم نقل إلى إنشاء آخر، هو طلب الإخبار بتلك الحالة فيجاب بقولك : صنع كذا وكذا ، ولو كان باقيا على حاله من الاستفهام لكن لطلب التصديق فيجاب بنعم أو بلا كما تقول لمن قال: أجاء زيد نعم أو لا)[2].

الخطيب وافق الشروح السابقة ،ولكنه أضاف وفصل في بعض الأمور:

فهو يذكر أن العلماء ذهبوا إلى أن الفعل بمعنى أخبرني ، أو أخبروني ، وأن التاء تلازم الفتح كحالها للواحد المفرد ،وأن الكاف تتصل بها مشعرة باختلاف المخاطب .

فيقول: (وذهب العلماء إلى أن الفعل بمعنى أخبرني ، أو أخبروني ، وأن التاء تلازم الفتح كحالها للواحد المذكر ، وأن الكاف تتصل بها مشعرة باختلاف المخاطب)[3].

ويوضح الخطيب المسألة أكثر فيذكر أن مذهب البصريين أن التاء هي الفاعل ،وأن الكاف التي لحقتها حرف يدل على اختلاف المخاطب ، وأغنى اختلافه اختلاف التاء .

ثم يذكر أن مذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء ، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول.

في حين مذهب الفراء أن التاء حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع.

---

(١) محمد الأمير – حاشية الأمير- ج١ ص١٥٦ .
(٢) المصدر السابق- ج١ ص١٥٦ .
(٣) مغني اللبيب – تحقيق وشرح د/عبداللطيف محمد الخطيب – ج٢ ص٢١٣ .

فيقول : (ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل ،وأن ما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب ،وأغنى اختلافه اختلاف التاء ، ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء ، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول.

ومذهب الفراء أن التاء حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع) [١].

ويتفق الخطيب مع ابن هشام بأن السبب في منع صيغة (أرأيتما كما) هو الجمع بين خطابين لمخاطب واحد ،ولذلك لا يجوز قولك: (ياغلامكم) .

فيقول: (وقوله : [جمعوا بين خطابين] أي: لمخاطب واحد في كلام واحد ، والخطاب الأول هو التاء ، والثاني هو(كما)) [٢].

تفصيل المسألة:

يرى سيبويه أن الفعل (أرأيت) جاء بمعنى أخبرني وأن الاسم بعدها (زيدا) يجب فيه النصب على أنه مفعول به أول ، وأن جملة الاستفهام بعده مفعول به ثان .

فيقول: (وتقول: أَرَأَيتَكَ زيداً أبو مَنْ هو، وأَرَأَيْتَكَ عمراً أَعندك هو أم عند فلان، لا يَحسن فيه إلاَّ النصبُ فى زيد. ألاَ ترى أنَّك لو قلت: أرأيتَ أبو من أنت، أو أرأيت أزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ، لم يَحسن، لأنّ فيه معنى أَخْبِرْنى عن زيد، وهو الفعل الذي لا يَسْتَغْنِى السكوتُ على مفعوله الأوّل، فدخولُ هذا المعنى فيه لم يَجعله بمنزلة أَخبْرنى فى الاستغناء، فعلى هذا أُجْرِىَ وصار الاستفهامُ فى موضع المفعول الثانى) [٣].

ابن جني يذكر أن هذا الموضع تخلص فيه التاء للاسمية البتة وليس ذلك للكاف ، ويعلل سبب التغيير في التاء بأنها جاءت مخلصة اسما .

فيقول: (وللتاء موضع آخر تخلص فيه للاسمية البتة، وليس "ذلك

(١) مغني اللبيب – تحقيق وشرح د/عبداللطيف محمد الخطيب – ج٢ ص٢١٣ .
(٢) المصدر السابق– ج٢ ص٢١٣ .
(٣) سيبويه – الكتاب - ج١ص٢٣٩ .

للكاف". وذلك الموضع قولهم: أرأيتك زيدًا ما صنع. فالتاء اسم مجرَّد من الخطاب، والكاف حرف للخطاب مجرد من الاسمية. هذا هو المذهب. ولذلك لزمت التاء الإفراد والفتح في الأحوال كلها، نحو قولك للمرأة: أرأيتك زيدًا ما شأنه، وللاثنين "وللاثنتين"٢ أرأيتكما زيدًا أين جلس؟ ولجماعة المذكر والمؤنث: أرأيتكم زيدًا ما خبره؟ وأرأيتكن عمرًا ما حديثه؟ فالتغيير للخطاب لاحق للكاف والتاء لأنه لا خطاب فيها على صورة واحدة؛ لأنها مخلصة اسمًا) [١].

أبو حيان يفصل المسألة أكثر، ويذكر أهم الأقوال فيها،فيقول:

(ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول، ومذهب الفراء أن التاء هي حرف خطاب كهي في أنت وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل، استعيرت ضمائر النصب للرفع والكلام على هذه المذاهب إبدالا وتصحيحا مذكور في علم النحو) [٢].

ثم يذكر أبو حيان بأن سيبويه والأخفش والفراء والفارسي وابن كيسان وغيرهم نصوا على أن (أرأيتك) بمعنى (أخبرني).

فيقول: (وكون أرأيت وأ رأيتك بمعنى أخبرني نص عليه سيبويه والأخفش والفراء والفارسي وابن كيسان وغيرهم) [٣].

أما الفراء فيتفق معهم بأن التاء تلزم حالة التذكير والإفراد ، فتلازم الفتح .

فيقول: (وتترك التاء موحّدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع فى مؤنّثه ومذكّره. فتقول للمرأة : أرايتك زيدا هل خرج ، وللنسوة : أرايتكنّ زيدا ما فعل. وإنما تركت العرب التاء واحدة لأنهم لم يريدوا

(١) أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) – الخصائص – تحقيق/ الشربيني شريدة – دار الحديث – القاهرة- ١٤٢٨هـ ج٢ ص١٨٦ .
(٢) أبو حيان – البحر المحيط - ج٤ ص١٠٩ .
(٣) المصدر السابق - ج٤ ص١٠٩ .

أن يكون الفعل منها واقعا على نفسها ، فاكتفوا بذكرها في الكاف ، ووجّهوا التاء إلى المذكّر والتوحيد إذ لم يكن الفعل واقعا) [١].

ولكنه يختلف عن غيره بأنه يجعل الكاف في محل رفع فاعل في المعنى .

فيقول: (وموضع الكاف نصب وتأويله رفع كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيدا وجدت الكاف في اللفظ خفضا وفي المعنى رفعا لأنها مأمورة) [٢].

المرادي يؤيد سيبويه في أن التاء فاعل وأن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب.

فيقول: ("أرأيت" التي بمعنى : أخبرني . كقوله تعالى : (أرأيتك هذا الذي كرمت علي) [٣] فالكاف في ذلك حرف خطاب ، لا موضع له من الإعراب . هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح) [٤].

ويدحض المرادي كلام الفراء ويرد عليه ،ويضعفه لوجهين:

١- أن التاء محكوم بفاعليتها، مع غير هذا الفعل بإجماع ،والكاف بخلاف ذلك.

٢- أن التاء لا يستغنى عنها ، بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألا تذكر. ومالا يستغنى عنه أولى بالفاعلية.

فيقول: (وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب. وهو ضعيف لوجهين : أحدهما : أن التاء محكوم بفاعليتها، مع غير هذا الفعل بإجماع ،والكاف بخلاف ذلك. والثاني : أن التاء لا يستغنى عنها ، بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألا تذكر. ومالا يستغنى عنه أولى بالفاعلية) [٥].

ويرى أن قول الكسائي بأن الكاف مفعول أول بعيد .

فيقول: (وحكي عن الكسائي أن الكاف في (أرأيتك) في موضع

---

(١) الفراء – معاني القرآن- ج١ ص٣٣٣ .
(٢) المصدر السابق -ج١ ص٣٣٣ .
(٣) الإسراء ٦٢ .
(٤) المرادي- الجنى الداني في حروف المعاني- ص ٩٣ .
(٥) المصدر السابق- ص ٩٣ .

نصب . وهو بعيد) [١].

والرضي أيضا يتفق على أن (أرأيتك) بمعنى (أخبر) وأنها تستعمل في الاستخبار عن حالة عجيبة.

فيقول: (ومعنى أرأيت: أخبر، وهو منقول من (رأيت) بمعنى أبصرت أو عرفت، كأنه قيل: أأبصرته وشاهدت حاله العجيبة، أو: أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء) [٢].

أما السيوطي فقد فصل المسألة ذاكر جميع الآراء ،ومفندها :

فيذكر أولا بأن (أرأيتك) جاءت بمعنى أخبرني ،وأن التاء في هذا الموضع تلزم حالة واحدة (حالة الإفراد والتذكير) ،ويغني عن ذلك لحاق الحركات بالكاف .

فيقول: (تتصل هذه الكاف أعني الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك يا زيد عمرا ما صنع وأرأيتك يا هند وأرأيتكما وأرأيتكم أو أرأيتكن فتبقى التاء مفردة دائما ويغني لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء) [٣].

ثم يذكر أن فيها ثلاثة مذاهب:

الأول : مذهب البصريين : الذي يرى أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، ويؤيد السيوطي هذا

(١) المصدر السابق- ص ٩٣ .
(٢) الرضي- شرح الرضي على الكافية -ج٤ص١٦٢ .

(٣) السيوطي – همع الهوامع - ج١ ص٣٠٢ .

الرأي.

يقول: (وفيها حينئذ مذاهب أحدها أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب وعليه البصريون) [1].

المذهب الثاني: وهو رأي الفراء(المذكور سابقا) : أن التاء حرف خطاب وليست باسم وإلا لطابقت والكاف هي الفاعل للمطابقة. ويرتضي رد المرادي وينقله.

يقول: (الثاني أن التاء حرف خطاب وليست باسم وإلا لطابقت والكاف هي الفاعل للمطابقة وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ولم يعهد ذلك في الكاف) [2].

المذهب الثالث: وهو رأي الكسائي: أن الكاف في موضع نصب مفعول به أول.

ويرد السيوطي على هذا القول بأمرين:

١- يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثاني في المعنى ، وهذا لا يتحصل في قولك : (أرأيتك زيدا ما فعل) فالكاف ليست بمعنى زيد.

٢- لو قيل إن (أرأيتك) تعدت إلى ثلاثة مفاعيل، فإنها لم تتعد إلى ثلاثة مفاعيل في غير هذا الموضع .

يقول: (الثالث أن الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورد بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثاني في المعنى وأنت إذا قلت أرأيتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب وأن زيدا هو المفعول الأول وما بعده المفعول الثاني فإن قيل لم لم يكن من قبيل ما يتعدى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني أجاب أبو علي بأنها لم تتعد إلى ثلاثة في غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدت إليها أما أرأيت العلمية وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك ذاهبا وأرأيتك ذاهبة وأرأيتماكما ذاهبين وأرأيتموكم

(١) المصدر السابق - ج١ ص٣٠٢ .
(٢) المصدر السابق- ج١ ص٣٠٢ .

ذاهبين وأرأيتن كن ذاهبات لأن ذلك جائز في أفعال القلوب) [1].

وهذا القول والرأي الذي قدمه السيوطي هو خير تفصيل للمسألة، والترجيح الذي رجحه السيوطي : (بأن التاء فاعل والكاف حرف خطاب والاسم بعدها مفعول أول ، وجملة الاستفهام مفعول ثان) هو الترجيح الأقوى ،وهو الذي عليه معظم النحاة فقال به سيبويه،وابن جني، والرضي، والمرادي ،وابن هشام ، السيوطي وغيرهم ....

خلاصة القول:

يذكر ابن هشام - رحمه الله- أن التاء المفردة التي تلحق الأفعال تأتي مجردة من الخطاب ويلتزم فيها بالإفراد والتذكير في نحو قولك: (أرأيتك زيدا ما فعل) .

ويذكر أن هذا الأمر غريب.

وتجريد التاء من الخطاب في هذا الموضع اتفق عليه جميع النحاة، ولم يقل أحد بغير ذلك وإن اختلفوا في الإعراب.

وهذا أسلوب تستخدمه العرب، وشائع عندهم.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: العجيب.

وقد يكون المراد : الموضع المنفرد للتاء التي تلزم فيه الإفراد والتذكير، وإن كنت أرى أن المعنى الأول أرجح.

وذلك لأنه لم يسمع غيره، وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله الموفق

(١) المصدر السابق- ج١ ص٣٠٢ .

٣- تقدير (لها) جمعا للهاة:

- و ذكر ابن هشام في تقديره لـ (لها) في بيت المتنبي :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا[١]

(ولك في (لها) وجه غريب، وهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى،ويكون (لها) فاعلا بوجدت، والمنايا مضافا إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة، شبهت بشيء يبتلع الناس، ويكون أقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم) [٢].

ما استغربه ابن هشام:

يذكر ابن هشام البيت السابق للمتنبي ثم ،يرى أن فيه وجه غريب، وهو تقدير (لها) جمع (لهاة) فيكون المعنى حينئذ: لولا فراق الأحباب لما وجد أفواه المنايا سبيلا إلى أرواحنا لتلتهما ،وتبتلعها ، ففي المعنى يكون استعارة حيث شبه المنايا بالوحش الذي يلتهم ويبتلع وذكر المشبه (المنايا) وحذف المشبه به (الوحش) وجاء بقرينة تدل عليه (لها على تقديرها جمع لهاة) .

فابن هشام استغرب تقدير (لها) جمع (لهاة) .

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الشمني يشرح البيت إذا كانت (لها) جمعا للهاة ، فيقول : (في

(١) ديوان المتنبي بشرح العكبري –ضبط وفهرسة: مصطفى السقا،إبراهيم الابياي،عبدالحفيظ شلبي – دار المعرفة – بيروت- الطبعة الأولى. ج٣ص١٦٣ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص٢٢٣ .

الصحاح: اللهاة الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات .

قوله: (شبهت) : يعني المنايا بشيء يبتلع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه ،وأثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به المحذوف وهو اللهى التي أريد بها الأفواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الإثبات استعارة تخييلية ،وهي قرينة الاستعارة بالكناية) [١].

والأمير يشرح البيت بهذا المعنى : (هي اللحمة في الحلق وعلى هذا فيكتب بالياء (قوله: مقام الأفواه) ففي الكلام مجاز مرسل واستعارتان مكنية وتخييلية) [٢].

والدسوقي يشرح البيت بهذا المعنى أيضا: (فلها مضاف ، والمنايا مضاف إليه ،فيكون لها فاعل وجدت، واللهاة اللحمة المشرفة على الحلق في آخر الفم ، وفيه استعارة بالكناية شبهت المنايا بشيء يبلع الناس استعارة بالكناية،واللهوات تخييل، ثم إن اللهوات متجوز بها عن الأفواه لعلاقة المجاورة ، ففي الكلام مجاز مرسل ،واستعارتان مكنية وتخييلية) [٣].

الخطيب يذكر أن هذا الرأي لبعض أدباء المغرب ويحيل على ابن الشجري(هذا الوجه الغريب ليس للمصنف وإنما هو لبعض أدباء المغرب وذكره ابن الشجري) [٤].

---

(١) الشمني – المنصف - ج٢ ص١٠٦ .
(٢) الأمير ج١ ص١٨٥ .
(٣) الدسوقي ج٢ ص٤٢ .
(٤) الخطيب – ج٣ص٢١٦ .

تفصيل المسألة:

يبدو أن هذا الرأي موجود عند الأدباء والنقاد ،ويظهر أن فيه خلاف بين أنصار المتنبي وخصومه ،فخصوم المتنبي يرون أن (لها) حشو لا داعي له في بيت المتنبي (باعتبارها جار ومجرور).

ورد بعض المناصرون بأن (لها) جمع للهاة ،وأن المعنى قائم على الاستعارة....

فهذا ابن الشجري - الذي أحال إليه الخطيب – يذكر الرأي الأول بأن (لها) من الحشو الزائد الذي لا فائدة منه إلا لإقامة الوزن، فيقول :

(وقوله: (لها) من الحشو الذي لا فائدة فيه،لأن المعنى غير مفتقر إليه،فهو من الزيادات الموضوعية لإقامة الوزن...) [1].

ثم يذكر الرأي الآخر وينسبه لبعض أدباء المغرب، فيقول: (وقد حمل عدم الفائدة به بعض أدباء المغرب على أن جعله جمع لهاة، على حد حصاة وحصى وأضافه إلى (المنايا) ورفعه بإسناد (وجدت) إليه، فاستعار للمنايا لهوات،على معنى أنها كشيء يبتلع الناس ،والمراد أفواه المنايا،ولكنه استعمل اللها في موضع الأفواه لمجاورة اللهاة للفم ،وهذا قول محتمل لو كان مرادا للشاعر،وهو لعمر الله يشبه طريقته في الاستعارات،وإذا لم يكن مرادا له،حملت (لها) على ما تزيده العرب مبالغة في التبيين وإن كان الكلام مستغنيا عنه،كقولك: ما وجدت لي إليك طريقا،فقولك (لي) زيادة...) [2].

وهذا العكبري في شرحه لديوان المتنبي يتبنى هذا الرأي بل ويسنده إلى المتنبي نفسه،فيقول: (قال ابن القطاع : (لها) هي الفاعلة ،و(المنايا): في موضع خفض بالإضافة.والمعنى:وجدت لهوات المنايا،فلها جمع لهاة.

وقال: قال لي شيخي محمد بن علي التميمي:قال لي أبو علي بن رشدين: قلت للمتنبي عند قراءتي عليه أضمرت قبل الذكر؟ قال: ليس

---

(١) محمد بن الشجري- أمالي ابن الشجري – تحقيق/د: محمد الطناحي – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى - ج١ ص٣٥٢ .

(٢) المرجع السابق ج١ ص٣٥٢ .

كذلك ،وليست المنايا فاعلة،وإنما هي في موضع خفض) [١].

ويذكر الرأي الآخر أيضا ،وينسبه للشريف هبة الله بن محمد:

(وقال الشريف هبة الله بن محمد في أماليه:(لها) من الحشو، لأن المعنى غير مفتقر إليها) [٢].

وابن هشام حين يذكر هذا الرأي إنما يؤكد سعة اطلاعه حتى في فنون الأدب والنقد.

خلاصة القول:

يذكر ابن هشام تفسيرا لعبارة (لها) أنها جمع (لهاة) ويصف هذا التفسير بالوجه الغريب وهذا الوجه غير متبادر إلى الذهن إذ إن النصوص – غالبا - تفسر على ظاهرها .

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: الوجه البعيد

لأنه تفسير غير متبادر إلى الذهن ،وبعيد عما يفهم من ظاهر النص.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله ولي التوفيق.

(١) ديوان المتنبي بشرح العكبري –ضبط وفهرسة: مصطفى السقا،إبراهيم الابياي،عبدالحفيظ شلبي – دار المعرفة – بيروت- الطبعة الأولى. ج٣ص١٦٣ .

(٢) المرجع السابق - ج٣ص١٦٣ .

الفصل الرابع
لفظ الغريب في باقي المفردات

المبحث الأول: إبدال الخفيف ثقيلا في (أل) ومجيئها بمعنى (هل) .

المبحث الثاني: وقوع (إذ) مبتدأ.

المبحث الثالث: بعض أوجه (بله).

المبحث الرابع: جزم الفعل بـ (لعل) عند سقوط (الفاء) .

المبحث الخامس: مجيء (قد) للنفي .

المبحث السادس: حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب.

المبحث السابع: ورود جواب (لو) مقرونا بـ (قد) .

١-إبدال الخفيف ثقيلا في (أل) و مجيئها بمعنى (هل):

ذكر ابن هشام عن (أل) في كتابه ما نصه : (مسألة - من الغريب أن أل تأتى للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب (أل فعلت ؟) بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما في الآل عند سيبويه) [١].

ما استغربه ابن هشام:

يذكر ابن هشام أن (أل) تأتي للاستفهام ، بمعنى (هل) وذلك بإبدال الهاء همزة ، ويروي ذلك عن قطرب ،ويزن ذلك برأي سيبويه في إبدال الخفيف ثقيلا في (الآل).

يستغرب ابن هشام إبدال الخفيف ثقيلا (إبدال الهاء همزة)في (أل).

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الدماميني يشرح كلام ابن هشام السابق بأن ذلك ورد عن بعض العرب ،ثم يذكر أن الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة لها، فيقول: (عن بعض العرب (أل فعلت) بمعنى هل فعلت فأبدلت الهاء همزة (وهو إبدال الخفيف ثقيلا) فإن الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة إليها)[٢].

ويضيف بأن هذا الإبدال يشبه إبدال الهاء همزة في (الآل) ،وخص ابن هشام سيبويه لأن غيره يرى أن (الآل) واوي العين،يقول: (وهذا الإبدال (كما في الآل) أي : كما في إبدال الهمزة في (الآل) . (عند سيبويه لكن ذلك) .

الإبدال الواقع في (الآل) . (سهل : لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف) وذلك لأن الهاء الساكنة أبدلت همزة فاجتمع همزتان في كلمة أولاهما مفتوحة،والثانية ساكنة ، فوجب إبدال الساكنة حرفا مجانسا لحركة ما قبلها،وهو الألف،إذ هو المجانس للفتحة ،وإنما قال : عند سيبويه لأن غيره يرى أن (الآل) واوي العين محركها، فقلبت الواو فيه ألفا

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٥٤ .
(٢) محمد الدماميني – شرح مغني اللبيب : ج١ ص٣٠٧ .

لتحركها ،وانفتاح ما قبلها على القياس، فلا يكون نظيرا لما نحن فيه) [١].

الأمير يوضح أن (أل فعلت) الهمزة فيها ليست أصلية ويشبهها بـ (أم) المعرفة بدلا من (أل)،ويعلل ذكر سيبويه بأن غيره يرى أن أصله أول بالواو،يقول: (لكنها ليست أصلية وإنما هي كـ (أم) المعرفة (قوله : عند سيبويه): وقال غيره: أصله أول بالواو) [٢].

الدسوقي يفصل المسألة أكثر، ويذكر أنه لغة (أل فعلت) نسب ذكرها ابن هشام في نسخة أخرى من كتابه إلى ثعلب ، يقول : (قوله:(وذلك حكاية عن قطرب) وفي نسخة حكاية ثعلب، ولعلهما ناقلان لهذه اللغة عن العرب . قوله: (بمعنى هل فعلت) : أي : فأبدل الهاء همزة . قوله:(وهو من إبدال الخفيف) الذي هو الهاء ثقيلا ، أي: الهمزة ثقيلة بالنسبة إليها ،وإن كان كل من الجوف. قوله: (كما في الآل) أي: كما في إبدال الهمزة من الهاء في الآل . قوله: (لكن ذلك) أي: الإبدال الواقع في (آل) . قوله: (إلى الألف التي هي أخف الحروف) وذلك، لأن الهاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة، فاجتمعت همزتان في كلمة أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة فوجب إبدال الساكنة حرفا مجانسا بحركة ما قبلها ، وهو الألف وهو المجانس للفتحة وإنما قال عند سيبويه، لأن غيره يرى أن (الآل) واوي العين ، فحركها فقلبت الواو فيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على القياس ، فلا يكون نظيرا لما نحن فيه) [٣].

---

(١) محمد الدماميني – شرح مغني اللبيب : ج١ ص٣٠٧ الدسوقي .
(٢) الأمير- الحاشية – ج١ص٥٢ .

(٣) الحاشية – ج١ – ص ١٤٢ .

الخطيب ينقل من الدماميني والأمير ويحيل إليهما، ويضيف : (الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة إليها ،ومثل هذا الإبدال ما جرى في الآل، أي كما في إبدال الهمزة من الهاء في الآل عند سيبويه، وفي اللسان (أول): وآل الرجل أهله وعياله،فإما أن تكون الألف منقلبة عن واو وإما أن تكون بدلا من الهاء وتصغيره أويل وأهيل) [١].

تفصيل المسألة:

يتحدث ابن هشام عن إبدال الهمزة من الهاء في لغة منم قال: (أل فعلت) ويقصد: (هل فعلت) ،ويصفها بالغريب ،وذكر غيره من النحاة هذه اللغة :

فهذا ابن جني يرويها عن قطرب الذي ينسبها لأبي عبيدة،فيقول: (وروينا عن قطرب عن أبي عبيدة أنهم يقولون أل فعلت ومعناه هل فعلت) [٢].

وفي شرح شافية ابن الحاجب ذكرت مروية عن أبي عبيدة: (وحكى أبو عبيدة في هل فعلت؟)[٣].

وذكر الأشموني هذه اللغة أيضا ،فيقول: (وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل..... ومن ذلك أيضا قولهم: "أل فعلت؟ وألا فعلت" بمعنى هل فعلت وهلا فعلت) [٤] .

فهذه لغة عن بعض العرب سواء نقلها قطرب أو أبو عبيدة أو ثعلب .

---

(١) الخطيب – شرح مغني اللبيب- ج١ص٣٤٢ .

(٢) أبوالفتح عثمان بن جني - سر صناعة الإعراب - تحقيق: د. حسن هنداوي - دار القلم – دمشق- الطبعة الأولى، ١٩٨٥ ج١ ص١٠٦ .

(٣) محمد الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦هـ)شرح شافية ابن الحاجب –تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ،محمد محيى الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

(٤) الأُشْمُوني-(٩٠٠هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ج ٤ص٩٨ .

خلاصة القول:

ذكر ابن هشام لغة (أل فعلت؟) بإبدال الهاء همزة في (هل فعلت؟) ويصف هذا الأمر بالغريب .

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: الشاذ القليل أي لغة شاذة تحدث بها القليل.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله ولي التوفيق.

٢- وقوع (إذ) مبتدأ:

- ذكر ابن هشام في سياق حديثه عن (إذ) ما نصه : (ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم (لَمِن مَنِّ الله عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا) [١]: إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، وأن تكون إذ في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الامير إذا كان قائما، أي: لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وقت بعثه، انتهى، فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلا) [٢].

ما استغربه ابن هشام:

يستغرب ابن هشام رأي الزمخشري في إعرابه (إذ) مبتدأ في القراءةالشاذة (لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم..)

ووجدت هذا الإعراب عند الزمخشري في الكشاف وهذا نصه:

(وقرئ: لَمِنْ منِّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم. وفيه وجهان: أن يراد لمن منّ اللهَّ على المؤمنين منه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما، بمعنى لمن منّ اللهَّ على المؤمنين وقت بعثه يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آياتِهِ بعد ما كانوا أهل جاهلية لم يطرق أسماعهم شيء من الوحى وَيُزَكِّيهِمْ ويطهرهم من دنس القلوب بالكفر ونجاسة سائر الجوارح بملابسة المحرمات وسائر الخبائث) [٣].

ووجدت هذه القراءة (لَمِنْ مَنِّ الله..) عند الأشموني في (منار الهدى في بيان الوقف والابتدا) فيقول :

---

(١)آل عمران ١٦٤.
(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص٨١ .
(٣) الزمخشري- الكشاف – ج١ ص٤٣٦ .

(وقرئ شاذًّا: «لمن منّ الله»).

وعلق عليها محقق الكتاب الشيخ عبدالرحيم الطرهوني بقوله :

(لم أستدل على هذه القراءة في أيٍّ من المصادر التي رجعت إليها) [1].

ووجدت القراءة عند ابن خالويه يسندها إلى عيسى بن سليمان، يقول: («لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين إذا بعث فيهم» عيسى بن سليمان عن بعضهم) [2]

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

- الدماميني ينقل عبارة الزمخشري ، ويرد الأمير على قول ابن هشام (ولا نعلم بذلك قائلا) بقوله: (... لا مانع منه حيث جاز خروجها عن الظرفية ، ولا يحتاج إلى سماع يخصه) [3].

الشمني يورد مقولة الزمخشري بنصها من (الكشاف) ، ثم ينقل عن التفتازاني تفسيرا للوجهين : فهو يرى أن (إذ و إذا) تستعملان ظرفا وتستعملان اسما :

١- فعند استعمالها ظرفا : يصبح في الجملة مبتدأ محذوف تقديره (مَنَهُ أو بعثُهُ) وتقدير الكلام: (لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين مَنُّهُ أو بعثُهُ ...) والظرف متعلق به. و(مِنْ مَنِّ الله) خبره.

يقول: (قال التفتازاني: مبني على الوجهين على أن كلا من إذ

(١) أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (١١٠٠هـ) - منار الهدى في بيان الوقف والابتدا – تحقيق - عبد الرحيم الطرهوني - دار الحديث - القاهرة، مصر ٢٠٠٨ م.- ج١ ص ١٦٤ .

(٢) أبو عبدالله الحسين بن أحمد – ت ٣٧٠هـ -تحقيق: محمد عيد الشعباني – دار الصحابة للتراث بطنطا – الطبعة الأولى- ص٤٥

(٣)الدماميني – شرح مغني اللبيب -ج١ص٧٥ .

وإذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما ، فعلى الظرفية هاهنا المبتدأ محذوف أي: منه أو بعثه،والظرف متعلق به ومِنْ مَن الله خبره، والدال على المحذوف هو الخبر إن قدر منه، والظرف إن قدر بعثُهُ...) [1].

٢- وعند استعمالها اسما: لا يوجد حذف في الكلام لأن (إذ) مرفوع على الابتداء ومن من الله خبره، والتقدير: من من الله وقت بعثه ....

يقول: (وعلى الاسمية لا حذف لأن إذ مرفوع على الابتداء ومن من الله خبره ، أي : من من الله وقت بعثه...) [2].

ويرد الشمني على قول ابن هشام (ولا نعلم بذلك قائلا) بقوله: (يرد عليه أنه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله،ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته ...) [3].

ـــ الدسوقي يعارض ابن هشام ويرى ألا غرابة في رأي الزمخشري ، لأن النحاة اتفقوا على أن (إذ) ظرف متصرف ، فقد تخرج إلى غيره .... فيقول:

(قوله: (ومن الغريب ...إلخ) قيل لا غرابة ، لأن العلماء اتفقوا على أنها ظرف متصرف،وقد تخرج إلى غيره كالإضافة أو إلى المفعولية أو البدلية ، فلا مانع من جعلها مبتدأ ، ولا يحتاج لسماع هذا النوع بخصوص من العرب) [4].

الخطيب ينقل الآراء السابقة وكأنه يؤيدها حيث لم يرد عليها ، أيضا ولتفسيره الإعراب فيقول: (وقوله: إذ في محل رفع ، أي مبتدأ، ولمن من الله خبره، وعلى هذا فلا حذف) [5].

---

(١) الشمني – المنصف- ج١ ص ١٥٩ .
(٢) المصدر السابق- ج١ ص ١٥٩ .
(٣) المصدر السابق - ج١ ص ١٥٩ .
(٤) الدسوقي- الحاشية-ج١ص٢١١ .
(٥) الخطيب- شرح مغني اللبيب- ج٢ص ١٥ .

تفصيل المسألة :

القول بأن (إذ) لازمة الظرفية ذكره المرادي في الجنى الداني ، فلا تكون فاعلا ولا مبتدأ، ويرى أن بعض النحاة أجازوا وقوعها مفعولا به ، فيقول: (إذ المذكورة لازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: يومئذ، وحينئذ. ولا تتصرف، بغير ذلك، فلا تكون فاعلة، ولا مبتدأ. وأجاز الأخفش والزجاج، وتبعهما كثير من المعربين، أن تقع مفعولاً به. وذكروا ذلك في آيات كثيرة، كقوله تعالى " واذكروا إذ أنتم قليل " ف إذ في هذه الآية ونحوها مفعول به. ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفاً، وإذ ظرف عامله ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ، أو: واذكروا حالكم إذ، ونحو ذلك) [1].

السيوطي ينقل الخلاف كما هو ولا يرجح رأيا صراحة على آخرفيقول:

(وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ فقال في قراءة بعضهم {لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين} إنه يجوز أن التقدير (منه إذ بعث) وأن تكون (إذ) في محل رفع كإذا في قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما قال ابن هشام فمقتضي هذا أن (إذ) مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا) [2].

أبو حيان ذكر المسألة ، وذكر قول الزمخشري فيها ويؤيد قوله الأول ويعترض على قوله الثاني بجعل (إذ) مبتدأ، فيقول:

(أما الوجه الأول فهو سائغ، وقد حذف المبتدأ مع من في مواضع منها: (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به) (وما منا إلا له مقام) وما دون ذلك على

(١) المرادي- الجنى الداني – ص١٨٨ .
(٢) السيوطي – همع الهوامع – ج٢ ص١٧٤.

قول. وأما الوجه الثاني فهو فاسد، لأنه جعل إذ مبتدأة ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنما تكون ظرفا أو مضافا إليها اسم زمان، ومفعولة باذكر على قول. أما أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو: إذ قام زيد طويل وأنت تريد وقت قيام زيد طويل) [1].

ويرد على تشبيه (إذ) بـ (إذا) بأنه تشبيه فاسد ، لأن المشبه به (إذا) ليس في موضع ابتداء إنما في موضع خبر ،وهو في الأصل في موضع نصب بالعامل المحذوف،وحل محله.

فيقول: (وأما قوله: في محل الرفع كإذا، فهذا التشبيه فاسد،لأن المشبه مرفوع بالابتداء، والمشبه به ليس مبتدأ. إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك. وليس في الحقيقة في موضع رفع، بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف، وذلك العامل هو مرفوع. فإذا قال النحاة: هذا الظرف الواقع خبرا في محل الرفع، فيعنون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محله، وهو في التحقيق في موضع نصب كما ذكرنا) [2].

السمين الحلبي يؤيد رأي الزمخشري ،ويعترض على أبي حيان ، فيقول: (إلا أن الشيخ قد رد عليه الوجه الثاني بأن(إذ)غير متصرفة، لا تكون إلا ظرفا، أو مضافا إليها اسم زمان، أو مفعولة باذكر على قول) [3].

وينقل عن أبي علي الفارسي ، بأن (إذ) و(إذا) لا تكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين ، ولم يسمع عن العرب استخدام (إذ) مبتدأ بمعنى (وقت) فيقول:

(ونقل قول أبي علي فيها وفي(إذا)أنهما لا تكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين. قال: (ولا يحفظ من كلامهم: «إذ قام زيد طويل» يريد: وقت قيامه طويل).

ثم يعرض رأي أبي حيان الذي يرد على تشبيه القراءة

(١) أبو حيان – البحر المحيط – ج٣ ص ٤١٦ .
(٢) المصدر السابق ج٣ ص ٤١٦ .
(٣) السمين الحلبي – الدرالمصون- ج٣ ص٤٧١ .

بقولـه:(أخطـب مـا يكـون الأميـر يـوم الجمعـة) بـأن المشـبه مبتـدأ والمشـبه به ظرف في موضع الخبر ، فيقول:

(وبـأن تنظيـره القـراءة بقـولهم: «أخطـب» إلـى آخـره خطـأ، مـن حيـث إن المشـبه مبتـدأ والمشـبه بـه ظـرف فـي موضـع الخبـر عنـد مـن يعـرب هـذا الإعـراب، ومـن حيـث إن هـذا الخبـر الـذي قـد أبـرزه ظـاهرا واجـب الحـذف لسـد الحـال مسـده، نـص عليـه النحويـون الـذين يعربونـه هكـذا فكيـف يبـرزه فـي اللفـظ.) ويـرد السـمين قـول أبـي حيـان بقولـه: (وجـواب هذا الرد واضح) أي أن أبا حيان تجنى على الزمخشري .

وأخيـرا يظهـر السـمين إعجابـه بتخـريج الزمخشـري بأنـه تمنـى أن الزمخشـري لـم يـذكر هـذا التخـريج فيقـول: (وليـت أبـا القاسـم لـم يـذكر تخريج هذه القراءة حتى كنا نسمع) [1].

خلاصة القول:

وإذا نظرنـا إلـى المسـألة (إعـراب (إذ) مبتـدأ) فهـي تخـتص بـرأي للزمخشـري ، ذكـر قـراءة شـاذة ثـم خرجهـا بـإعرابين وتخـريجين، فالزمخشـري اجتهـد فـي المسـألة ،وإعرابـه الثـاني هـو الـذي دارت حولـه الآراء من معارض ومؤيد.

ولـو نظرنـا لوجـدنا أنـه لـم يسـبق لأحـد مـن النحـاة أن قـال بـإعراب (إذ) مبتدأ ، وإن ذكروا إعرابها مفعولا ، أو بدلا .

فـالقول بـإعراب (إذ) مبتـدأ قـول غريـب ، ويوضـح ابـن هشـام مقصوده من الغريب بقوله: (ولا نعلم بذلك قائلا) .

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: الشاذ أي: قول شاذ لم يقل به أحد .

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله الموفق.

(١) انظر: السمين الحلبي – الدرالمصون- ج٣ ص٤٧١ .

٤- بعض أوجه (بَـلْـهَ):

ذكر ابن هشام في سياق حديثه عن أوجه (بله) ما نصه :

(ومـن الغريـب أن فـي البخـاري فـي تفسـير (ألـم) السـجدة: يقـول الله تعـالى (أعـددت لعبـادي الصـالحين مـالا عـين رأت، ولا أذن سـمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه[١]) [٢].

ما استغربه ابن هشام:

يعدد ابن هشام – رحمه الله – أوجه (بله) :

١- اسم فعل بمعنى(دع) :ويعرب ما بعدها مفعولا به منصوب .

٢- مصدر بمعنى الترك : ويضاف إليه ما بعدها ، ويجر.

٣- اسم مـرادف لـ (كيـف) : ويعـرب مـا بعـدها مبتـدأ مرفوعًـا أخبـر عنه ما قبله .

فيقـول :(بلـه : علـى ثلاثـة أوجـه اسـم لـ (دع)ومصـدر بمعنـى التـرك واسـم مـرادف لكيـف ومـا بعـدها منصـوب علـى الأول ومخفـوض على الثاني ومرفوع على الثالث) [٣].

ثـم يسـتغرب ابـن هشـام وقـوع (بلـه) مجـرورة بـ (مـن) فـي الحـديث الشـريف السـابق فـي صـحيح البخـاري ، لأن ذلـك لا يتوافـق مـع الأوجـه التـي ذكرهـا ، فيخرجهـا عنهـا.(الشـمني يـرى - كمـا سـيأتي إن شـاء الله- أنها مصدر بمعنى الترك ولا غرابة في ذلك).

دراسة المسألة:

رأي الشارحين :

الـدماميني يـذكرأنها بمعنـى : (كيـف) فيقـول : (وعليـه تتخـرج هـذه

(١) صحيح البخاري - تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر- دار طوق النجاة – الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ : باب قوله تعالى : (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم ....) : السجدة – ج٦ ص ١١٦ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص١١٠ .

(٣) المصدر السابق ص١١٠ .

الرواية فتكون بمعنى (كيف) التي يقصد بها الاستبعاد) [1].

الشمني يورد أن (بَلْه) في الحديث الشريف رويت بالفتح وبالكسر ، وتخريجها بالكسر كما ذكر ابن هشام (مجرورة بمن)،وأما رواية الفتح فينقل رأيا للرضي: بأنه إذا كانت (بله) بمعنى (كيف) جاز أن تدخل عليها (من).

فيقول: (فوجه الكسر ما ذكره المصنف ،وأما وجه الفتح فقال الرضي: إذا كانت (بَلْه) بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (من) حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بَلْه أن يأتي بالصخرة، أي: كيف ومن أين) .

فعلى ذلك يخرج الشمني هذه الرواية: فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير المجرور.

فيقول: (وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير المجرور) .

ثم يورد أنه يجوز أن تكون مصدرا بمعنى الترك أي : أعددت لعبادي الصالحين .... من تركهم ما علمتموه من المعاصي . فيقول: (لقائل أن يقول : جاز أن تكون مصدرا بمعنى الترك مفيدا للتعليل ،والمعنى: أعددت لعبادي الصالحين من تركهم ما علمتموه من المعاصي . فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة) [2].

الدكتور عبداللطيف الخطيب ذكر عدة آراء في تفسير الحديث ، وتوجيهه (سيأتي ذكرها إن شاء الله) ويرى أن وجه الغرابة في الحديث دخول (مِنْ) على (بَلْه) فيقول:

(وجه الغرابة في الحديث دخول (مِنْ) على (بَلْه) ...) [3].

---

(١) محمد الدماميني – شرح مغني اللبيب : ص ٦٠٠ .
(٢) انظر : الشمني – المنصف : ج١ ص ٢٢٦ .
(٣) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب : ج٢ ص ٢٠٧ .

تفصيل المسألة :

يرى ابن هشام غرابة جر (بَلْه) بـ (مِنْ)، وطرح ابن حجر العسقلاني الآراء حول معنى (بله) في الحديث ، فيقول: (فقد قيل هي بمعنى كيف ويقال بمعنى أجل ويقال بمعنى غير أو سوى وقيل بمعنى فضل) .

ولكنه في الأخير يرى بأن الأصوب في رأيه أنها بمعنى : (غير) فيقول : (قلت وأصح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بَلْه ما أطلعتم أنها بمعنى غير وذلك بين لمن تأمله والله أعلم) [١] .

ويبدو أن المشكلة في ذلك أن بعض البصريين والكوفيين يرى أن (بَلْه) لا يستثنى بها ، ذكر المرادي : (وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض. وليس بصحيح، بل النصب مسموع من كلام العرب) [٢].

ولذلك وجد الإشكال أن تكون بمعنى (غير) ، والإشكال أن تجر بـ(مِن)،وأن تكون معربة:

يقول الأشموني: (فوقعت معربة مجرورة بـ"من" وخارجة عن المعاني المذكورة، وفسرها بعضهم بـ"غير"، وهو ظاهر، وبهذا يتقوّى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين) [٣].

الصبان ذكر رأي الشمني والدماميني ،ثم يرى أن تخريجهما لـ(بله) بمعنى (كيف) فيه ركاكة ، فيقول: (والمعنى على هذا من كيف أي: من أين اطلاعكم على هذا الذخر أي: المدخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من

---

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني - فتح الباري شرح صحيح البخاري – تبويب وترقيم /محمد فؤاد عبد الباقي – تحقيق/ محب الدين الخطيب – تعليق/الشيخ : عبد العزيز بن عبد الله بن باز - دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩: ج ٨ ص ٥١٦ .

(٢) المرادي - الجنى الداني : ص ٤٢٦ .

(٣) أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (٩٠٠هـ) - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

أول الأمر بمعنى أين لكان أحسن) [1].

السيوطي يرى أن من تنفرد من حروف الجر بجر (بله) ،ويرى أنها مجرورة في رواية كسر الهاء ومبنية في رواية فتح الهاء، فيقول : (وتنفرد من (بجر بله) كحديث البخاري:(عن أبي هريرة يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه) والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث (من بله) بفتح الهاء مبنية) [2].

الخضري يرى أن (بله) قد تقع مجرورة بـ (من) بمعنى (غير) ، فيقول: (وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما أطلعتم عليه» أي من غيره) [3].

خلاصة القول :

استخدم ابن هشام لفظ الغريب لوقوع (بله) مجرورة بحرف الجر، وبمعنى (غير) مختلفا عن المعاني التي أوردها .

وذلك: لترجيح شراح الحديث لمعنى (غير).

ولإثبات أهل الحديث الرواية عن الرسول – ﷺ- لهذا الحديث ، وإثباتهم (من) قبل (غير). والرسول ﷺ أفصح العرب.

ولتفسير كثير من النحاة (بله) - ومنهم ابن هشام - في الحديث الشريف بمعنى (غير).

ولترجيح كثير من النحاة وقوع (بله) من حروف الاستثناء.

ولأن معنى (غير) هو الأقرب والأظهر .

---

(١) انظر: محمد الصبان - حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : ج٣ ص ٣٠٢ .

(٢) السيوطي (٩١١هـ) - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – تحقيق/ عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية – مصر: ج٢ ص ٤٦٥ .

(٣) محمّد بن مصطفى بن حسن الخُضريّ الشافعيّ (الدمياطي): ١٢١٣ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفيّة: ج٣ص٣ .

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: (الشاذ) أو (النادر) أو (القليل) أي : من الشاذ وقوع (بله)بمعنى (غير) ومجرورة بحرف الجر.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله الموفق

٥- جزم الفعل بـ (لعل) عند سقوط (الفاء) :

و نص ابن هشام في معرض حديثه عن (لعل) : (أن ابن مالك في شرح العمدة ذكر أن الفعل قد يجزم بلعل عند سقوط الفاء، وأنشد:

لعل التفاتا مِنك نحوِي مقدرٌ يَمِل بِكَ مِنْ بعدِ القساوةِ للرحمِ

وهو غريب)[١].

ما استغربه ابن هشام:

في فصل (عل) ينقل ابن هشام رأيا عن ابن مالك بأن الفعل يجزم بعد (لعل) إذا سقطت الفاء ، مستشهدا بالبيت السابق.

وهذا نص ابن مالك: (وقلَّ من يذكر للترجي جوابا منصوبا مع الفاء ومجزوما دون الفاء) [٢] ثم يستشهد بالبيت السابق.

ويحكم على هذا القول بالغرابة ، والبيت السابق مجهول القائل كما ذكر الخطيب في شرحه ، وذكر رواية أخرى للبيت تنسب إلى ناظر الجيش في شرح التسهيل ، يقول:

لعل التفاتا منك نحوى ميسر يَمِل منك بعد العُسرِ نحوي لليُسرِ[٣]

والشاهد في البيت (يمل) حيث جزِم الفعل بعد (لعل) بعد حذف الفاء، والرواية الثانية للبيت لم تؤثر في الاستشهاد.

ووجدت نصًا لابن مالك في شرح التسهيل ،يقول: (وتنفرد الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها بما قبلها لما فيه من معنى الشرط ، لا بإن مضمرة خلافا لمن زعم ذلك، ويرفع مقصودا به الوصف،أو الاستئناف)[٤] .

ثم يذكر ابن مالك حالات الجزم : بعد الأمر،والنهي،والدعاء، والاستفهام، والتحضيض، والعرض ، والتمني ..

---

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ١٥٥ .

(٢) جمال الدين محمد بن مالك – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - تحقيق:عدنان عبدالرحمن الدوري – مطبعة العاني – بغداد- ١٣٩٧هـ ص ٣٤٧ .

(٣) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب : ج٢ ص٤٣٩ .

(٤) انظر: ابن مالك – شرح التسهيل – تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد – د/ محمد بدوي المختون – دار هجر – مصر– الطبعة الأولى- ١٤١٠ : ج٤ ص٣٩ .

ومن العجيب اتفاق ابن هشام مع ابن مالك بأن جزم الفعل بعد (لعل) يعد غريبا .

فيقول ابن مالك : (وأما الترجي فجزم الجواب بعده غريب) [١].

ويذكر ابن مالك الشاهد السابق برواية مختلفة عن ابن هشام وعما ذكره الخطيب ونسبه إلى ابن مالك ، فرواه على النحو التالي :

لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر

وذكر السيوطي أن البيت بلا نسبة. [٢]

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الدماميني اكتفى بالتعليق على قول ابن هشام: (وذكر ابن مالك .....) بأن هذا الرأي موجود في تصانيف ابن مالك :فيقول: (والأصل والشرح من تصانيفه) .

وعلق على قول ابن هشام (وهو غريب) بأنه لا يعرفه إلا ابن مالك .

فيقول : (قوله : (وهو غريب) : لا يعرف لغيره) أي لابن مالك[٣].

الدسوقي يعلق على ماذكره ابن مالك بأن الجزم في هذه الحالة قليل وغير شائع في لغة العرب،بعكس الأجوبة الأخرى فهو شائع فيها .

يقول : (قوله: (وذكر ابن مالك) أي : ولكن الجزم حينئذ قليل في لغة العرب بخلاف غيره من الأجوبة الثمانية فإنه شائع) [٤].

ويعلق على قوله: (أن الفعل): (أي : المضارع) [٥].

وعلى قوله: (عند سقوط الفاء) أن الفاء إذا حذفت وأراد المتكلم الجواب جزم الفعل المضارع . فيقول: (أي: لأنه إذا سقطت الفاء من الأجوبة الثمانية وأراد الجزاء جزم الفعل) [٦].

---

(١) ابن مالك – شرح التسهيل – تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد – د/ محمد بدوي المختون – دار هجر – مصر– الطبعة الأولى- ١٤١٠ : ج٤ ص٣٩ .

(٢) انظر: السيوطي (٩١١هـ) – همع الهوامع– تحقيق/ عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية – مصر: ج٢ ص ٣٩٧

(٣) انظر : محمد الدماميني – شرح مغني اللبيب : ج١ ص٧٨٥ .

(٤) انظر: الدسوقي- الحاشية: ج١ ص ٤٠٥ .

(٥) المصدر السابق ج١ ص ٤٠٥

(٦)المصدر السابق ج١ ص ٤٠٥

الخطيب يعلق على البيت – كما ورد سابقا – ثم يعلق على لفظ (غريب) بقوله: (أي لا يعرف لغير ابن مالك) [١].

ويضيف الخطيب :أن الرضي قد ذكر هذا الرأي الذي عده ابن هشام غريبا.

فيقول: (على أن هذا الغريب ذكر مثله الرضي في شرح الكافية ...) [٢].

ووقفت على ما ذكره الرضي في شرح الكافية ،وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

تفصيل المسألة :

ذكر ابن هشام غرابة جزم الفعل بعد الترجي بـ (لعل) وحذف الفاء ناسبا ذلك القول لابن مالك ، ولكن ابن مالك ليس وحده من قال بذلك ، فالرضي يذكر أن كل ما يأتي بالفاء فينتصب الفعل المضارع بعد الفاء(بأن مضمرة)، يجوز أن يكون مجزوما بعد سقوط الفاء لأنه يحمل معنى الشرط إلا النفي لأنه لا يحمل معنى الشرط،وهذا الإطلاق يوافق رأي ابن مالك.

فيقول: (اعلم أن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يصح أن يجاب بمضارع مجزوم، إلا النفي، لأن غير النفي منها: طلب، والنفي خبر محض، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري: إفادة المخاطب بمضمونه، ضرب زيد، أو: ما ضرب زيد، إذا قصدت إفهام المخاطب ضرب زيد أو عدم أما الحامل على الكلام الطلبي، فكون المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته، أو بغيره، ومعنى كونه مقصودا لغيره: أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه) [٣].

أما السيوطي فينقل عن أبي حيان أنه غريب جدا لكن القياس يقبله،

---

(١)د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب :ج٢ ص ٤٣٩ .

(٢) المصدر السابق :ج٢ ص ٤٣٩ .

(٣) رضي الدين الأستراباذي - شرح الرضي على الكافية - تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر - ١٣٩٨هـ - جامعة قاريونس ج٤ ص ١١٦ .

فيقول: (قال أبو حيان وجزمه بعد الترجي غريب جدا والقياس يقبله)[1].

بل إن ابن مالك نفسه صاحب هذا الرأي قد وصفه بالغريب (ذكرت مقولته سابقا) . وسبق أن ذكرت أن الدماميني يرى أن المقصود بالغريب أي : لا يعرف إلا عن ابن مالك. وذكرت سابقا أيضا أن الدسوقي يرى أن هذا القول يعد غريبا لقلة انتشاره عند العرب . وذكرت أيضا أن الخطيب يفسر لفظ (غريب) عند ابن هشام بأن هذا الرأي غير معروف إلا عند ابن مالك .

ثم يعود الخطيب ويستدرك بأن هذا القول قال به الرضي ، ونقل رأي الرضي.

وقد نقلت كلام الرضي من الكافية .

خلاصة القول:

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: (القليل النادر) .

فلم يقل به إلا القليل ،ولم يُسمع إلا القليل النادر منه.

بل حتى ابن مال الذي اشتهر هذا القول عنده وصفه بالغريب، أي لم يسمع من العرب إلا نادرا، وقليلا، مع أن القياس يقبله كما نقل السيوطي عن أبي حيان ، لأن الترجي يعد طلبًا مثل باقي الأقسام التي يجزم المضارع بعدها.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله الموفق.

(١) السيوطي (٩١١هـ) – همع الهوامع - تحقيق/ عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية – مصر: ج٢ ص ٣٩٧ .

٦- مجيء (قد) للنفي :

نص ابن هشام في حديثه عن معاني (قد) : (والسادس: النفى، حكى ابن سيده[١] (قد كنت في خير فتعرفه) بنصب تعرف، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها، اهـ) [٢].

ما استغربه ابن هشام:

يستغرب ابن هشام رأي ابن سيده وابن مالك الذي يرى أن (قد) تأتي للنفي بمعنى (ما) .

وهذا نص ابن سيده: (وَتَكون (قد) بِمَنْزِلَة (مَا) فينفى بهَا، سمع بعض الفصحاء يَقُول: قد كنت فِي خير فتعرفه) [٣].

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل: (وربما نفي بقد فينصب بعدها الجواب ،ذكر ذلك ابن سيده ،وحكى عن بعض الفصحاء : قد كنت في خير فتعرفه،بالنصب على معنى : ما كنت في خير فتعرفه) [٤].

ولا يوافق ابن هشام على رأي ابن سيده وابن مالك، ويوجهه :إلى أن المقصود هو السخرية ،وذلك من قبيل ذكر ضد الأمر استهزاء .

فيقول:(ومحمله عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم) [٥].

أي : أن قولهم : (قد كنت في خير فتعرفه) يعد سخرية

---

(١) علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير وقيل: اسم أبيه محمد، وقيل: إسماعيل. كان حافظا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، متوفرا على علوم الحكمة، روى عن أبيه وصاعد ابن الحسن البغدادي. صنف: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، شرح إصلاح المنطق، شرح الحماسة، شرح كتاب الأخفش، وغير ذلك. مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن نحو ستين سنة. انظر: السيوطي - بغية الوعاة – ج٢ ص١٤٣ رقم /١٦٥٧ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص١٧٥ .

(٣) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] - المحكم والمحيط الأعظم – تحقيق/ عبدالحميد هنداوي - دار الكتب العلمية – بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ج٦ ص ١١٥ .

(٤) ابن مالك – شرح التسهيل – تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد– د/ محمدبدوي المختون – دار هجر – مصر– الطبعة الأولى- ١٤١٠ : ج٤ص٣٥ .

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب ص١٧٥ .

واستهزاء بالمخاطب ،فذكر له ضده .

فابن هشام هنا يقدم رأيا ويعده غريبا ،ثم يعترض عليه ،ويوجهه على غير ما ذكر.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

ذكر ابن هشام – رحمه الله – أن لـ (قد) خمسة معان ثم ذكرها،وبعد ذلك ذكر رأي ابن سيده وابن مالك ،وكأنه لم يعده من معاني (قد) لغرابته ، وربما لاحتجاجه عليه .

الشمني يرى أن سبب ذلك يعود لغرابة هذا الرأي ،ويضرب مثلا استخدمه بعض الأحناف في كتبهم .

يقول الشمني في ذلك : (لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق (ولها ستة معان) وذكره معنى سادسا بعد ذكر الخمسة : لأجل إفادته ، ونظير ذلك قول الحنفية في أصولهم: أصول الشرع ثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع والأصل الرابع القياس ،وقالوا: إنما قيل ذلك لكون الثلاثة الأول أصولا مستقلة مثبتة بالأحكام ، والقياس أصل من وجه لاستناد الحكم إليه ظاهرا دون وجه لكونه فرعا لثلاثة، لابتنائه على علة مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة) [1].

الأمير يرى أيضا أن سبب ذلك يعود لغرابة المعنى الذي عده سادسا.

يقول الأمير : (وهذا المعنى غريب كما قال ولذلك أفرده واقتصر على قوله أولا :(ولها خمسة معان)) [2].

ويتفق الدسوقي معهما في ذلك ،ولكن الدسوقي يرى : لو أنه ذكر أن ابن سيده زاد معنى سادسا لكان أنسب.

فيقول: (لكن المناسب أن يقول: لكن زاد ابن سيده معنى سادسا) [3].

أما الخطيب فيرى أن السبب في ذلك أن المعنى السادس عنده مردود .

فيقول: (وذكر هنا السادس مع أنه صرح في بداية حديثه عن (قد) الحرفية بأن لها خمسة معان،والسبب في ذلك أن المعنى السادس عنده

---

(١) الشمني – المنصف – ج٢ ص٢٩ .

(٢) الأمير – شرح مغني اللبيب : ج١ ص١٥٠ .

(٣) الدسوقي- الحاشية: ج١ ص٤٥٤ .

مردود) [1].

لكن جميع شارحي المصنف يتفقون على أن معنى النفي في (قد) إنما جاء على سبيل السخرية والتهكم ،بذكر الضد ،مثل قولك للكذوب : هو رجل صادق .

يقول الشمني : (يعني أنه مثله في إطلاق اللفظ على يقابل معناه على سبيل السخرية فهو في معنى النفي) [2].

ويرى الشمني أيضا أن نصب الفعل (تعرف) في قوله:(قد كنت في خير فتعرفه) بأن مضمرة بعد الفاء ،إنما جاء جوازا ،لأن النفي هنا غير محض .

فيقول: (لا يقال: شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضا كما ذكره ابن مالك وغيره ، لأننا نقول ذاك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه) [3].

ويؤكد الأمير على أنه من استعمال الإثبات في النفي تهكما واستهزاء .

فيقول: (يعني أنه من باب استعمال الإثبات في النفي تهكما واستهزاء) [4] .

الدسوقي يشرح المسألة ويفصل فيها أكثر:

فيبدأ اولا بالقول بـ (أن (قد) تفيد النفي) فيذكر أنها بمنزلة (ما) .

فيقول: (أي: فتكون مرادفة لـ (ما). قوله (قد كنت في خير) أي ما كنت في خير) .ويفصل رأي ابن سيده وابن مالك في شاهدهما : (قد كنت في خير فتعرفه) بأن الفعل (تعرف) منصوب بأن مضمرة في جواب النفي المحض (حيث اعتبراه نفيا محضا).

فيقول مفسرا لقوله :(بنصب تعرف): (أي: بأن مضمرة بعد الفاء ،في جواب النفي المحض) .

ثم يشرح اعتراض ابن هشام وتفسيره للشاهد بأنه كقولك للكذوب:(هو صادق) بأن كلا استعمالي الإثبات في النفي على سبيل التهكم والسخرية .

فيقول: (من جهة أن كلا من استعمال الإثبات في النفي تهكم واستهزاء فالمعنى : ما كنت في خير، لكنه أبرزه في قالب الإثبات تهكما واستهزاء بالمخاطب) .

ثم يؤكد بأن النفي هنا معنوي وليس محضا ، ولو قال قائل : إن شرط نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بأن مضمرة وقوعه بعد النفي المحض الصريح ،والنفي هنا ليس صريحا ، يرد عليه : أن حكم النصب هنا جائز وليس واجبا .

---

(١) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب :ج٢ ص ٥٤٥ .

(٢) الشمني – المنصف – ج٢ ص٢٩ .

(٣) الشمني – المنصف – ج٢ ص٣٠ .

(٤) الأمير – شرح مغني اللبيب : ج١ ص١٥٠ .

فيقول : (فإن قلت إن شرط نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بأن مضمرة وقوعه بعد النفي المحض الصريح ،والنفي هنا ليس صريحا ،وأجيب بأن هذا شرط لوجوب النصب ، وأما وجود النفي المعنوي فمجوز للنصب)[١].

ووافقه في ذلك الخطيب ، ويؤكد على أن الأمر من باب استعمال الإثبات في النفي تهكما واستهزاء .

فيقول: (أي هو من باب استعمال الإثبات في النفي تهكما واستهزاء) [٢].

تفصيل المسألة :

يمكن أن نلخص المسألة في السؤال التالي : هل (قد) تأتي للنفي ؟

وللإجابة على هذا السؤال: نجد أن ابن مالك قال بذلك مستندا إلى قول ابن سيده الذي استشهد بقول بعضهم : (قد كنت في خير فتعرفه) فهما يريان أن (قد) هنا للنفي ودليلهما في ذلك:

نصب الفعل (تعرف) بعد الفاء بأن مضمرة لأنه جواب للنفي .

وأجيب على ذلك :

بأن النفي هنا ليس محضا إنما هو معنوي ، فاستعمل الإثبات لإرادة النفي لغرض التهكم والسخرية كما جاء في رد ابن هشام ،وشارحي المصنف (وذكرته سابقا).

وأن النصب هنا جائز لأن النفي ليس محضا.

إضافة إلى أن النفي ليس شرطا لنصب الفعل بأن مضمرة ،والشاهد عليه قول الشاعر:

سـأترك منزلـي لبنـي تمـيم وألحق بالحجاز فأستريحا[٣]

وقراءة بعضهم : (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بالنصب) [٤].

ذكر ابن خالويه: ({فيدمغَـه} بالنصب عيسى) [٥].

وقد ذكر ابن هشام هذا الرد (على ابن سيده وابن مالك) فيقول:

---

(١) انظر: الدسوقي- الحاشية: ج١ ص٤٥٤ .

(٢) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب :ج٢ ص ٥٤٥ .

(٣) نسب البيت إلى المغيرة بن حبناء، وذكره سيبويه، انظر الكتاب ج٣ص٣٩، وذكره المبرد، في (المقتضب) – ج٢ ص٢٤،وذكره ابن السراج في (الأصول في النحو)ج٢ص١٨٢، وذكره ابن مالك في (شرح الكافية)ج٣ص١٥٥٠ .

(٤) الأنبياء: ١٨ .

(٥) ابن خالويه ت ٣١٤هـ – القراءات الشاذة – تحقيق/ محمد عيد الشعباني-دار الصحابة- طنطا- ص ١٤٠.

(وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله: (... وألحق بالحجاز فأستريحا) وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) [1].

وأيد هذا التوجيه كثير من النحاة :

السيوطي ينقل هذا الخلاف ،فيقول : (وذكر ابن سيده وابن مالك أنه ربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها وحكى بعض الفصحاء (قد كنت في خير فتعرفه) بالنصب ويريد ما كنت في خير فتعرفه) [2].

ثم ذكر السيوطي رأي ابن سيده وابن مالك ، واكتفى برد ابن هشام عليهما ، ولم يعقب عليه وذلك دليل على موافقته لابن هشام :

فيقول: (وقال ابن سيده والنفي وحكي (قد كنت في خير فتعرفه) بنصب (تعرف) وأشار إليه في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب . قال ابن هشام ومحله عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى قال وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء : (وألحق بالحجاز فأستريحا ...) وقراءة بعضهم (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بالنصب) [3].

وخير وصف قرأته هو ما ذكره عباس حسن في النحو الوافي ، فيذكر أن النفي يلحق به التشبيه المراد به النفي واشترط وجود القرينة الدالة عليه، وكذلك التقليل الذي يراد به النفي أحيانا بقرينة من المعنى ويذكر من ألفاظه (قلما ،وقد) .

فيقول: (ويلحق بالنفي: التشبيه المراد به النفي بقرينة دالة عليه، كقول الجندي لزميله المتكبر: "كأنك القائد فنطيعك" ... وكذا التقليل المراد به النفي -أحيانا- بقرينة؛ ومن ألفاظه: "قلما" و"قد"؛ نحو: "قلما يشيع الظلم والخلاف في أمه فتنهض. بهذا خبرنا التاريخ، وقطع به" .

"أيها المتحدث عن الشجاعة في الحروب، وما حملت سيفا، ولا اقتحمت معركة؛ قد كنت في معركة فتصفها" ... فالمعنى في الأمثلة السالفة منفي؛ أي: ما أنت بالقائد فنطيعك -لا يشيع الظلم والخلاف في

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص١٧٥ .
(٢) السيوطي - الهمع - ج٢ ص٣٨٩ .
(٣) المصدر السابق- ج٢ ص٣٨٩ .

أمة فتنهض- ما كنت في معركة فتصفها) [1].

خلاصة القول :

ذكر ابن هشام – رحمه الله- رأيا لابن سيده ،وابن مالك في أن (قد) تأتي بمعنى النفي ووصف هذا الرأي بالغريب ،ثم رد عليه ، وذكر توجيها له مخالفا لما ذكرا، رادا عليهما قولهما ،ورأيهما .

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: رأي مخالف مردود عليه

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله الموفق.

(١) النحو الوافي ج٤ ص ٣٥٦ .

٦- حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب:

نص ابن هشام في حديثه عن (كي) : (وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما، ويرده قولهم (كيمه) كما يقولون لمه، وقول حاتم:

وأوقدت نارى كي ليبصر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله [١]

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الاول بأن الاصل (كى يفعل ماذا) ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير (وجوه يومئذ ناضرة) (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا) أي كيما يسجد، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه) [٢].

ما استغربه ابن هشام :

يتحدث ابن هشام – يرحمه الله – عن (كي) وعملها ،فيورد رأيا للكوفيين أن (كي) ناصبة دائما ،ويرد عليهم بأمرين:

١- قولهم (كيمه) : حيث إن (كي) دخلت على الاسم الصريح،وهو (ما) الاستفهامية .

يقول الدسوقي: (أي : فهي دخلت على الاسم الصريح وهو ما الاستفهامية،ولو كانت ناصبة للفعل المضارع دائما لم تدخل على الاسم) [٣].

٢- الشاهد السابق لحاتم الطائي ،والشاهد فيه قوله : (كي ليبصر) : لأن اللام لا تفصل بين الفعل وناصبه.

يقول الخطيب : (والشاهد في البيت أن (كي) ليست ناصبة ،ولو كانت ناصبة دائما كما ذهب إليه الكوفيون لما جاز الفصل بينها وبين

---

(١) ديوان حاتم الطائي – دراسة وتحقيق/ د-عادل سليمان جمال – مطبعة المدني – القاهرة - ١٤١١- ص١٢١ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص١٨٣ .

(٣)الدسوقي- الحاشية: ج١ ص٤٧٥ .

الفعل باللام) [1].

ويذكر ابن هشام رد الكوفيين على الأمر الأول : أن التقدير : (كى يفعل ماذا) .

ويعترض ابن هشام على هذا التقدير لعدة أوجه :

١- يلزم هذا التقدير كثرة الحذف : حذف الفعل ،وألف (ما) و(ذا).

٢- تأخير (ما) الاستفهامية في الكلام ،وهي لها الصدر بلا حجة.

٣- حذف ألف (ما) من غير الجر كقولك : (لم ، ومم ، وبم) .

٤- حذف الفعل المنصوب بـ (كي) وبقاء ناصبه (كي). وهذا الوجه الذي عليه مسألتنا ، فلا يصح حذف الفعل المنصوب وبقاء ناصبه (كي) .

ولكن ابن هشام يعرض نصا من حديث عن الرسول - ﷺ - في صحيح البخاري في تفسير (وجوه يومئذ ناضرة) يقول فيه : (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا) ، ويقدر ذلك : أي: (كيما يسجد) ثم يرى أن هذا غريب جدا ،بل ولا يقبل في القياس.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

يظهر أن ابن هشام وقع على نسخة من صحيح البخاري سقطت منها لفظة (يسجد) كما أشار إلى ذلك الشمني[2] الذي ينقل كلاما عن ابن حجر ، وكذلك الأمير[3] والدسوقي[4] والخطيب[5].

أما نص الحديث فمثبت فيه لفظة (يسجد) والحديث في كتاب التوحيد وليس في تفسير آية سورة القيامة (وجوه يومئذ ناضرة) كما ذكر ابن هشام.

والحديث طويل في صحيح البخاري جاء برقم ٧٤٣٩ وبدايته:

---

(١)د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب :ج٣ ص٣٨ .
(٢) انظر: الشمني – المنصف – ج٢ ص ٤٥ .
(٣) انظر:الأمير – شرح مغني اللبيب : ج١ ص١٥٧ .
(٤) انظر: د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب :ج٣ ص٣٨ .
(٥) انظر: الدسوقي- الحاشية: ج١ ص٤٧٥ .

(حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة قال هل تضارون في رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحوا قلنا لا قال فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ إلا كما تضارون في رؤيتهما .....) .

حتى يأتي إلى قوله ﷺ : (.... فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة فيقول أنا ربكم فيقولون أنت ربنا فلا يكلمه إلا الأنبياء فيقول هل بينكم وبينه آية تعرفونه فيقولون الساق فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقا واحدا ...) [1].

يذكر ابن حجر العسقلاني – رحمه الله – رأي ابن هشام .

فيقول: (ذكر العلامة جمال الدين بن هشام في المغني أنه وقع في البخاري في هذا الموضع كيما مجردة وليس بعدها لفظ يسجد فقال بعد أن حكى عن الكوفيين إن كي ناصبة دائما قال ويرده قولهم....) [2].

ويظهر ابن حجر العسقلاني – رحمه الله – تقديره لابن هشام ويصفه بالعلامة ،بل ويلتمس له العذر في ذلك ، فيرى أنه ربما وقع ابن هشام على نسخة من صحيح البخاري سقطت منها لفظة (يسجد)،ويؤكد ثبوت هذه اللفظة في جميع النسخ التي وقف عليها .

فيقول : (وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى أن ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد بحذف ما وكلام ابن هشام يوهم أن البخاري أورده في

---

(١) صحيح البخاري - تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر- دار طوق النجاة – الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ : ج٩ ص١٢٩ .

(٢) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري شرح صحيح البخاري – تبويب وترقيم /محمد فؤاد عبد الباقي – تحقيق/ محب الدين الخطيب – تعليق/الشيخ : عبد العزيز بن عبد الله بن باز - دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩: ج١٣ ص ٤٢٨ .

التفسير وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط) [1].

تفصيل المسألة:

ابن هشام – رحمه الله – يذكر حديثا عن رسول الله – ﷺ- من صحيح البخاري مستشهدا بقوله : (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا) بحذف الفعل (يسجد) وبقاء عامل النصب فيه (كي) .

ويرى أن ذلك غريب جدا ،ولا يحتمل القياس عليه.

ونص الحديث في البخاري ذكر فيه الفعل (يسجد) ، فما الخلل؟

يظهر – والعلم لله – أن ابن هشام – رحمه الله اعتمد على كلام المرادي الذي نقل نفس هذه المسألة ،ونقل أيضا نص الحديث بإسقاط الفعل (يسجد) .

يقول الخطيب في ذلك: (الذي أوقع المصنف في هذا أنه تبع في هذا المرادي في الجنى الداني من غير تحقيق لنص الحديث) [2].

والمرادي يذكر نفس المسألة برأي الكوفيين والرد عليهم ،ثم يذكر نص الحديث وقد سقط منه الفعل (يسجد) فيقول: (وذهب الكوفيون إلى أن كي لا تكون جارة. قالوا: ولا حجة في قولهم كيمه، لأن مه ليست مخفوضة، وإنما هي منصوبة على المصدر. أي: كي تفعل ماذا؟ ورد بأنه دعوى لا دليل عليها، وبأنه يلزم منه تقديم الفعل على ما الاستفهامية، وحذف ألفها بعد غير حرف الجر، وحذف معمول الحرف الناصب للفعل. ونصوا على أن حذف معمول نواصب الفعل لا يجوز، لا اقتصاراً ولا اختصاراً. ووقع في صحيح البخاري، في قوله تعالى " وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة ": فيذهب كيما،

(١) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب :ج٣ ص٣٨ .
(٢)المصدر السابق ج٣ ص٣٨ .

فيعود وظهره طبقاً واحداً. أراد: كيما يسجد) [1].

خلاصة القول :

استخدم ابن هشام لفظ (غريب) على حذف الفعل مع بقاء عامله الناصب ، بل ويصفه بقوله: (وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه) [2].

ولكن نص الحديث الصحيح لا يعتبر كذلك ،لأن الفعل (يسجد) - الذي احتج ابن هشام بحذفه - مثبت فيه كما ذكر سابقا.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: الشاذ الذي لا يقاس عليه.

وهو من هذه الجهة : حكم غير صحيح وغير مقبول.

والله الموفق.

(١) المرادي – الجنى الداني – تحقيق – فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل – دارالآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الثانية- ١٤٠٣ هـ - ص٢٦٣ .
(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص١٨٣ .

٧- ورود جواب (لو) الشرطية الماضي مقرونا بـ (قد) :

- و نص ابن هشام في معرض حديثه عن جواب (لو) الشرطية: (قد ورد جواب (لو) الماضي مقرونا بقد وهو غريب[١] كقول جرير:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا[٢]

ما استغربه ابن هشام :

يتحدث ابن هشام – رحمه الله – عن جواب (لو) الشرطية للفعل الماضي ،فيذكر أن الجواب ورد مقترنا بـ (قد) في البيت السابق.

وقد نسب صاحب الصحاح هذا البيت في باب (وجد) إلى لبيد – رضي الله عنه – ويذكر أن (يجد) بضم الجيم لغة عامرية، ومستشهدا لذلك بهذا البيت.

يقول: (ويجده أيضا بالضم، لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال. قال لبيد وهو عامري:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادى لا يجدن غليلا)[٣]

والشاهد فيه قوله : (قد نقع) حيث اقترنت (قد) بجواب (لو) يقول الخطيب:(والشاهد في البيت قوله: قد نقع ، حيث جاء جواب (لو) ماضيا مقرونا بقد) [٤].

ولم أجد ذكرا في كتب النحو بغرابة أو شذوذ اقتران (قد) بجواب (لو) الشرطية.

دراسة المسألة:

ولم يتناول الشارحون للمغني هذه المسألة إلا الشمني الذي يرى

---

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص٢٧٢ .

(٢) ديوان جرير – جمع وشرح : كرم البستاني – دار بيروت -١٤٠٦هـ،ص ٣٦٤، ووجدت البيت في ديوان لبيد- دار صادر – بيروت- ص٢٣٦، وعُلِق عليه: (وعلق ابن بري على ذلك بأن الشعر لجرير،وليس للبيد) .

(٣) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين – بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م – باب (وجد) ج٢ ص٥٤٧ .

(٤) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب : ج٣ ص٤٤٠ .

أن اقتران (قد) بجواب (لو) الشرطية لا يعد غريبا ولا شاذا ، وأن ذلك وقع في حديث رسول الله -ﷺ- فيقول الشمني : (وقد وقع اقتران جواب (لو) الماضي وشرطها تقدم في (صحيح البخاري) في باب رجم الحبلى بالزنا، وفي باب الخمس ولفظ الأول : قال لي عبدالرحمن بن عوف: لو رأيت رجلا أتى عمر فقال: يا أمير المؤمنين هل لك في فلان،يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا) [1].

وهذا الحديث في صحيح البخاري ،في باب: (رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت) ، وهو حديث طويل، ومنه: (...عن ابن عباس قال كنت أقرئ رجالا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا في منزله بمنى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها إذ رجع إلي عبد الرحمن فقال لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول لوقد مات عمر لقد بايعت فلانا فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت فغضب عمر...) [2].

والشاهد فيه قوله: (...لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا) حيث اقترن جواب (لو) الشرطية ب(قد) .

وذكر الشمني شاهدا آخرا من صحيح البخاري أيضا ، فيقول: (ولفظ الثاني: قال: قال رسول الله -ﷺ:(لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا وهكذا) [3].

وقد وجدت هذا الحديث في صحيح البخاري في (باب من تكفل عن ميت دينا فليس له أن يرجع) ، وهذا نصه:

(- حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو سمع محمد بن

(١) الشمني – المنصف – ج٢ ص ١٧٦ .
(٢) حديث رقم ٦٨٣٠ البخاري - تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر- دار طوق النجاة – الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ : باب : باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ج ٨ ص ١٦٨ .
(٣) الشمني – المنصف – ج٢ ص ١٧٦ .

علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال قال النبي ﷺ لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا فلم يجئ مال البحرين حتى قبض النبي ﷺ فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى من كان له عند النبي ﷺ عدة أو دين فليأتنا فأتيته فقلت إن النبي ﷺ قال لي كذا وكذا فحثى لي حثية فعددتها فإذا هي خمس مائة وقال خذ مثليها) [1].

والشاهد فيه قوله : (لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا) حيث اقترن جواب (لو) الشرطية الماضي بـ (قد).

ولم أجد في كتب النحو التي اطلعت عليها قولا يمنع اقتران (قد) بجواب (لو) الشرطية الماضي ،أو من يضعف ذلك ،أو يراه غريبا أو شاذا ....

فلم أجد ذلك إلا عند ابن هشام ، ويبدو أنه رأي غير منتشر بدليل أن الشمني قد رده ، موردا شاهدين من صحيح البخاري.

خلاصة القول:

يظهر قصد ابن هشام من لفظ الغريب من قوله بعد أن ذكر المسألة: (ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير أيضا: لولا رجاؤك قد قتلت أولادي) [2].

أي نظير ومشابه مجيء جواب (لو)مقترنا بـ (قد) ، فسماه شذوذا.

يقول الخطيب : (أي نظير مجيء جواب (لو)مقترنا بقد،في الشذوذ اقتران جواب لولا ....) [3].

وليس ذلك بالغريب ولا بالشاذ بدليل عدم أو ندرة من قال بذلك.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: الشاذ.

---

(١) حديث رقم ٢٢٩٦ البخاري - تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر- دار طوق النجاة – الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ : باب : باب من تكفل عن ميت دينا فليس له أن يرجع وبه قال الحسن ج٣ ص١٢٦ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص٢٧٢ .

(٣) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب : ج٣ ص٤٤٠ .

وهو من هذه الجهة : حكم غير صحيح وغير مقبول.

والله الموفق.

الفصل الخامس :

لفظ (الغريب) في بابي الجملة و شبه الجملة

المبحثالأول: تقدير: (قوموا أولكم وآخركم) من باب بدل الجملة من الجملة.

المبحث الثاني: إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا .

١- تقدير: (قوموا أولُكم وآخرُكم) من باب بدل الجملة من الجملة:

ذكر ابن هشام في باب الجملة ، و أقسامها، و أحكامها ، ما نصه : (ومن غريب هذا الباب قولك " قلت لهم قوموا أولكم وآخركم " زعم ابن مالك أن التقدير: ليقم أولُكم وآخرُكم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد) [١].

ما استغربه ابن هشام:

ينسب ابن هشام - رحمه الله - رأيا إلى ابن مالك - رحمه الله - في قولهم: (قوموا أولكم وآخركم) بأنه من باب بدل الجملة من الجملة والتقدير : (قوموا ليقم أولكم وآخركم) فعامل (أولكم وآخركم) محذوف وجملة (ليقم أولكم وآخركم) بدل من الجملة الأولى.

والباب هنا هو بدل جملة من جملة وليس بدل مفرد من مفرد .

ويرى أن هذا الرأي غريب.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الأمير يرى أن المتبادر إلى الذهن في الجملة السابقة : بدل المفرد من المفرد ، حتى ولو لم يتسلط عامل الأول على الثاني (فلا يصح قولك : قم أولكم) فيغتفر للتابع ما لا يغتفر في المتبوع .

يقول: (يعني بدل الجملة من الجملة إذ المتبادر في المثال بدل المفرد وإن لم يسلط عامل الأول فيغتفر في التابع ما لا يغتفر في الآوائل ...) [٢].

الدسوقي يوضح رأي ابن مالك ويشرح التقدير:

(فالأصل قوموا ليقم أولكم وآخركم، فقوله: أولكم وآخركم معمول لمحذوف ،وهذه الجملة بدل من جملة قوموا.) ويضيف شارحا: (لأن أولكم وآخركم بدل من الواو في قوموا، لأن البدل على نية تسليط العامل ، ولا

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٤٢٧ .
(٢) الأمير – شرح مغني اللبيب : ج٢ ص٧١ .

يصح تسليطه هنا ، فلا يقال: قم أولكم) [١] .

الخطيب يقدر نفس التقدير فيقول: (التقدير: قوموا ، ليقم أولكم وآخركم،فيكون : أولكم وآخركم معمولين لعامل محذوف، وتكون جملة (ليقم) بدلا من جملة (قوموا)...) .

ويرى الخطيب أن هناك من يرى أنه بدل مفرد من مفرد ، فـ (أولكم) بدل من (واو الجماعة) في الفعل (قوموا) وأنه بدل بعض من كل ،فيقول: (وذهب غيره إلى أنه بدل المفرد من المفرد ، أولكم: بدل من الضمير في (قوموا) ،وهو بدل بعض من كل) [٢].

تفصيل المسألة:

ينتقد ابن هشام رأيا لابن مالك ، يقدر فيه جملة (قوموا أولكم وآخركم) بدل جملة من جملة ،والتقدير: (قوموا ليقم أولكم وآخركم) فجملة (ليقم أولكم وآخركم) بدل من جملة (قوموا)....

يقول ابن مالك: (وكل ما استحقه المعطوف من التقدير المذكور مستحق في البدل نحو: ادخلوا أولُكم وآخرُكم مقدر قبلهما: ليدخل، لأن ادخل لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب، نص على هذا المعنى سيبويه رحمه الله، فإن جعل أولكم وآخركم بدلا فهو وعامله من إبدال الجمل بعضها من بعض، كما يقال في العطف.) [٣]

ولكن الخطيب يحيلنا إلى البحر المحيط لابن حيان ، وينقل عن ابن حيان قوله: (وزعم بعض الناس أنه... لا يجوز أن يكون إلا من بدل الجملة من الجملة) .

وهذا نص أبي حيان: (وزعم بعض الناس أنه لا يجوز إلا أن يكون من عطف الجمل ، التقدير : ولتسكن زوجك ، وحذف : ولتسكن، لدلالة اسكن عليه ، وأتى بنظائر من هذا الباب نحو : لا نخلفه نحن ولا أنت ، ونحو : تقوم أنت وزيد ، ونحو : ادخلوا أولكم وآخركم) [٤]

---

(١) انظر: الدسوقي- الحاشية: ج٢ ص٤٨٤ .
(٢) انظر: د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب : ج٥ ص٢٣٧ .
(٣) ابن مالك : شرح التسهيل – ج٣ ص ٣٧٢ .
(٤) أبو حيان – البحر المحيط : ج١ ص ٣٠٦-٣٠٧ .

ومـا أراه أنـه لا إشـكال فـي كـون (أولكـم) بـدل مفـرد بعـض مـن كـل من (الواو) في الفعل (قوموا) وإن لم يسلط عامل المتبوع على التابع .

كمـا ذكـر ذلـك الدسـوقي فـي شـرحه:(أي: وأمـا غيـره- أي غيـر ابـن مالـك – فجعـل الأمثلـة الثلاثـة مـن بـدل المفـرد مـن المفـرد ومـن عطـف المفرد) [1] .

وأما الأمير يرى أن تسلط العامل يغتفر في التابع.

وإذا نظرنـا إلـى أصـل القاعـدة وحررناهـا، لوجـدناها: (البـدل علـى نية تكرار العامل)، يقول ابن هشام في (شرح شذور الذهب):

(وكـل شـيء جـاز إعرابـه عطـف بيـان جـاز إعرابـه بـدلا أعنـي بـدل كـل مـن كـل إلا إذا كـان ذكـره واجبـا كهنـد قـام زيـد أخوهـا ألا تـرى أن الجملـة الفعليـة خبـر عـن هنـد والجملـة الواقعـة خبـرا لا بـد لهـا مـن رابـط يربطهـا بـالمخبر عنـه والـرابط هنـا الضـمير فـي قولـه أخوهـا الـذي هـو تـابع لزيـد فـإن أسـقط لـم يصـح الكـلام فوجـب أن يعـرب بيانـا لا بـدلا لأن البـدل علـى نيـة تكـرار العامـل فكأنـه مـن جملـة أخـرى فتخلـو الجملـة المخبـر بهـا عـن رابط وإلا إذا امتنع إحلاله محل المتبوع) [2]

فبـدل كـل مـن كـل يكـون علـى نيـة تكـرار العامـل ، ولـو نظرنـا إلـى المثـال لوجدنا تقدير: (ليقم أولكم وآخركم) تقديرا لا غبار عليه.

وهـذا مـن بـاب بـدل كـل مـن كـل، أي المفـرد مـن المفـرد، فلـو قلـت: (جـاء المعلـم زيـد) فالتقـدير عنـدها علـى نيـة تكـرار العامـل أي: (جـاء المعلـم، جاء زيد) ولم نقل مع هذا التقدير: إنه بدل جملة من جملة.

خلاصة القول:

يـرى ابـن هشـام غرابـة رأي ابـن مالـك فـي أن قـولهم (قومـوا أولكـم وآخـركم) بـدل جملـة مـن جملـة ،والتقـدير: (قومـوا لـيقم أولكـم وآخـركم) فجملة (ليقم أولكم وآخركم) بدل من جملة (قوموا)....

وقولـه (ومـن الغريـب) يقصـد بـه هنـا الـرأي غيـر الظـاهر، أو الـذي تفـرد بـه

(١) الدسوقي- الحاشية: ج٢ ص٤٨٤ .

(٢) ابـن هشـام – شـرح شـذور الـذهب –تحقيـق: عبـدالله الـدقر – الشـركة المتحـدة للتوزيـع – سوريا:ص٥٦٣ .

ابن مالك . يقول الأمير في ذلك :(إذ المتبادر في المثال بدل المفرد...) [١].

ويقول الدسوقي : (ووجه غرابته أن المتبادر في المثال بدل المفرد وإن لم يتسلط عليه عامل الأول..) [٢].

ويقول الخطيب: (ووجه الغرابة أن الظاهر فيه أنه بدل مفرد من مفرد) [٣].

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: رأي منفرد به ،مغاير لما يظهر

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله الموفق.

(١) الأمير – شرح مغني اللبيب : ج٢ ص٧١ .
(٢) الدسوقي- الحاشية: ج٢ ص٤٨٤ .
(٣) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب : ج٥ ص٢٣٧ .

٢- إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا :

- ذكر ابن هشام في شبه الجملة و أحكامه : (الرابع: أن يقعا خبرا، نحو " زيد عندك، أو في الدار " وربما ظهر في الضرورة كقوله:

لك العز إن مولاك عز، وإن فأنت لدى بحبوبة الهون كائن[١]

وفى شرح ابن يعيش: متعلق الظرف الواقع خبرا، صرح ابن جنى بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لانه قد صار أصلا مرفوضا، فأما إن ذكرته أولا فقلت " زيد استقر عندك " فلا يمنع مانع منه، اه. وهو غريب) [٢].

ما استغربه ابن هشام:

يذكر ابن هشام – رحمه الله – أن متعلق شبه الجملة إذا وقع خبرا يجب حذفه ،ومثاله: (زيد عندك) أو (زيد في البيت) فشبه الجملة في المثالين متعلق بمحذوف تقديره الفعل (استقر) في رأي وفي رأي آخر الاسم (مستقر) أو(كائن)ونحوها...

وهذا المتعلق المحذوف واجب الحذف،ولكنه يظهر للضرورة الشعرية ، كما جاء في الشاهد الشعري السابق.

والشاهد في البيت قوله: (كائن) حيث ذكر متعلق الظرف (لدى) وصرح به ،وذلك بسبب الضرورة الشعرية.

ثم يذكر ابن هشام رأي ابن يعيش في (شرح المفصل) فهو يجيز ذكر المتعلق إذا تقدم على شبه الجملة.

وهذا نص ابن يعيش : (وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلا مرفوضا فإن ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه

---

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص٤٤٥ .

(٢) قائله غير معروف، انظر: شرح ابن عقيل تحقيق/ محمد محي الدين ج١ ص٢١١، و(همع الهوامع) للسيوطع : ج١ ص٣٧٥ ،وشرح المغني للخطيب ج٥ص٣٢٨.

مانع) [1] .

ويصف ابن هشام رأي ابن يعيش هذا بالغرابة.

ورأي ابن جني الذي أشار إليه ابن يعيش ذكره السيوطي في (الهمع)، يقول: (وجوز ابن جني إظهار المتعلق في الخبر واستدل بقوله:(فأنت لدى يحبوحة الهون كائن ...) [2]

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الشمني يذكرفي الشرح أن شبه الجملة بحسب متعلقه نوعان:

١- المستقر: وهو ما كان متعلقه عاما ،وهو واجب الحذف .

٢- اللغو: أي ما كان متعلقه خاصا ،ويجب حذف متعلقه أحيانا كقوله: (يوم الجمعة صمت فيه) ويكون جائزا أحيانا كقوله: (زيد راكب على الفرس) .

فيقول: (في الشرح : واعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان : مستقر ولغو، فالمستقر: ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فخرج بقولنا: عاما، نحو: زيد جالس في الدار.

وأما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز إذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار ، وإنما ذكر لبيان الواقع وزيادة الإيضاح ، واللغو : ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو: يوم الجمعة صمت فيه ، أو جاز نحو: زيد راكب على الفرس) .

وعلق الشمني على قول ابن هشام : (صرح ابن جني بجواز

(١) موفق الدين بن يعيش النحوي (٦٤٣) –شرح المفصل – عالم الكتب - بيروت ج١ ص٩٠ .

(٢) السيوطي (٩١١) –(همع الهوامع) - ج٣ ص١٦

إظهاره) بقوله: (هكذا وقع في نسخة المصنف ،وينبغي أن يقال: إظهار متعلقه) [1].

الأمير يوافق الشمني في وجوب حذف المتعلق إذا كان عاما ، ويرى أن ذكره في هذه الحالة يعتبر عبثا.

بل ويرى الأمير أن الشاهد النحوي قد يخرج بغير ما خرجه ابن هشام، فيمكن تقدير الكون فيه بمعنى الثبوت الاستمراري وهذا معنى خاص ، أو يمكن أن تتعلق (لدى) بمحذوف خبر كائن والتقدير: (كائن أنت مستقرا لدى) ، فيقول: (يمكن أن الكون بمعنى الثبوت الاستمراري وهو خاص ،أو أن لدى متعلق بمحذوف خبر كائن ،أي :كائن أنت مستقرا لدى) [2].

وبهذا التخريج يخرج البيت عما استشهد به .

ويذكر الدسوقي أيضا هذا الرأي في تخريج الشاهد السابق ،فيقول: (وقد يقال : لا نسلم أن لدى متعلق بكائن لجواز إن (كائن) اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف،و(لدى) متعلق بذلك الخبر المحذوف أي: وإن يهن فكائن أنت مستقرا لدى بحبوحة الخ...

سلمنا بتعلق لدى بكائن فلم لا يجوز أن يكون الكون خاصا بجعل كائن اسم فاعل من كان التامة، فهو بمعنى الثبوت الاستمراري وعدم التزلزل وهو خاص أي: أنت ثابت دائما عند بحبوحة الخ...) [3].

ويشرح الخطيب الشاهد ،ويوضحه بقوله: (وبحبوحة الشيء : وسطه، والهون: الذل. والشاهد فيه التصريح بالخبر وهو: كائن ،فهو خبر المبتدأ (أنت). والضرورة هي التي ألزمت الشاعر التصريح

(١) انظر: الشمني – المصنف – ج٢ ص ٤٤٠ .
(٢) انظر: الأمير – شرح مغني اللبيب : ج٢ ص٨٠ .
(٣) الدسوقي- الحاشية: ج٢ ص ٥٢٦ .

به)[1].

تفصيل المسألة:

يرى ابن هشام – رحمه الله – أن متعلق الظرف أو الجار والمجرور يجب حذفه إذا كان خبرا ويقدر بكون عام كقولك : (زيد في الدار) ، وجوز أن يذكر للضرورة الشعرية ويستشهد بقول الشاعر :

لك العز إن مولاك عز، وإن يهن فأنت لدى بحبوبة الهون كائن

ثم يحتج ابن هشام – رحمه الله – على رأي ابن يعيش في المفصل ويصفه بالغريب ، لأنه يرى جواز ذكر المتعلق إذا جاء أولا.

ولم أجد من يجوز ذكر المتعلق إذا جاء أولا لغير ضرورة شعرية إلا ابن يعيش.

فهذا ابن عقيل في شرحه يقرر وجوب حذف المتعلق ،بل ويرى أن ذكره في البيت السابق إنما هو من الشذوذ.

يقول ابن عقيل في قول ابن مالك في الألفية :

وأخبروا بظرف أو بحرف ناوين معنى كائن أو استقر

(قدم أن الخبر يكون مفردا ويكون جملة وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد عندك وزيد في الدار فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف.....) ثم يضيف ويؤكد على وجوب حذف المقدر ،فيقول: (وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا كقوله: لك العز.....)[2].

(١) د/ عبداللطيف الخطيب – شرح مغني اللبيب : ج٥ ص ٣٢٨ .

(٢) انظر: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (٧٦٩هـ) - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه - الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ج١ ص٢١١ .

خلاصة القول:

استخدم ابن هشام لفظ الغريب على رأي ابن يعيش في المفصل – المذكور آنفا – بأنه يجوز ذكر متعلق الخبر المقدر إذا كان شبه جملة إذا ذكر أولا.

ولم أجد من يوافق ابن يعيش في رأيه.

يقول الشمني عن ذلك: (لأنه لم يقل به غيره) [1].

ويقول الدسوقي : (لأنه لم يوافقه عليه أحد) [2].

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: الرأي الشاذ المنفرد به صاحبه.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله الموفق.

(١) الشمني – المصنف – ج٢ ص ٤٤٢ .
(٢) الدسوقي- الحاشية: ج٢ ص ٥٢٦ .

الفصل السادس
لفظ الغريب في باب: (في ذكر أحكام يكثر دورها)

المبحث الأول: الاشتراط في العطف على الموضع : أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع .

المبحث الثاني: استلزام عود الضمير على المؤخر .

المبحث الثالث: منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا ، و جواز عوده على ما تأخر لفظا و رتبة .

١- الاشتراط في العطف على الموضع : أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع :

- ذكر ابن هشام – رحمه الله – في حديثه عن العطف في باب أحكام يكثر دورها : (ومن الغريب قول أبي حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع: فجعل صورة المسألة شرطا لها ثمَّ إِنَّه أسقط الشَّرْط الأول الَّذِي ذَكرْنَاهُ وَلَا بُد مِنْهُ) [١].

ما استغربه ابن هشام:

يتحدث ابن هشام – رحمه الله - في هذا الفصل عن العطف على المحل ويضع ثلاثة شروط للعطف على المحل ، وهي:

١- الشرط الأول : إمكان ظهوره في الفصيح:

ويشرح ذلك بقوله:

(أَحدهَا إِمْكَان ظُهُوره فِي الفصيح أَلا ترى أَنه يجوز فِي لَيْسَ زيد بقائم وَمَا جَاءَنِي من امْرَأَة أَن تسْقط الْبَاء فتنصب وَمن فَترفع وعَلى هَذَا فَلَا يجوز مَرَرْت بزيد وعمرا خلافًا لِابْنِ جني لِأَنَّهُ لَا يجوز مَرَرْت زيدا) [٢].

وابن جني يرى أن الباء في (مررت بزيد) بعض الاسم وهما في موضع نصب ولذا يجوز نصب المعطوف عليها خلافا لجمهور النحاة ،فيقول:

(فإن هنا دليلًا آخر يدل على أنها كبعض الاسم ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعًا في موضع نصب بالفعل حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعًا بالنصب نحو قولك: مررت بك وزيدًا ونزلت عليه وجعفرًا) [٣].

---

(١) ابن هشام – مغني اللبيب ص ٤٧٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٧٣ .

(٣) الخصائص – ابن جني (ت ٣٩٢هـ) -ج١ ص ١٠٣ .

٢- الشرط الثاني: أَن يكون الْموضع بِحَق الْأَصَالَة :

ويشرح ذلك بقوله : (الثَّانِي أَن يكون الْموضع بِحَق الْأَصَالَة فَلَا يجوز هَذَا ضَارب زيدا وأخيه لِأَن الْوَصْف المستوفي لشروط الْعَمَل الأَصْل إعماله لَا إِضَافَته لالتحاقه بِالْفِعْلِ) [١].

٣- الشرط الثالث : وجود المحرز :

يقول ابن هشام : (وَالثَّالِث وجود المحرز أَي الطَّالِب لذَلِك الْمحل) [٢].

ثم بعد ذلك يعرض عدة مسائل في الموضوع إلى أن ذكر مقالة أبي حيان المستغربة،فيقول: (ومن الغريب قول أبى حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع: فجعل صورة المسألة شرطا لها ثمَّ إِنَّه أسقط الشَّرْط الأول الَّذِي ذَكرْنَاهُ وَلَا بُد مِنْهُ) [٣].

فأبو حيان يشترط أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع ،وهذا هو أصل الباب أو المسألة وعنوانها ،فجعله شرطا لها.كما أن أبا حيان أسقط الشرط الأول الذي ذكره ابن هشام.

يستغرب ابن هشام على أبي حيان أمرين:

١- اشتراطه أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع ،وهذا هو عنوان المسألة جعله شرطا لها ، ومن المعلوم أن كل لفظ يعطف على موضعه فلابد أن يكون له موضع .

---

(١) ابن هشام – مغني اللبيب ص ٤٧٤ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٤٧٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٧٦ .

٢- إسقاطه للشرط الأول الذي ذكره ابن هشام ، وهو: (إمكان ظهوره في الفصيح)، وقد تكون هذه الغرابة في منهج أبي حيان .

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الأمير يرى أن أبا حيان إنما ذكر (اللفظ) احترازا من الضمير المستتر، فيقول: (احترازا عن الضمير المستتر فإن العطف عليه لا يقال عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحا إذ ليس له محلان ، فتأمل) [١].

الدسوقي ذكر عبارة الأمير السابقة كما هي تعليقا عن (اللفظ)، ثم أضاف تعليقا على (وموضع) : (هذا هو الموضوع وجعله شرطا)[٢].

ثم علق على قوله: (فجعل صورة المسألة) بقوله: (أي : موضوعها وهو العطف على الموضع) [٣].

وعلق على قوله : (أسقط الشرط الأول) : (أي :وهو ظهور الموضع في الفصيح) [٤].

الخطيب أحال إلى عدة مواضع لأبي حيان ولغيره ،ثم علق على قوله: (شرطا لها) بقوله: (أراد بالشرط موضوعها، وهو العطف على الموضع)[٥].

ثم شرح قوله : (ثم إنه أسقط الشرط الأول) بقوله: (وهو قوله: إمكان ظهوره في الفصيح. ففي (ليس زيد بقائم) يمكن أن تسقط الباء وتنصب) [٦] .

تفصيل المسألة :

يقسم ابن هشام العطف إلى ثلاثة أقسام : عطف على

---

(١) الأمير- الحاشية - ج٢ص٩٦ .

(٢) الدسوقي – الحاشية – ج٣ – ص ٥٧ .
(٣) المصدر السابق ج٣ – ص ٥٧ .
(٤)المصدر السابق – ج٣ – ص ٥٧ .
(٥) الخطيب – شرح مغني اللبيب- ج٥ ص٤٧٨ .
(٦)المصدر السابق - ج٥ ص٤٧٨ .

اللفظ،وعطف على المحل ، وعطف على التوهم. ويضع تصورًا وأطرًا لهذه الأقسام وفصل ووضع لها شروطا ، وفي القسم الثاني (العطف على المحل) يضع ثلاثة شروط – سبق ذكرها – ثم يتعرض لبعض المسائل ،ثم يذكر مقالة أبي حيان ....

وعند الرجوع لـ (البحر المحيط) لأبي حيان وجدت آراء له في العطف على المحل ، وأهمها:

- يقول أبو حيان : (لأنهم يشترطون في الحمل على المحل أن يكون المحل بحق الأصالة وأن يكون للموضع محرز) [١].

- ويقول: (لأنا قد قررنا أن العطف على الموضع لا بد فيه من المحرز) [٢].

ويقول: (ما تقرر في العطف على الموضع ، من أن شرطه أن يكون ثم طالب ومحرز للموضع لا يتغير) [٣].

ولكن تفصيل المسألة وجدته في (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) يقول ناسبا إلى أستاذه أبي جعفر ابن الزبير[٤]: (وقد لقننا أستاذنا أبو جعفر بن الزبير وهو الذي أخذنا عنه علم اللسان من النحو واللغة والأدب فقال: جواز العطف على الموضع يشترط فيه عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها أن يكون له لفظ وموضع. الثاني أن يكون بحق الأصالة. الثالث أن يكون للموضع محرز) [٥]

ثم يشرح هذا الكلام ويقسم الاسماء حسب لفظها وموضعها يقول عن ذلك: (وشرح ما ذكره أستاذنا أبو جعفر هو أنه قد تجد الاسم له لفظ وما له موضع، نحو: قام زيد، وقد تجده له موضع وماله لفظ

---

(١) أبو حيان - البحر المحيط – تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م- الطبعة: الأولى - ج ٨ ص ٦٠ .

(٢) المرجع السابق - ج٢ ص ٨٧ .

(٣) المرجع السابق - ج ١ ص٦٣٥ .

(٤)أبوجعفر بن الزبير: أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير ابن الحسن بن الحسين الثقفي العاصمي الجياني المولد، الغرناطي المنشأ، الأستاذ أبو جعفر. وكان محدث الأندلس بل المغرب في زمانه،روى عن أبي الخطاب بن خليل، وعبد الرحمن بن الفرس، وابن فرتون، وأجاز له من المشرق أبو اليمن بن عساكر وغيره. ولد سنة سبع وعشرين وستمائة، ومات يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأول سنة ثمان وسبعمائة. انظر: بغية الوعاة للسيوطي ج١ص٢٩١-٢٩٢

(٥)أبو حيان- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - ص ٨١-٨٢

نحو: قام هذا، وقد تجده له لفظ وموضع نحو: ما قام من رجل، فلفظه جُر بـ (من) وموضعه رفع بـ (قام) على الفاعلية، ثم إنه ما له لفظ وموضع تارة يكون الموضع بحق الأصالة، وتارة يكون بحق الفرعية.) [١].

ثم يدخل في صلب الموضوع ويتحدث عن القسم الثالث الخاص بالعطف على الموضع: (فالأول نحو ما مثلنا به من ماقام من رجل فإن موضعه رفع وهو بحق الأصالة ومثال ما بحق الفرعية: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا. فزيدا لفظه نصب وله موضع جر إذ يجوز: ضاربُ زيدٍ. لكن هذا الموضع بحق الفرعية لأن الأصل عندهم في اسم الفاعل المستكمل شروط العمل أن يعمل وإضافته فرع عن عمله وقد راعى بعض النحويين هذا الموضع فأجاز العمل عليه وإذا ثبت للاسم لفظ وموضع، وأن الموضع بحق الأصالة فتارة يكون للموضع محرز وتارة لا يكون) [٢]

ويفسر قصده من المحرز: (ويعنون بالمحرز طالبا يطلب الموضع يجوز أن يعمل فيه لو زال العامل في الاسم اللفظي من كون المحرز لا يتغير شيء منه نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدًا، فهذا يجوز لأن محرز النصب موجود وهو ليس، ويجوز لها أن تعمل قائم النصب لو زال العامل اللفظي الآخر الذي هو الباء.) [٣]

ثم يعرض الحالات التي لا يجوز فيها العطف على الموضع بسبب عدم وجود المحرز: (فمن هنا لم يجز العطف على موضع اسم (إن) لأنه محرز للرفع لأن الرفع إنما هو على الابتداء وقد ذهب الابتداء بدخول إن وكذلك لا يجوز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل ولا في باب المصدر فلا يجوز : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا ولا يجوز: عجبت من ركوب زيدٍ وعمروٌ الفرس ولا عجبت من ركوب الفرسِ والحمارَ زيدٌ لأن زيدًا لو نصبه ضارب وزيدًا لو رفعه ركوبُ والفرسَ والحمار لو نصبهما ركوب لتغير المحرز الذي هو ضارب وركوب بزيادة تنوين آخره بخلاف ليس فإنه لا يتغير شيء منها مع

(١)أبو حيان- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - ص ٨١-٨٢
(٢)المرجع السابق - ص ٨١-٨٢
(٣)المرجع السابق - ص ٨١-٨٢

نصب قائم إذا قلت: ليس زيد قائمًا.) [1]

وأخيرا يلخص المسألة بأنه لا يجوز العطف على الموضع إلا بالشروط الثلاثة : (وتلخص من هذا كله أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا بهذه الشروط الثلاثة، وإن ما سمع من العرب مما لم يستكملها يوقف فيه مع السماع...) [2]

ولو نظرنا في شروط أبي حيان لوجدنا أن شرط وجود المحرز يتضمن شرط ظهوره في الفصيح، لأنه يعني بالمحرز طالبا يطلب الموضع يجوز أن يعمل فيه لو زال العامل في الاسم، فقولنا: (ليس زيد بقائم ولا قاعدا) فالمحرز هنا (ليس) فلو حذف (الباء) لنصب (قائم).

وكذلك لو قلت: (ذهبت إلى زيد) لم يجز أن تقول: (وعمرا) لأن الفعل (ذهب) غير محرز للنصب، فلا يجوز حذف (إلى) .

بهذا يتبين أن شرط وجود المحرز يتضمن إمكان ظهوره في الفصيح.

والعطف على المحل مسألة قديمة مشهورة في كتب النحاة ،ولكن كل منهم يعرضها بأسلوب وطريقة مختلفة عن الآخر، فمنهم من عرضها عرضا عاما شاملا، ومنهم من قعد لها شروطا ، وفصل فيها.

فهذا سيبويه يعرضها في باب أسماه : (مايجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله) فذكر الباب ومثل له ، فقال: (هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله

وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك.

والوجهُ فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى. وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه) [3].

(١)أبو حيان- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - ص ٨١-٨٢

(٢)المرجع السابق - ص ٨١-٨٢

(٣) سيبويه– الكتاب – تحقيق / عبدالسلام هارون ج١ ص٦٦-٦٨ .

ويستشهد ببيت لعقيبة الأسدي ،ويذكر أن الباء لو لم تدخل لم يخل ذلك بالمعنى ، فيقول: (وممَّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عقيبة الأسدي:

معاوي إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجِبال ولا الحديداً [1]

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبا. ألا ترى أنَّهم يقولون حسبُك هذا وبحسبِك هذا، فلم تغير الباء مَعنّى. وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ، لأنّ بحسبِك في موضعِ ابتداءٍ) [2].

وهكذا نجد سيبويه ذكر المسألة وفصل فيها، ولكن دون أن يذكر شروطا ،أو أن يقعد لها أو ينظم لها تنظيما متسلسلا .

ونجد السيوطي يذكر الشرط الأول الذي ذكره ابن هشام (إمكان ظهوره في الفصيح) ولكن بصيغة أخرى وهي : (إمكان توجه العامل) فيقول: (الأصل العطف على اللفظ وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفا على الموضع لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف ويجوز العطف على المحل بهذا الشرط أي إمكان توجه العامل أيضا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لأنه لا يجوز مررت زيدا وأجازه ابن جني) [3].

فما أقصده أن النحاة حينما ذكروا هذا الباب لم يتوافقوا على تنظيم

---

(١) البيت مذكور في: الجمل في النحو للخليل بن أحمد- تحقيق:د. فخر الدين قباوة ص١٠١، وفي:المقتضب للمبرد – تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة ج٤ ص١١٢،وفي : سر صناعة الإعراب لابن جني – تحقيق: د. حسن هنداوي ج١ ص١٣١.

(٢)سيبويه– الكتاب – تحقيق / عبدالسلام هارون ج١ ص٦٦-٦٨ .

(٣) السيوطي– همع الهوامع – تحقيق/ عبدالحميدهنداوي ج ٣ ص ٢٢٩ .

وتقعيد معين لعرضه،حتى المتفقين منهم في الرأي.

وأبو حيان وإن لم يسم شرط (إمكان ظهوره في الفصيح) فإن شرط وجود المحرز يتضمن إمكان ظهوره في الفصيح.

خلاصة القول:

استغرب ابن هشام على أبي حيان جعله عنوان المسألة وصورتها (العطف على المحل) شرطا لها ، لوجود تضارب في سرد المسألة أو تناقض.

واستغرب منه إسقاطه للشرط الأول (إمكان ظهوره في الفصيح)، فاشترط أن يكون للمعطوف عليه موضع ،وكان من الأولى والأجدر ذكر الشرط الأول.

وقد ذكرت رأي أبي حيان، وتفصيله للمسألة، فشرط أن يكون للاسم لفظ وموضع لا يوجد فيه تناقض ولم يجعل صورة المسألة شرطا لها بل يقصد وجود موضع يطلبه، و تحرزا من الضمير المستتر.

وشرط وجود المحرز يتضمن إمكان ظهوره في الفصيح كما ذكرت سابقا.

فلا يوجد تناقض ولا تضارب في رأي أبي حيان.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: التناقض أو التضارب وهو من هذه الجهة : حكم غير صحيح ولا مقبول.

والله ولي التوفيق.

٢- عود الضمير على المؤخر :

قال ابن هشام في كتابه ناقلا عن الزمخشري: (وكذا قال – أي الزمخشري - في قراءة هشام (ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا) بالغيبة: إن التقدير ولا يحسبنهم، والذين فاعل، ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر، وهذا غريب جدا)[١].

بسط المسألة واستغراب ابن هشام:

يذكر ابن هشام - رحمه الله – قوله تعالى : (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون)[٢] .

ثم يذكر أن هشاما قرأ (ولا يحسبن ....) بالغيبة.

يقول الشيخ محمد محيسن - رحمه الله- في تخريجها :

(قرأه «هشام» بخلف عنه «ولا يحسبن» بياء الغيبة، وفاعله «الذين قتلوا في سبيل الله» وهم «الشهداء» و «أمواتا» مفعول ثان، والمفعول الأوّل محذوف، والتقدير: «ولا يحسبن الشهداء أنفسهم أمواتا.

وقرأ الباقون «ولا تحسبنّ» بتاء الخطاب، وهو الوجه الثاني «لهشام» و «الذين قتلوا في سبيل الله» مفعول أوّل، و «أمواتا» مفعول ثان، والتقدير: ولا تحسبنّ يا «محمد» أو يا مخاطب الشهداء أمواتا)[٣].

ثم يعرض رأي الزمخشري بأن التقدير: (ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا) والفاعل (الذين قتلوا) ، والمفعول به الثاني: (أمواتا) ، والمفعول الأول محذوف تقديره : (أنفسهم) والتقدير: (ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أنفسهم أمواتا ...) .

---

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٤٧٦ .
(٢) آل عمران - ١٦٩ .
(٣) محمد محمد محمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ) - الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر - دار الجيل – بيروت الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ .

يقول الزمخشري في الكشاف: (وقرىء بالياء على ولا يحسبن رسول الله (ﷺ) أو ولا يحسبن حاسب ويجوز ان يكون (الذين قتلوا) فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي لا يحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا فإن قلت كيف جاز حذف المفعول الأول قلت هو في الأصل مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ في قوله (أحياء) والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليهما) [١].

ثم يورد رأي أبي حيان في تخريج الزمخشري ،حيث رد هذا التخريج لأنه قدم الضمير على ما يفسره .

وأبو حيان يرى أن هذا التقديم محصور في عدة مواضع (باب رب ، وباب نعم وبئس....) يعددها ثم يذكر أن هذا الموضع ليس من هذه المواضع ، يقول أبو حيان عن تقدير الزمخشري: (وما ذهب إليه من أن التقدير : ولا تحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً لا يجوز ، لأنَّ فيه تقديم المضمر على مفسره ، وهو محصور في أماكن لا تتعدى وهي باب : رب .....) [٢].

وبعد أن يعدد المواضع التي يجوز التقديم فيها ، يقول: (وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحداً من هذه الأماكن المذكورة) [٣].

ويرى أن حذف أحد مفعولي (ظن) يتمشى مع قول الجمهور لكنه قليل: (وأما سؤاله وجوابه فإنه قد يتمشى على رأي الجمهور في أنه : يجوز حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصاراً ، وحذف الاختصار هو لفهم المعنى ، لكنه عندهم قليل جداً) [٤].

ويورد ابن هشام رأيا لأبي حيان مماثلا لذلك في قول القائل: (مررت برجل ذاهبة فرسه مكسور سرجها) حيث منع أبو حيان تقديم الحال (مكسورا) على عامله: (ذاهبة) لأن فيه تقديم الضمير على مفسره .

---

(١) الزمخشري – الكشاف – تحقيق /عبدالرزاق المهدي ج١ ص ٤٦٧ .
(٢) أبو حيان - البحر المحيط – تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م- الطبعة: الأولى - ج ٣ ص ١١٧ .
(٣) المرجع السابق ج٣ ص١١٧ .
(٤) المرجع السابق ج٣ ص١١٧ .

يقول ابن هشام : (ووقع له نظير هذا في قول القائل : (مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها) ،فقال: (تقديم الحال هنا على معمولها وهو(ذاهبة) ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره...) [1].

ويرد عليه ابن هشام بأنه لو قدم لكان كقولك : (غلامه ضرب زيد) ، يقول: (ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك : (غلامه ضرب زيد)...) .

ما استغربه ابن هشام:

قدر الزمخشري قراءة هشام: (ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا) بأن (الذين قتلوا) فاعل ، و(أمواتا) مفعول به ثان ، والتقدير : (ولا يحسبنهم الذين قتلوا في سبيل الله أنفسهم أمواتا) .

واعترض عليه أبو حيان بأن هذا التقدير فيه تقديم الضمير على مفسره المتأخر.

ويرى ابن هشام أن هذا الاعتراض غريب جدا.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الشمني ينقل رأي الزمخشري ،واعتراض أبي حيان عليه ، ثم يفصل اعتراض ابن هشام على أبي حيان في منعه تقديم الحال في قوله : (مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها) ، بأن التقديم هنا لا بالنظر إلى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر إلى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير ، وفاعل الصفة يجب تأخيره عنها،فيقول: (قوله: ووقع له نظير هذا في قول القائل : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها. فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو(ذاهبة)، ممتنع .لأن فيه تقديم الضمير على مفسره يعني لفظا ورتبة ، أما لفظا فظاهر، وأما رتبة فلأن فاعل الصفة حينئذ وهو (فرسه) رتبته التأخر عنها، وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على متأخر في الرتبة لكن لا بالنظر إلى نفس الضمير

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٤٧٦ .

وما عاد عليه بل بالنظر إلى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير ، وفاعل الصفة يجب تأخيره عنها).

ثم يواصل شرحه لقول ابن هشام (ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك: (غلامه ضرب زيد)): بأن لو صح اعتراض أبي حيان لامتنع قولك: (غلامه ضرب زيد)، وهذه الصيغة جائزة وذلك بالنظر إلى كون ما عاد عليه الضمير فاعل وجب تقديم الفعل عليه ، فيقول: (هذا اعتراض على أبي حيان توجيهه أنه لو صح ما ذكره لامتنع قولك (غلامه ضرب زيد) بنصب (غلامه) وهو غير ممتنع بيان الملامة أن هذه الصورة كالصورة التي ذكرها في أنه عاد الضمير على متأخر في اللفظ ،وفي الرتبة لكن لا بالنظر إلى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر إلى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخيره عنه وقد يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال) [1].

الأمير يرى أن الحال والمفعول كلاهما معمول ورتبتهما التأخر ، يقول: (قوله (ذاهبة) صفة لرجل وفرسه فاعل ،قوله: (كقولك : غلامه ...الخ) لأن الحال والمفعول كل منهما معمول غير فاعل ورتبته التأخر عن العامل ،وعن الفاعل فالفاعل مقدم رتبة عليه) [2].

الدسوقي يفصل في المسألة ويشرح أقوال ابن هشام وردوده:

وحاصل رد ابن هشام أن التقديم في المثال السابق كقولك : (غلامَه ضرب زيدٌ) وهو جائز بالاتفاق، لأن عود الضمير على متقدم رتبة جائز بالاتفاق، فيقول: (قوله: (ولاشك) رد على أبي حيان وحاصل الرد أنه لو قدمه لكان مثل قولك : غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقا، لأن ضرب عامل في غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول، وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على متقدم رتبة جائز اتفاقا، وهنا لو قدم، وقال: (مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه) لقيل : إن ذاهبة عامل ومكسورا معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ،ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في سرجها عائد

(١) الشمني – المنصف – ج٣ – ص٥٢٢ .
(٢) الأمير- الحاشية - ج٢ص١٠٤ .

على فرس المؤخرة لفظا المقدمة رتبة) [١].

وودعوى الاتفاق هنا باطلة، فقد منع الكوفيون (غلامَه ضرب زيدٌ) يقول الرضي: (وكذا منع الكوفيون نحو: غلامَه أو غلام أخيه ضرب زيدٌ، وأيَّ شيء أرادَ أخذ زيدٌ) على أن في أراد ضمير زيد.

وذلك لأن المفسِّر في هذه الصور هو الفاعل، ولا يجوز أن تقدره قبل المفعول المقدَّم على الفعل، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكيف يفسِّر ما هو متقدم لفظا، وليس بمقدم تقديرا، وهذا بخلاف (ضرب غلامَه زيدٌ)، فإن مرتبة المفسِّر قبل الضمير،ويجوز تقديمه عليه.) [٢]

ولكن الرضي يؤكد أن الحق خالف الكوفيين في منعهم،فيقول: (وأجازه البصريون- وهو الحق- نظرًا إلى مرتبة المفعول بعد الفاعل) [٣]

والحاصل أن هذا الرأي هو الأقوى .

الدكتور عبداللطيف الخطيب نقل رأي الزمخشري من الكشاف ، ورأي أبي حيان من (البحر المحيط) ، ثم يشرح بقوله: (الحال : مكسورا، والعامل ، ذاهبة ،وهوصفة لرجل ، وفرسه : فاعل ذاهبة ، وسرجها معمول للحال) .

ثم يشرح الرد على أبي حيان ، فيقول: (هذا رد على أبي حيان أيضا ، إذ لو قدم الحال (مكسورا) على النعت :ذاهبة، وهو العامل فيه لجاز كما في المثال: غلامه ضرب زيد، فقد قدم (غلامه) وفيه ضمير يعود على زيد،وهو جائز لأن ضرب عامل في غلامه، ورتبة العامل التقديم ، وكذا زيد مقدم عليه، فعود الضمير على متأخر لفظا مقدم رتبة جائز) [٤].

تفصيل المسألة:

أوردت فيما سبق أقوال الشارحين لكتاب (مغني اللبيب) وفيها

---

(١) الدسوقي – الحاشية – ج٣ – ص ٩٢ .

(٢)محمد الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦هـ) شرح الكافية لابن الحاجب – تحقيق: د. حسن محمد الحفظي – جامعة الإمام محمد بن سعود – ج١ ص ٣٩٦.

(٣)المرجع السابق- ج١ ص ٣٩٦.

(٤) انظر:الخطيب – شرح مغني اللبيب- ج٥ ص٥٥٢ .

الرد على أبي حيان ،واعتراضه على الزمخشري.

السمين الحلبي يعلل تقدير الزمخشري ويعتذر له بأنه لم يقدره صناعة نحوية بل قدره طلبا للمعنى، ثم يذكر أن اتباع الزمخشري في حذف المفعول الأول لرأي الجمهور يكفيه ، فيقول: (وهذا من تحملاته عليه. أما قوله: (يؤدي إلى تقديم المضمر إلى آخره) فالزمخشري لم يقدره صناعة بل إيرادا للمعنى المقصود، ولذلك لما أراد أن يقدر الصناعة النحوية قدره بلفظ (أنفسهم) المنصوبة وهي المفعول الأول، وأظن أن الشيخ توهم أنها مرفوعة تأكيدًاللضمير في(قتلوا)، ولم ينتبه أنه إنما قدرها مفعولا أول منصوبة. وأما تمشيته قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك ....) [١].

الرضي يذكر أنه لا يجوز قولك: (ضربه زيدٌ) فيقول: (وإنما لم يجز الأول- أعني نحو: زيدًا ضرب – ولا العكس – أعني كون الفاعل مفسرا للمفعول، إذا كان ضميرًا متصلا نحو: ضربه زيدٌ – على أن (زيد) مفسر للضمير المتقدم – لأن القياس يقتضي أن لا يكون التخالف المعنوي بين المفسَّر والمفسِّر هو الغالب المشهور، حتى يكون تفسيره له ظاهرًا، ونحن نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول، وتغايرهما هو المشهور) [٢]

وابن هشام يؤكد ذلك: (كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع) [٣]

وما منعوه من قولهم: (ضربه زيدٌ) أجازوه في باب (ظن)، وذلك لأن المفعول الأول ليس هو المفعول حقيقة، بل المفعول حقيقة هو مصدر الثاني مضافا إلى الأول، فإذا قلت: (ظن عمرٌو زيدًا قائمًا) فالمعنى: (ظن عمرٌو قيام زيدٍ) وعليه أجازوا : (زيدٌ ظنه قائمًا) يقول الرضي: (ولما لم يكن المفعول الأول في باب (ظن) هو المفعول حقيقة، بل المفعول في المعنى هومصدر المفعول الثاني،

(١) السمين الحلبي – الدر المصون – تحقيق/ د- أحمد الخراط – دار القلم – دمشق – ج٣ ص ٤٨١ .

(٢)محمد الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦هـ) شرح الكافية لابن الحاجب – تحقيق: د. حسن محمد الحفظي – جامعة الإمام محمد بن سعود – ج١ ص ٥٢٦.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب ص ج١ ص٢٩٤ .

مضافا إلى الأول جاز نحو: (زيدٌ ظنَّه قائما) والضمير لزيد) [1]

وابن السراج يقول: (وكذلك لا تقول: (أزيدا ظنه منطلقا) لأن الفاعل إذا مثل بطل فصرت إن قدمته لتضعه في موضعه، صار (ظن زيدا منطلقا) فأضمرت قبل الذكر، ولكن لو قلت: (ظنه زيد قائما) وإياه ظن زيد أخا، كان أجود كلام؛ لأن فعل زيد يتعدى إليه في باب (ظننت وعلمت وأخواتهما) ولا يتعدى إليه في (ضرب) ونحوه)[2]

وما ذكره ابن السراج هو نفس تقدير الزمخشري الذي اعترض عليه أبو حيان.

وبذلك نرى أن اعتراض أبي حيان على الزمخشري غير مقبول:

لأن الضمير عائد على متقدم في الرتبة ،وإن تأخر في اللفظ وهذا جائز في باب (ظن).

خلاصة القول :

وصف ابن هشام اعتراض أبي حيان على تقدير الزمخشري بقوله : (وهو غريب جدا) .

وكأنه يستعظم ذلك من عالم جليل بحجم أبي حيان ، وينكره .

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: غير مقبول أو مرفوض أو الإنكار على أبي حيان ذلك الاعتراض.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله ولي التوفيق

(١)محمد الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦هـ) شرح الكافية لابن الحاجب – تحقيق: د. حسن محمد الحفظي – جامعة الإمام محمد بن سعود – ج١ ص ٥٢٧.

(٢) ابن السراج (٣١٦هـ) الأصول في النحو- محمد عثمان – مكتبة الثقافة الدينية ج٢ ص٢٤٢ .

٣- منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا ، و جوازعوده على ما تأخر لفظا ورتبة :

وقال منتقدًا أبا حيان أيضا : (ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظا ورتبة، أما الاول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ [١] كون ما شرطية، لان (تود) حينئذ يكون دليل الجواب، لا جوابا، لكونه مرفوعا، فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذ الضمير في (بينه) عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة، وهذا عجيب، لان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا، ولو قدم (تود) لغيَّر التركيب، ويلزمه أن يمنع " ضرب زيدا غلامه " لان زيدا في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا معول عليه، وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [٢] إن فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من (ليسجننه))[٣].

ما استغربه ابن هشام:

هذه المسألة تابعة لما قبلها مرتبطة بها ، لأنها متعلقة برأي أبي حيان في المسألة السابقة (عود الضمير على متأخر) ، وفي هذه المسألة يعرض رأيا لأبي حيان يناقض رأيه السابق في مسألتين :

١- الأولى : منع عود الضمير إلى متقدم لفظا.

٢- الثانية: إجازته لعود الضمير إلى ما تأخر لفظا ورتبة.

يستغرب ابن هشام من أبي حيان الذي منع عود الضمير على متأخر – إلا في حالات معدودة – منعه لعود الضمير على متقدم لفظا.

وكذلك : إجازته لعود الضمير إلى ما تأخر لفظا ورتبة.

---

(١) آل عمران ٣٠

(٢) يوسف ٣٥ .

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٤٩٣ .

دراسة المسألة:

أولا: رأي الشارحين:

الشمني يشرح قول ابن هشام : (ولو قدم تود لغيَّر التركيب) بأن هذا جواب على اعتراض أبي حيان بأنه لو قدم (تود) لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

والحاصل أن التركيب الآن يؤخر (تود) وتقديمها إنما هو تركيب آخر، يقول: (هذا جواب سؤال برد على قوله: فإن الضمير الآن عائد على متقدم لفظا تقدير ذلك السؤال هو أن عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا التركيب وإنما لزم من تقدير تقديم (تود) وتقرير الجواب أن الواقع في التركيب الآن تأخير (تود) وأما تقديمه فتركيب آخر غير هذا التركيب) .

ثم يشرح بعد ذلك قول ابن هشام: (وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه) بقوله: (القائل أن يمنع كونه في نية التأخير بل هو في محله غايته أنه محل غير أصلي) .

ثم يورد رأي أبي حيان – الذي أوردته سابقا – ويرى أن التفريق الذي اعتمد عليه ضعيف كما أشار إليه ابن هشام: (هذا فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى أنه ضعيف كما أشار إليه المصنف) [1].

ووافقه في ذلك الأمير [2].

الدسوقي يفصل في المسألة أكثر، ويذكر تقدير أبي حيان والإشكال فيه: (أي لأنه من متعلقات تود، وتود رتبته التقديم ، فليكن أيضا بينه كذلك ، فينحل التركيب: (تود لو أن بينه وبينها أمدا بعيدا ما عملت من سوء) وضمير بينه عائد على (ما) فقد عاد على متأخر لفظا ورتبة) .

ويضيف: (أنه لا يسلم – أي ابن هشام - أن الضمير عائد على ما تأخر لفظا بل هو عائد على متقدم لفظا وإن كان متأخرا رتبة) .

وذلك في هذا التركيب الحالي ، يقول: (أي في هذا التركيب على

(١) انظر: الشمني – المنصف – ج٣ – ص٥٢٣ .
(٢) انظر: الأمير- الحاشية - ج٢ص١٠٤ .

هذا الكلام)[1].

ثم يضيف شارحا لقول ابن هشام :(ولو قدم تود) بأنه يمكن تقديم تود بتقدير لا محذور فيه يقول : (أي لو فرض أنه أريد تقديمه لغير التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال: يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لو أن بينها وبين ما عملت من سوء أمدا بعيدا) .

ويشرح الإشكال بأنه لو منع ذلك للزمه منع (ضرب زيدا غلامه)، يقول: (أي: فضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظا المتأخر رتبة) .

ثم يورد الدسوقي رأي أبي حيان وتفريقه بين الصورتين :

(حاصله أن بين الفاعل والمفعول ارتباطا بعمل الفعل فيهما حتى كأن أحدهما طالب للآخر فإذا قدم المفعول وتأخر الفاعل ، وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما . ولاكذلك بين الشرط وبين الجواب لأن دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط للزم التدافع ، لأن جملة الدليل من حيث أنها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث أن في الدليل ضمير عائدا على الشرط يكون مقتضيا للدليل، فيلزم أن الشرط مقتضي للدليل وهو ليس مقتضيا للدليل) .

ويرى أن هذا تناقض ويرد عليه بأنه لا ينظر للارتباط وعدمه مع التقديم اللفظي: (وهذا تناقض ووجه رد هذا الفرق أن لا ننظر للارتباط وعدمه مع التقديم اللفظي على أنا لا نسلم أنه لا ارتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث إن الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلمنا عدم الارتباط فلا نسلم التناقض).

ثانيا: ما أخذه ابن هشام على أبي حيان : تجويزه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ بأن فاعل (بدا) السجن المفهوم من قوله (ليسجننه) .

(١) انظر: الدسوقي – الحاشية – ج٣ – ص ٩٣ .

الشمني والأمير اكتفيا بشرح المسألة الأولى ، ولم يبحثا هذه المسألة .

الدسوقي علق على قول ابن هشام (المفهوم من ليسجننه) : (أي : المتأخر على الضمير لفظا ورتبة) [١] .

الخطيب : يذكر التناقض الذي وقع فيه أبو حيان وأشار إليه ابن هشام، فيقول: (مما أخذه على شيخه أبي حيان أن ما منعه من قبل من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة أجازه في الآية هنا) [٢].

ثانيا:تفصيل المسألةُ:

أصل المسألة في رفع الفعل المضارع (تود) وهو متم لجملة الشرط في قوله تعالى : (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ويحذركم الله نفسه والله رءوف بالعباد) .

فأبو حيان في البحر المحيط يناقش هذا المسألة أولا ،ويذكر أنه : إذا كان فعل الشرط ماضيا وما تتم به جملة الشرط مضارعا جاز في المضارع الرفع والجزم، فالجزم على أنه جواب الشرط ، يقول: (إذا كان فعل الشرط ماضياً ، وما بعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء ، جاز في ذلك المضارع الجزم ، وجاز فيه الرفع ، مثال ذلك : إن قام زيد يقوم عمرو ، وان قام زيد يقم عمرو . فأما الجزم فعلى أنه جواب الشرط ، ولا تعلم في جواز ذلك خلافاً ، وأنه فصيح)[٣].

ثم يذكر أن الخلاف في تخريج الرفع فيذكر عدة آراء : (وأما المقدّمون فاختلفوا في تخريج الرفع ، فذهب سيبويه إلى أن ذلك على سبيل التقديم . وأما جواب الشرط فهو محذوف عنده .

---

(١) انظر: الدسوقي – الحاشية – ج٣ – ص ٩٣ .
(٢) الخطيب – شرح مغني اللبيب- ج٥ ص٥٥٥
(٣) أبو حيان - البحر المحيط – تحقيق/عادل أحمد - علي معوض- دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤٢٢هـ الطبعةالأولى - ج ٢ص ٤٤٧ .

وذهب الكوفيون ، وأبو العباس إلى أنه هو الجواب حذفت منه الفاء ، وذهب غيرهما إلى أنه لما لم تظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط ، لكونه ماضياً ، ضعف عن العمل في فعل الجواب ، وهو عنده جواب لا على إضمار الفاء ، ولا على نية التقديم) [١].

ويرى أن الرأيين الأخيرين ضعيفان : (وهذا والمذهب الذي قبله ضعيفان) [٢].

بعد ذلك يذكر أنه يمنع كون (ما عملت) شرطا ، ليس بسبب رفع (تود) ، بل لأن التقدير حينئذ يصبح: (تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ما عملت من سوء) فيكون في هذا التقدير تقديم الضمير في (بينه) على الظاهر (ما)، ويرى أن ذلك لا يجوز.

(وتلخص من هذا الذي قلناه : أن رفع المضارع لا يمنع أن يكون ما قبله شرطاً ، لكن امتنع أن يكون : وما عملت ، شرطاً لعلة أخرى، لا لكون : تود ، مرفوعاً ، وذلك على ما نقرره على مذهب سيبويه من أن النية بالمرفوع التقديم ، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجواب لا نفس الجواب ، فنقول : إذا كان : تود ، منوياً به التقديم أدّى إلى تقدّم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية . ألا ترى أن الضمير في قوله : وبينه ، عائد على اسم الشرط الذي هو : ما ، فيصير التقدير : تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء ؟ فيلزم من هذا التقدير تقدّم المضمر على الظاهر ، وذلك لا يجوز) [٣] .

وابن هشام ذكر أن هذا الرأي عجيب ، ورد عليه أن الضمير الآن في هذا التركيب عائد على متقدم لفظا ، ولو قدم (تود) لغير التركيب ،وللزمه منع قوله : (ضرب زيدا غلامه) فزيد في نية التأخير لأنه مؤخر رتبة.

---

(١) المرجع السابق ج٢ ص ٤٤٧ .
(٢) المرجع السابق ج٢ ص ٤٤٧ .
(٣) المرجع السابق ج ٢ص ٤٤٧ .

(وهذا عجيب، لان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا، ولو قدم (تود) لغير التركيب ويلزمه أن يمنع " ضرب زيدا غلامه " لان زيدا في نية التأخير) [1].

ويرى ابن هشام أن أبا حيان استشعر ذلك الأمر : (وقد استشعر ورود ذلك) [2].

يقول أبو حيان في ذلك: (فإن قلت : لم لا يجوز ذلك والضمير قد تأخر عن اسم الشرط ؟ فإن كان نيته التقديم فقد حصل عود الضمير على الاسم الظاهر قبله ، وذلك نظير : ضرب زيداً غلامه ، فالفاعل رتبته التقديم ووجب تأخيره لصحة عود الضمير) [3].

ويجيب عن هذا السؤال بأن الفعل والفاعل مرتبطان بعمل الفعل فيهما ،فكأن أحدهما طالب للآخر ، وهو ليس كذلك بالنسبة للشرط والجواب ،فدليل الجواب ليس معمولا لعامل الشرط...، يقول أبو حيان : (فالجواب : إن اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخيره عنه لعود الضمير ، فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل ، وجملة الشرط إنما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دليله ، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل ، بل إنما تعمل في جملة الجزاء وجملة الدليل لا موضع لها من الإعراب . وإذا كان كذلك تدافع الأمر ، لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط ، ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها ، فتدافعا . وهذا بخلاف : ضرب زيداً غلامه ، هي جملة واحدة ، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً ، وكل واحد منهما يقتضي صاحبه ، ولذلك جاز عند بعضهم : ضرب غلامها هنداً ، لاشتراك الفاعل المضاف للضمير والمفعول الذي عاد عليه الضمير في العامل ، وامتنع : ضرب غلامها جار هند ، لعدم الاشتراك في العامل ، فهذا فرق ما بين المسألتين .

ولا يحفظ من لسان العرب : أودّ لو أني أكرمه أياً ضربت هند ، لأنه يلزم منه تقديم المضمر على مفسره في غير المواضع التي

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٤٩٣ .
(٢) المرجع السابق ص ٤٩٣ .
(٣) أبو حيان - البحر المحيط – تحقيق/عادل أحمد - علي معوض- دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤٢٢هـ الطبعةالأولى - ج ٢ص ٤٤٧ .

ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيره) [١].

ويرى ابن هشام أن هذا الرد والتفريق من أبي حيان لا معول عليه: (وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا معول عليه) [٢].

ثانيا : يستغرب ابن هشام على أبي حيان أيضا : إجازته لعود الضمير إلى ما تأخر لفظا ورتبة ، وذلك في قوله تعالى: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) إن فاعل (بدا) عائد على السجن المفهوم من (ليسجننه).

يقول أبو حيان : (والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله : ليسجنن ، أو من قوله : السجن على قراءة الجمهور ، أوعلى السجن على قراءة من فتح السين) [٣] .

خلاصة القول:

يوضح ابن هشام قصده من لفظ الغريب في وصفه لآراء أبي حيان المتناقضة بقوله : (وهذا عجيب) .

الشمني يصف تفريق أبي حيان في المسألة الأولى بالضعيف: (هذا فرقه الذي اعتمد عليه ، ولا يخفى أنه ضعيف كما أشار إليه المصنف) [٤].

الدسوقي يراه تناقضا: (وهذا تناقض ووجه رد هذا الفرق أن لا ننظر للارتباط وعدمه مع التقديم اللفظي ....) [٥].

وسبق أن نقلت رأي الخطيب الذي يرى أن ابن هشام يستغرب من شيخه هذا التناقض: (مما أخذه على شيخه أبي حيان أن ما منعه من قبل من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة أجازه في الآية هنا) [٦].

فيكون قصد ابن هشام من لفظ (الغريب) هنا : العجيب أو

---

(١) المرجع السابق ج ٢ص ٤٤٧ .
(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٤٩٣ .
(٣) أبو حيان - البحر المحيط – تحقيق/عادل أحمد - علي معوض- دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤٢٢هـ الطبعةالأولى - ج ٢ص ٤٤٧ .
(٤) الشمني – المنصف – ج٣ – ص٥٢٣ .
(٥) الدسوقي – الحاشية – ج٣ – ص ٩٣ .
(٦) الخطيب – شرح مغني اللبيب- ج٥ ص٥٥٥ .

الضعيف أو التناقض.

ولعله تجمع في عبارة واحدة : عجيب وضعيف لتناقضه.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: التناقض .

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله ولي التوفيق.

الفصل السابع

لفظ الغريب في باب:

(في ذكر الجهات التي يدخل عليها الاعتراض على المعرب من جهتها)

المبحث الأول:تجويز بعضهم وقوع بدل الغلط و النسيان في النثر ومنعه في الشعر .

المبحث الثاني: التقدير إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة : أيطالها الحذف اسما اسما أم يطالها دفعة واحدة .

المبحث الثالث: حذف المفعول : حذف المقول ، و بقاء القول .

١- تجويز وقوع بدل الغلط و النسيان في النثر و منعه في الشعر :

تحدث ابن هشام -رحمه الله- في وقوع بدل الخطأ و النسيان في الشعر : (النوع الرابع عشر: تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف، وعكسه، وهو غريب جدا، وذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لانه يقع غالبا عن ترو وفكر) [١] .

ما استغربه ابن هشام :

يتحدث ابن هشام - رحمه الله – عن تجويز النحاة في الشعر ما لا يقع في النثر وهو كثير وهناك عكسه ،وهو تجويز النحويين في النثر مالا يقع في الشعر، ويذكربدلي الغلط والنسيان بأنه قد يقع في النثر ولكن لا يجوز وقوعه في الشعر لأنه لا يقع غالبا إلا عن ترو وفكر.

فيستغرب : تجويز بعض علماء النحو القدماء وقوع بدل الغلط والنسيان في النثر ، ومنعه في الشعر لأنه يقع غالبا عن ترو وفكر.

دراسة المسألة:

أولا: رأي الشارحين:

الدسوقي يوافق على أن هذا النوع من البدل لا يقع في الشعر،ويرد على من يستشهد ببيت ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثاث وفي أنيابها شنب[٢]

بأنه محمول على التقديم والتأخير ، يقول: (فإن الحوة السواد،واللعس سواد مشرب بحمرة ، وفي استدلالهم بذلك على وقوع البدل في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم، قلت :لا دليل في هذا البيت على ذلك إذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٥٩٢ .
(٢) ديوان ذي الرمة ص٢

بعضهم: أي في شفتيها حوة، وفي لثاتها لعس) [١].

تفصيل المسألة:

يستغرب ابن هشام من وجود باب في النحو يجوز استعماله في النثر ولا يجوز في الشعر وذلك عكس المألوف والمشهور في النحو، وذلك في باب بدل الغلط والنسيان.

يذكر المبرد ذلك ويمنع وجود بدل الغلط والنسيان في القرآن الكريم والشعر، فيقول: (وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له بدل الغلط وذلك قولك مررت برجل حمار أراد أن يقول مررت بحمار فإما أن يكون غلط في قوله مررت برجل فتدارك فوضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه أو يكون كأنه نسي فذكر، فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا فهكذا إعرابه) [٢].

ابن السراج أيضا يرى أن هذا النوع لا يأتي في القرآن والشعر ، يقول: (الرابع: وهو بدل الغلط والنسيان: وهو البدل الذي لا يقع في قرآن ولا شعرٍ) [٣] .

ابن يعيش يؤكد أيضا على أن بدل الغلط لا يكون في القرآن ولا في الشعر، يقول: (وهو بدل الغلط والنسيان، ومثل ذلك لا يكون في القرآن، ولا في شعر. أما القرآن، فهو منزه عن الغلط، وكذلك الشعر الفصيح، لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه، فإذا وجد غلطا أصلحه.) [٤]

السيوطي يذكر بدل الغلط ويشرحه، ثم يذكر رأي المبرد السابق ، ويذكرأنه لم يجده في أشعار العرب ، فيقول: (قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطالب غيري به فلم

(١) الدسوقي – الحاشية – ج٣ – ص ٣١٠ .
(٢) المبرد (٢٨٥هـ)- المقتضب - تحقيق/ محمد عبد الخالق عظيمة- عالم الكتب. – بيروت- ج١ ص٢٨ .
(٣) ابن السراج (٣١٦هـ) الأصول في النحو- محمد عثمان – مكتبة الثقافة الدينية ج٢ص٤٢
(٤) ابن يعيش ت ٦٤٣ هـ - شرح المفصل –عالم الكتب – بيروت ج٢ ص٢٦٢

يعرفه) [1].

ويرد على من استشهد ببيت ذي الرمة السابق، بقوله:(ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثاث لعس وفي أنيابها شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر لوقوعه غالبا عن ترو فلا يقدر فيه الغلط) [2].

ويختم كلامه بأن هذا الأمر نقيض القاعدة المشهورة (أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره) فيقول:(وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره) [3].

خلاصة القول:

ذكر ابن هشام –رحمه الله – القاعدة المشهورة : (تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر) ووصف هذا النوع بقوله:(وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف) ثم ذكر نقيض هذه النوع:أي تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر ووصف هذا النوع بالغريب جدا.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: القليل النادر وذلك لوصفه عكسه بالكثير .

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله ولي التوفيق.

(١) السيوطي– الهمع – تحقيق/ عبدالحميدهنداوي ج ٣ ص ١٧٨ .
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ١٧٨ .
(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ١٧٨ .

٢- ما نقله ابن الشجري في التقدير إذا استدعى الكلام تقدير جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى رابط:

- ذكر ابن هشام - رحمه الله- في سياق حديثه عن قاعدة (بيان كيفية التقدير إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة، أو موصوفة ، وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط) : (والثالث كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [١] أي لا تجزي فيه، ثم حذفت في فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة واحدة ، ونقل ابن الشجرى القول الأول عن الكسائي، واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، اه. وهو نقل غريب) [٢].

ما استغربه ابن هشام:

يعرض ابن هشام هذه المسألة في باب (بيان كيفية التقدير) وفي النوع الثالث عنده : إذا استدعى الكلام جارا ومجرورا مضمرا عائدا على ما يحتاج إلى رابط :

ويستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ ، ويذكر أن التقدير: (لا تجزي فيه) ثم يعرض رأيين :

١- حذفت (في) فصارت (لا تجزيه) ، ثم حذف الضمير منصوبا، ونسب هذا الرأي للأخفش.

٢- أنهما حذفا دفعة واحدة ،ونسب هذا الرأي لسيبويه.

وبعد ذلك ينقل مقولة لابن الشجري ينسب فيه الرأي الأول للكسائي، وينسب لسيبويه والأخفش أنهما يجيزان الأمرين، ويستغرب هذا النقل عن سيبويه.

---

(١) البقرة : ٤٨ – ١٢٣ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص٦١٧ .

وقد ذكر ابن هشام – رحمه الله – المسألة في كتابه سابقا ،معلقا على الشاهد النحوي:

(ويوما شهدناه سليما وعامرا قليلا سوى الطعن النهال نوافله) [1]

(أي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا. قولان الأول عن سيبويه والثاني عن أبي الحسن وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء أي إن الجار حذف أولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف إلا فيه وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش يجوز الأمران والأقيس عندي الأول اهـ وهو مخالف لما نقل غيره) [2].

فقد أورد نقل ابن الشجري عن سيبويه أنه يجيز الأمرين السابق ذكرهما، ثم يعلق على ذلك بأنه خلاف ما نقل عنه غيره.

يستغرب ابن هشام من ابن الشجري النقل الذي نقله عن سيبويه بأنه يجيز الأمرين: حذف الجار ثم الضمير منصوبا ، أو حذفهما معا، وذلك غير المعروف عن سيبويه ، والمذكور في كتابه.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الشمني في الباب الرابع نجده يشرح قول ابن هشام : (وهو مخالف لما نقله غيره) : (هذا اعتراض على ابن الشجري بأن غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه أنهما حذفا معا وعن أبي الحسن أن الجار حذف أولا) [3] .

الدسوقي يشرح قوله : (وهو مخالف لما نقله غيره) : (وهو ما علمته سابقا) [4].

أما الخطيب فيرى أن وجه المخالفة في تجويز الأمرين عند

---

(١) هذا البيت غير معروف قائله، نسبه سيبويه إلى رجل من بني عامر ولم يسمه،انظر: كتاب سيبويه-ج١ص١٧٨ ،والمقتضب للمبرد ج٣ ص١٠٥ ،والمفصل للزمخشري ج١ص٨٢،وتوضيح المقاصد للمرادي ج٢ص٦٢٠.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب – ج٢ ص٥٠٣ .

(٣) الشمني – المنصف – ج٣ – ص٥٤١ .

(٤) الدسوقي – الحاشية – ج٣ – ص ١١٥ .

سيبويه والأخفش والمنقول عنهما خلاف ذلك، يقول: (وجه المخالفة في تجويز ابن الشجري الأمرين عند سيبويه والأخفش ، مع أن سيبويه يقول بحذفهما والأخفش يرى حذف الجار أولا) [١].

ونص ابن الشجري الذي عليه مسألتنا ، وجدته في (أمالي ابن الشجري) وهذا هو: (واختلف النحويون في هذا الحرف ، فقال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء،أراد أن الجار حذف أولا،ثم حذف العائد ثانيا.

وقال نحوي آخر: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا (فيه). وقال أكثر أهل العربية ، منهم سيبويه،والأخفش : يجوز الأمران.

والأقيس عندي : أن يكون حرف الظرف حذف أولا ، فجعل الظرف مفعولا به على السعة) [٢].

ورجعت إلى كتاب سيبويه ، فوجدت رأيه بحذف الجار والمجرور، يقول: (كما قال سبحانه: (يوما لا تجزي نفس)، أَضمر (فِيهِ) [٣] .

الدكتور محمود الطناحي محقق كتاب أمالي ابن الشجري ، ذكر أن تفصيل هذه المسألة مذكور في عدة مراجع ككتاب سيبويه ومعاني القرآن ..... ، ثم أحال عليها .

وبعد ذلك علق على ما نسبه ابن الشجري إلى سيبويه من تجويزه الأمرين ، بأنه لم يجد هذا الرأي في كتاب سيبويه المطبوع ،والذي وجده حذف (فيه) فقط ، وينقل عبارة سيبويه التي وجدها ثم يذكر أن ابن هشام تعقب ابن الشجري في عبارته وذكر قول ابن هشام الذي عليه هذا المبحث، فيقول الدكتور الطناحي : (والذي نسبه ابن الشجري إلى سيبويه من تجويزه الأمرين لم أجده في الكتاب المطبوع ،والذي وجدته حذف (فيه)فقط ،وهذه عبارته في الموضع الذي ذكرته:(كما قال سبحانه: (يوما لا تجزي نفس) أضمر فيه) وقد نص ابن هشام على هذا ، فقال في الموضع الثاني من المغني: (وعن سيبويه أنهما

---

(١) الخطيب – شرح مغني اللبيب- ج٥ ص٦٠٥ .

(٢) ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) – أمالي ابن الشجري - تحقيق/ الدكتور/محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٤١٣- الطبعة الأولى ج١ ص٦-٧ .

(٣) سيبويه- الكتاب – ج١ ص٣٨٦ .

حذفا دفعة واحدة) . وقد تعقب ابن هشام ابن الشجري ، فيما حكاه في المسألة فقال في الموضع الأول : (وهو مخالف لما نقل غيره)، وقال في الموضع الثاني : (وهو نقل غريب)) [1].

وذكر المرادي: (فحذف برمته عند سيبويه، وبتدريج عند الكسائي والأخفش.) [2]

خلاصة القول:

وصف ابن هشام نقل ابن الشجري عن سيبويه بقوله: (وهو نقل غريب) وقد وصفه قبل ذلك بعبارة أخرى لعلها توضح مقصوده بلفظ الغريب ، يقول : (وهو مخالف لما نقل غيره) .

لدينا احتمالان : إما أن ابن الشجري وهم في نقله عن سيبويه، وإما أنه أصاب في نقله فلعله نقل من أحد المراجع التي لم تصل إلينا.

ومع كلا الاحتمالين فابن هشام علق وتحدث عما يعلمه هو، وعما اشتهر وعرف عن سيبويه في كتابه.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: نقل مخالف للمعروف ، أو نقل مشكوك فيه.

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

والله ولي التوفيق.

(١) ابن الشجري – أمالي ابن الشجري –تحقيق :د/محمود الطناحي ج١ ص٦-٧ .
(٢)أبو محمد بدر الدين المرادي- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي١٤٢٨ج٢ ص٩٥٥.

٣- حذف المفعول : حذف المقول ، و بقاء القول :

- ذكر ابن هشام -رحمه الله- في سياق حديثه عن حذف المفعول :

(ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو ﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴾ أي هو سحر، بدليل (أسحر هذا) ...) [١].

ما استغربه ابن هشام :

يتحدث ابن هشام عن حذف المفعول ، ويرى أن من غريب هذا الباب : حذف المقول وبقاء القول.

فاستغرب ابن هشام في باب حذف المفعول به : حذف المقول وبقاء القول.

دراسة المسألة:

رأي الشارحين:

الشمني ذكر أن هذا الرأي هو أحد الآراء التي ذكرها الزمخشري في الآية الكريمة، ثم اكتفى بنقل رأي الزمخشري في هذه المسألة[٢].

الأمير يرى أنه يمكن أن يكون الاستفهام (أسحر هذا) مقولتهم ، فيقول: (يمكن أن الاستفهام مقولهم تحقيرا من تجاهل العارف وإن جزموا بالسحر أو توبيخ محطه ولا يفلح ...الخ كأنهم قالوا فأتوا بما الإفلاح فيه على أنها حال من مقولهم) [٣].

الدسوقي يقول عن قوله: (ومن غريبه): (أي: من غريب حذف المقول) ثم يذكر أنما ذكره ابن هشام هو أحد الأوجه التي ذكرها الزمخشري في الكشاف،يقول: (ما ذكره المصنف أحد أوجه ذكرها في الكشاف...) [٤] ثم يورد عبارة الزمخشري من الكشاف.

ثم ينقل الدسوقي نص الأمير السابق.

---

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٦٣٣ والآية : ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴾ يونس ٧٧ .

(٢) انظر: الشمني – المنصف – ج٣ – ص٧٢٦ .

(٣) الأمير- الحاشية - ج٢ص١٦٩ .

(٤) الدسوقي – الحاشية – ج٣ – ص ١١٥ .

الخطيب يفسر قول ابن هشام : (ومن غريبه) بقوله: (أي: من غريب الحذف) [1].

ثم يشير بعد ذلك إلى رأي الشمني ،ونقل نص الزمخشري.

تفصيل المسألة:

في باب حذف المفعول به، يورد ابن هشام مسألة ويستغربها ،وهي حذف المقول وبقاء القول، وذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴾

وهذا وجه من الأوجه التي ذكرها بعض المفسرين ، فهذا الزمخشري يقول: (فإن قلت: هم قطعوا بقولهم إِنَّ هذا لَسِحْرٌ مُبِينٌ على أنه سحر، فكيف قيل لهم: أتقولون أسحر هذا؟ قلت: فيه أوجه: أن يكون معنى قوله أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ أتعيبونه وتطعنون فيه. وكان عليكم أن تذعنوا له وتعظموه، من قولهم: فلا يخاف القالة، وبين الناس تقاول إذا قال بعضهم لبعض ما يسوؤه، ونحو القول: الذكر، في قوله سَمِعْنا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ثم قال أَسِحْرٌ هذا فأنكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه، وأن يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم إِنَّ هذا لَسِحْرٌ مُبِينٌ كأنه قيل. أتقولون ما تقولون، يعنى قولهم: إن هذا لسحر مبين، ثم قيل: أسحر هذا؟)[2].

والطبري يرى أن أولى الأوجه بالصواب لديه حذف المفعول، يقول: (وأولى ذلك في هذا بالصواب عندي أن يكون المفعول محذوفا، ويكون قوله: (أسحر هذا) من قيل موسى، منكرا على فرعون وملئه قولهم للحق لما جاءهم: " سحر"، فيكون تأويل الكلام حينئذ: قال موسى لهم: ﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْۖ ﴾ : وهي الآيات التي أتاهم بها من عند الله حجة له على صدقه : سحر، أسحر هذا الحق

(١) الخطيب – شرح مغني اللبيب- ج٦ ص٤٦٠ .
(٢) الزمخشري – الكشاف – تحقيق /عبدالرزاق المهدي ج٢ ص ٣٤٤ .

الـذي ترونـه؟ فيكـون "السـحر" الأول محـذوفا، اكتفـاء بدلالـة قـول موسـى (أسحر هذا)،

على أنه مراد في الكلام) [1].

خلاصة القول:

وإن تعـددت الوجـوه فـي تأويـل الآيـة – مـع اعتبـار أن وجـه حـذف المقـول قـوي إن لـم يكـن الأقـوى – فـإن ابـن هشـام حكـم بالغريـب علـى الوجه الذي يقول بحذف المقول وبقاء القول.

وبهذا يتبين لنا أن المراد بالغرابة في هذه المسألة: النادر .

وهو من هذه الجهة : حكم صحيح مقبول.

(١) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ) - جامع البيان في تأويل القرآن تحقيق /أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ج١٥ ص ١٥٦ .

الخاتمة : نتائج البحث :

١ ـ المقصود بلفظ (الغريب) .
٢ـ صحة الحكم بلفظ (الغريب) .

١- المقصود بلفظ (الغريب) :

عند مطالعتنا لنتائج المسائل التي ناقشتها في هذا البحث ، نجد أن ابن هشام قصد من لفظ الغريب عدة معان أهمها:

١- الضعيف.
٢- الشاذ.
٣- القليل النادر.
٤- العجيب.
٥- خلاف المعروف.
٦- البعيد.
٧- المنفرد به.
٨- التناقض أو التضارب.
٩- غير القبول ،أو المرفوض.
١٠- نقل مخالف للمعروف.

ووجدن أنه يوجد تقارب بين بعض هذه المعاني ،بل وقد يفهم من بعضها غير ما ذكرت فالمعنى الشاذ قريب من المعنى البعيد ....

ولكني اعتمدت على الله ثم اجتهدت قدر المستطاع لاستنتاج هذه المعاني واستنباطها ،والله ولي التوفيق والقادر عليه.

٢- صحة الحكم بلفظ (الغريب):

أما صحة الحكم والوصف الذي وصفه ابن هشام بالغرابة على المسائل ففي أغلب المسائل كان الوصف صحيحا ينطبق عليه لفظ الغرابة ، وهو أحد المعاني المذكورة آنفا.

فحينما يكون قصد ابن هشام بلفظ الغريب (الشاذ) مثلا ،وأذكر أن حكمه بالغرابة صحيح ،فإني أقصد أن وصف المسألة بالشاذة وصف صحيح.

وجمعت هذه المعاني للمسائل التي ناقشتها في هذا البحث في الجدول التالي:

م	الفصل	المسألة	معنى الغريب	صحة الحكم بالغريب
١	لفظ الغريب في حروف الجر	زيادة (الباء) فيما أصله المبتدأ .	الطريف العجيب.	صحيح
٢		مجيء (إلى) بمعنى (الفاء).	النادر.	صحيح
٣		مجيء (الكاف) للمبادرة .	خلاف المعروف.	صحيح
٤	لفظ الغريب في حروف العطف	مجيء (أو) بمعنى (الواو)	الضعيف البعيد	غير صحيح
٥		مجيء (الفاء) للغاية بمعنى (إلى)	منفرد به	صحيح
٦		رأي الفراء : (الفاء) لا تفيد الترتيب مطلقا .	الشاذ.	غير صحيح
٧		عطف الحرف على الحرف .	البعيد.	صحيح
٨	لفظ الغريب في الضمائر	انتصاب الحال من الضمير في الخبر المحذوف .	الضعيف.	صحيح
٩		تجريد (التاء المفردة) عن الخطاب .	العجيب.	صحيح
١٠		تقدير (لها) جمعا للهاة.	الوجه البعيد.	صحيح
١١	لفظ الغريب في باقي المفردات	إبدال الخفيف ثقيلا في (أل) ومجيئها بمعنى (هل).	الشاذ القليل النادر.	صحيح
١٢		وقوع (إذ) مبتدأ.	الشاذ.	صحيح
١٣		بعض أوجه (بله).	الشاذ.	صحيح

م	الفصل	المسألة	معنى الغريب	صحة الحكم بالغريب
١٤		جزم الفعل بـ (لعل) عند سقوط (الفاء) .	القليل النادر.	صحيح
١٥		مجيء (قد) للنفي .	رأي مخالف مردود عليه.	صحيح
١٦		حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب.	الشاذ الذي لا يقاس عليه.	غير صحيح
١٧		ورود جواب (لو) مقرونا بـ (قد) .	الشاذ.	غير صحيح
١٨	لفظ الغريب في بابي الجملة وشبه الجملة	تقدير: (قوموا أولكم وآخركم) من باب بدل الجملة من الجملة .	الرأي المنفرد به.	صحيح
١٩		إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا	الرأي الشاذ المنفرد به صاحبه.	صحيح
٢٠	لفظ الغريب في باب: (أحكام يكثر دورها)	الاشتراط في العطف على الموضع: أن يكون للمعطوف عليه لفظ و موضع .	التناقض أو التضارب.	غير صحيح ولا مقبول
٢١		استلزام عود الضمير على المؤخر.	غير المقبول،أو المرفوض.	صحيح

م	الفصل	المسألة	معنى الغريب	صحة الحكم بالغريب
٢٢		منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا وجواز عوده على ما تأخر لفظا و رتبة .	العجيب لضعفه وتناقضه.	صحيح
٢٣	لفظ الغريب في باب: (في ذكر الجهات التي يدخل عليها الاعتراض على المعرب من جهتها)	تجويز بعضهم وقوع بدل الغلط و النسيان في النثر ومنعه في الشعر.	القليل النادر.	صحيح
٢٤		التقدير إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة : أيطالها الحذف اسما اسما أم يطالها دفعة واحدة .	نقل مخالف للمعروف،أو مشكوك فيه.	صحيح
٢٥		حذف المفعول : حذف المقول وبقاء القول .	النادر القليل.	صحيح

وفي نهاية البحث تولدت لدي عدة أسئلة ينبغي الإجابة عليها :

السؤال الأول: ما الفرق بين لفظ الغريب والألفاظ الأخرى: الضعيف، الشاذ، القليل، النادر..... في المعنى؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي أولا معرفة معاني هذه الألفاظ في اللغة، وسأقتصر هنا على المعاني التي أرى أنها أقرب إلى مجال البحث محاولا - قدر الإمكان - حصرها في معنى واحد:

فعند بحثي لمعاني لفظ الغريب – المتعلقة بالبحث – وجدت أهم معانيها اللغوية:

١- الذهاب والتنحي .

٢- من البعد والنوى .

٣- الغامض من الكلام .

٤- الأمر البعيد، أو المنفرد عن المعهود .

الشاذ:

الشاذ: في الصحاح: (شذ عنه يشذ ويشذ شذوذا: انفرد عن الجمهور، فهو شاذ.

وأشذه غيره. وشذاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم) [١].

وفي القاموس المحيط: (نـدَرَ عن الجُمْهورِ) وجاء فيه أيضا: (والشُّذَّاذُ: القُلالُ، والَّذِينَ لم يَكُونوا في حَيِّهِمْ ومنازِلِهِم.) وفيه أيضا: (وأشَذَّ: جاءَ بِقَوْلٍ شاذٍّ) [٢].

وفي مقاييس اللغة: (شذ: الشين والذال يدل على الانفراد والمفارقة. شذ الشيء يشذ شذوذا. وشذاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم) [٣].

وفي لسان العرب: (شذذ : شذ عنه يشذ ويشذ شذوذا انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ) وفيه أيضا: (شذ الشيء يشذ شذا وشذوذا ندر عن جمهوره) [٤].

ومن ذلك نخلص أن الشاذ ما انفرد عن غيره.

٢ـ الضعيف:

في الصحاح: (ضعف: الضعف والضعف: خلاف القوة) [٥] .

وفي اللسان: (ضعف: الضعف والضعف خلاف القوة وقيل الضعف بالضم في الجسد والضعف بالفتح في الرأي والعقل وقيل هما معا جائزان في كل وجه) [٦] .

وفي القاموس المحيط: (الضعف: ويضم، ويحرك: ضد القوة) [٧].

ونخلص من ذلك أن الرأي الضعيف ضد القوي.

---

(١) الجوهري – الصحاح – تحقيق:أحمد عبدالغفور عطار- دار العلم للملايين- بيروت – الطبعة الرابعة – ١٤٠٧ – ج٢ص٦٥٦ باب: شذذ .

(٢) الفيروزآبادى (٨١٧هـ)- القاموس المحيط – تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان- الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ ص٣٣٤ باب (شذ) .

(٣) أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) - معجم مقاييس اللغة – تحقيق - عبد السلام محمد هارون - دار الفكر- ١٣٩٩هـ ج٣ ص ١٨٠ باب شذ .

(٤) ابن منظور- لسان العرب – تحقيق /عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي - دار المعارف – القاهرة ج٤ص٢٢١٩ - مادة (شذذ) .

(٥) الجوهري – الصحاح- ج٤ ص ١٣٩٠- باب : (ضعف) .

(٦) ابن منظور- لسان العرب- ج٤ ص٢٥٨٧ باب: (ضعف) .

(٧) الفيروزآبادى (٨١٧هـ)- القاموس المحيط - ص٨٢٩ باب : (ضعف) .

٣- القليل النادر:

القليل من (قلل):

في الصحاح: (شئ قليل وجمعه قلل، مثل سرير وسرر) [١].

وفي اللسان:(القلة خلاف الكثرة والقل خلاف الكثر) [٢].

وفي القاموس : (القلة، بالكسر: ضد الكثرة (والكثر) قل يقل)) [٣].

فالقليل :ضد الكثرة.

٤- العجيب الطريف:

في الصحاح: العجيب: (الأمر يتعجب منه) [٤].

وفي اللسان: (العُجْبُ والعَجَبُ إنكارُ ما يَرِدُ عليك لقِلَّةِ اعْتِيادِه)وفيه أيضا: (والعجيب الأمر يتعجب منه) [٥].

وفي مقاييس اللغة: (فأما العجيب والعجب مثله فالأمر يتعجب منه) [٦].

ونخلص من ذلك : أن العجيب هو الأمر المتعجب منه لقلة اعتياده.

٥- خلاف المعروف:

ليست لفظة واحدة ،ولا تحتاج لتفسير.

٦- البعيد:

في الصحاح: (البعد: ضد القرب) [٧].

وعند ابن فارس: (خلاف القرب) [٨].

---

(١) الجوهري – الصحاح- ج٥ ص١٨٠٤باب : (قلل) .
(٢) ابن منظور- لسان العرب-ج٥ ص٣٧٢٦-باب :(قلل) .
(٣) الفيروزآبادى (٨١٧هـ)- القاموس المحيط ص١٠٤٩ باب: (القل) .
(٤) الجوهري – الصحاح-ج١ ص١٧٧ باب: (عجب) .
(٥) ابن منظور- لسان العرب-ج٤ص٢٨١١ باب: (عجب) .
(٦) أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) - معجم مقاييس اللغة –ج٤ص٢٤٣- باب: (عجب) .
(٧) الجوهري – الصحاح-ج ٢ص٤٤٨ باب: (بعد) .
(٨) أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) - معجم مقاييس اللغة – ج١ ص٢٦٨ باب:(بعد) .

وفي اللسان: (البعد خلاف القرب بعد الرجل بالضم وبعد بالكسر بعدا وبعدا فهو بعيد) [١].
ونخلص من ذلك: أن البعيد ضد وخلاف البعيد.

٧- المنفرد به:
في مقاييس اللغة : (الفاء والراء والدال أصل صحيح يدل على وحدة) [٢].
وفي اللسان: (وظبية فارد منفردة انقطعت عن القطيع) وفيه أيضا: (ما كان وحده يقال: فرد يفرد وأفردته جعلته واحدا ويقال: جاء القوم فرادا وفرادى منونا وغير منون أي واحدا واحدا) [٣].
وفي القاموس:(ومن لا نظير له) وفيه أيضا: (وأفرد وانفرد واستفرد: تفرد به.) وفيه أيضا: (وفرد تفريدا: تفقه، واعتزل الناس، وخلا لمراعاة الأمر والنهي) [٤].
ونخلص من ذلك أن معنى رأي منفرد به ،أي: خاص به لم يذكره غيره.

٨- التناقض أو التضارب:
في الصحاح: (والمناقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض معناه) [٥].
وفي اللسان: (وناقضه في الشيء مناقضة ونقاضا خالفه) وفيه أيضا: (والمناقضة في القول أن يتكلم بما يتناقض معناه) [٦].
وفي القاموس: (والمناقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض معناه، أي: يتخالف) [٧].
والمعنى هنا التحدث بما يتناقض أو يتخالف معناه.

---

(١) ابن منظور- لسان العرب-ج١ ص٣٠٩ باب:(بعد) .
(٢) أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) - معجم مقاييس اللغة- ج٤ص٥٠٠ باب(فرد) .
(٣) ابن منظور- لسان العرب-ج٥ص٣٣٧٤ – باب: (فرد) .
(٤) الفيروزآبادى (٨١٧هـ)- القاموس المحيط – باب(فرد) .
(٥) الجوهري – الصحاح-ج٣ص١١١٠ باب: (نقض) .
(٦) ابن منظور- لسان العرب – ج٦ص٤٥٢٤ باب: (نقض) .
(٧) الفيروزآبادى (٨١٧هـ)- القاموس المحيط ص٦٥٦ .

٩- غير المقبول ،أو المرفوض:

في الصحاح: (الرفض: الترك. وقد رفضه يرفضه ويرفضه رفضا ورفضا، والشئ رفيض ومرفوض) [١].

وفي مقاييس اللغة: (الراء والفاء والضاد أصل واحد، وهو الترك، ثم يشتق منه. يقال رفضت الشيء: تركته) [٢].

وفي اللسان: (الرفض تركك الشيء) [٣].

ومن ذلك نستخلص أن المقصود من (رأي مرفوض) : رأي متروك.

١٠- نقل مخالف للمعروف:

أي نقل مغاير لما عرف واشتهر عن المنقول منه.

كيف نجمع بين هذه المعاني ومعنى (الغريب)؟

يمكن الجمع بين معنى الغريب والمعاني السابقة ،فالرأي يكون غريبا لأنه شاذ، ولأنه ضعيف ،وبسبب ندرته ،...

فالمعاني السابقة سبب لإطلاق حكم الغرابة .

لماذا لم يطلق ابن هشام هذه المعاني على ماحكم به بالغرابة بدلا من لفظ (الغريب)؟

لا يخفى على أحد أن المعاني متشابهة ومتداخلة،بل قد يفهم أحد منها ما لا يفهمه الآخر في بعض الأحيان ،وابن هشام – رحمه الله – إنما ذكر لفظ (الغريب) واستخدمه على سجيته لا قاصدا منه مصطلحا معروفا ، فلفظ الغريب ليس مصطلحا عند النحاة له معنى ثابت فإذا ذكرت الغريب عرف عنه هذا الأمر ،كالفاعل،والمفعول به ، والعامل.....

هل يعتبر لفظ الغريب مصطلحا نحويا؟

لفظ (الغريب) مصطلح معروف عند علماء المعاجم فعندهم مؤلفات ومراجع في (معاجم غريب القرآن ، ومعاجم غريب الحديث ، وغريب اللغة) .

ومصطلح معروف عند أهل التفسير: يقصد به اللفظ الغامض...

---

(١) الجوهري – الصحاح-ج٣ص١٠٧٨ .

(٢) أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) - معجم مقاييس اللغة- مادة (رفض)-ج٢ص٤٢٢ .

(٣) ابن منظور- لسان العرب – مادة (رفض)-ج٣ص١٦٨٩ .

ومصطلح معروف ومشهور عند أهل الحديث وقصدهم منه: (ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند)

ولكن في النحو:

لا يعتبر لفظ الغريب مصطلحا عند النحاة إذا ذكرت لفظ الغريب في النحوتبادر إلى الذهن معنى معين كالفاعل والمفعول به والفعل والحال....

وينبغي التنويه أن هذه المعاني متشابهة ،وقد تتداخل ،أو ينوب بعضها مكان بعض ،فيمكن أن أفهم معنى للغرابة يفهم غيري خلافه...

- ما أقرب معنى للفظ الغريب في اللغة لمقصود ابن هشام من اللفظ؟

أقرب معنى للفظ الغريب يتوافق مع ما استخدمه ابن هشام في كتاب (مغني اللبيب) :

الأمر البعيد، أو المنفرد عن المعهود

وكل المعاني السابقة يمكن نسجها لتتوافق مع هذا المعنى:

فالرأي يكون بعيدا لضعفه أو لشذوذه ، أو لندرته ، أو لأنه مرفوض ، أو لانفراد صاحبه به...

وربما أطلق على لغة شاذة فهي بعيدة ومنفردة عن المعهود لذلك.

والله أعلم.

الخاتمة

في آخر هذ البحث لا يسعني إلا أن أسأل الله أن أكون قد وفقت فيه إلى مايحب ويرضى ، فإن كنت أصبت فيه فما ذلك إلا بتوفيق الله وتسديده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

ولا أنسى أن أشكر أستاذي الدكتور: عبدالله بن ناصر القرني المشرف على البحث على ما قدم من جهد ونصح لإتمام هذا البحث.

والشكر موصول لأستاذي الدكتور/ رياض الخوام الذي اقترح هذا الموضوع .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمدلله رب العالمين.

فهرس الآيات الكريمة:

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾	البقرة	٢٦	٥٤
٢	﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾	البقرة	٣٦	٦١،٦٣
٣	﴿ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾	البقرة	٥٧	١٨
٤	﴿ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾	البقرة	٥٨	٦٦
٥	﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ ﴾	البقرة	١٥٨	٦٦
٦	﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾	البقرة	٤٨- ١٢٣	١٧٨
٧	﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾	البقرة	١٧٧	٣٠
٨	﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾	البقرة	١٨٩	٣٢
٩	﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ ﴾	آل عمران	٣٠	١٦٦
١٠	﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾	آل عمران	٤٣	٦٥
١١	﴿قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾	آل عمران	١٦٤	١١٠
١٢	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ﴾	آل عمران	١٦٩	١٥٩

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٣	﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾	النساء	١٢٣	٣٦
١٤	﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾	النساء	١٥٣	٦١،٦٣
١٥	﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾	الأعراف	٤	٦١،٦٩
١٦	﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾	الأعراف	١٠٨	٨٢
١٧	﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾	الأعراف	١٦١	٦٦
١٨	﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾	يوسف	٣٥	١٦٦
١٩	﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾	يونس	٧٧	١٨٢
٢٠	﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾	هود	٤٥	٦٣
٢١	﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾	الإسراء	٦٢	٩٧
٢٢	﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى * فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ * إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ	طه	٩-١٣	١٩

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
	ٱلْمُقَدَّسِ طُوَىٰ ﴿١٢﴾ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ ﴾			
٢٣	{ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ}	طه	٢٠	٨٢
٢٤	(...وَكَفَىٰ بِنَا حَسِبِينَ)	الأنبياء	٤٧	٣٦
٢٥	﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ۚ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾ ﴾.	النور	٦١	٤٨،٤٩
٢٦	﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾	العنكبوت	١٥	٦٥
٢٧	﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾	الشورى	٣	٦٥
٢٨	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾	الحديد	٢٦	٦٥
٢٩	﴿ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	الإنسان	٢٤	٤٩

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

م	النص المذكور من الحديث	الصفحة
١	(أن النبي أمر بتغريب الزاني سنة إذا لم يحصن ، وهو نفيه عن بلده)	١٦
٢	(إن الإسلام بدأ غريبا ، وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء ، أي إنه في أول أمره كالغريب الوحيد الذي لا أهل له عنده ،لقلة المسلمين يومئذ وسيعود غريبا كما كان أي يقل المسلمون في آخر الزمان فيصيرون كالغرباء)	١٧
٣	(يقول الله تعالى (أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه)	١١٦
٤	(...ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقا واحدا ...)	١٣٢
٥	(...لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا)	١٣٧
٦	(قال النبي ﷺ لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا فلم يجئ مال البحرين حتى قبض النبي ﷺ)	١٣٨

فهرس الأبيات الشعرية :

م	البيت الشعري	البحر	الصفحة
	قافية الباء		
١-	لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثاث وفي أنيابها شنب	البسيط	١٧٦
	قافية الحاء		
٢-	سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا	الوافر	١٢٩
	قافية الراء		
٣-	يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار	الرجز	٧٣
	قافية الدال		
٤-	معاوي إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجِبال ولا الحديداً	الوافر	١٥٨
	قافية اللام		
٥-	لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا	البسيط	١٠٢
٦-	لو شئت قد نقع الفؤاد بشربةٍ تدع الحوائم لا يجدن غليلا	الكامل	١٣٧
٧-	يا أحسنَ الناسِ ما قَرْناً إلى قَدَمٍ ولا حبالَ مُحِبٍّ واصِلٍ تَصِلُ	البسيط	٥٤،٥٩
٨-	وأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها وأخرجت كلبى وهو في البيت داخله	الطويل	١٣٢
٩-	ويوما شهدناه سليما وعامرا قليلا سوى الطعن النهال نوافله	الطويل	١٨٠
١٠	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل	الطويل	٥٤-٦٢
	قافية الميم		
١١-	وأنت التى حببت شغبا إلى بدا إلى، وأوطاني بلاد سواهما	الطويل	٣٨-٥٥
١٢-	حللت بهذا حلة، ثم حلة بهذا، فطاب الواديان كلاهما	الطويل	٣٨-٥٥
١٣-	لعل التفاتـًا مِنك نحوِي مقدرٌ يَمِل بِكَ مِنْ بعدِ القساوةِ للرحمِ	الطويل	١٢٢
	قافية النون		
١٤	لك العز إن مولاك عز،وإن يهن فأنت لدى بحبوبة الهون كائن	الطويل	١٤٦
	قافية الهاء		
١٥-	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا	الطويل	٦٨
١٦-	أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه	المتقارب	٣٠

قائمة المراجع :

القرآن الكريم

حرف الألف:

١- الأصول في النحو- أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٢- إيضاح الوقف والابتدا - ابن الانباري- أبوبكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨)هـ

٣- أمالي ابن الحاجب – أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ) - دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة – دار عمان – عمان الأردن ، و دار الجيل – بيروت – لبنان – ١٤٠٩ هـ

٤- أمالي ابن الشجري - ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور/ محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة –الطبعة الأولى– ١٤١٣هـ

٥– الإيضاح في شرح الجمل - ابن الحاجب ت ٦٤٦– تحقيق/ د. موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد

٦- أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب : بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من الطالبة/ مريم بنت عابد الهذلي إشراف الأستاذ الدكتور / رياض الخوام – جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية – قسم اللغة والنحو والصرف.

٧- أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني - إعداد / فهد بن سعيد بن عبدالله آل مثيب القحطاني -إشراف / أ. د رياض بن حسن الخوام ١٤٢٦- ١٤٢٧ هـ –جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية – قسم اللغة والنحو والصرف.

٨- اعتراضات السيوطي على النحويين في (الفتح القريب في شرح مغني اللبيب) (من بداية الكتاب حتى أل) عرض ودراسة -إعداد / عواطف بنت علي الزهراني -إشراف الدكتورة / سلوى بنت محمد عرب- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف. ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م

٩- الآراء الكوفية عند ابن هشام في المغني : " رسالة دكتوراه"- إعداد الدكتور / علي يحيى السرحاني - جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية – قسم اللغة والنحو والصرف.

حرف الباء:

١٠- تفسير البحر المحيط ـ محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي - تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض- شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوقي ود. أحمد النجولي الجمل- دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م- الطبعة: الأولى .

١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - لبنان / صيدا

حرف التاء:

١٢- تفسير القرآن - أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ) - تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم دار الوطن، الرياض - السعودية - الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م

١٣- تفسير الراغب الأصفهاني - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ) - تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني - كلية الآداب - جامعة طنطا - الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

١٤- تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم) - جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) - تحقيق: طارق فتحي السيد - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

١٥- توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب : تأصيل وتطبيق ومنهج- رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ١٤٣٢-٢٠١١-إعداد الطالبة / زمزم بنت أحمد بن علي تقي إشراف الأستاذ

الـدكتور / محمـد خـاطر- رحمـه الله - جامعـة أم القـرى- كليـة اللغـة العربية – قسم اللغة والنحو والصرف.

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ

حرف الجيم:

١٧- الجمل في النحو-أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري- (١٧٠هـ) -تحقيق: د. فخر الدين قباوة الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

١٨- الجامع لأحكام القرآن – أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١ هـ) - تحقيق: هشام سمير البخاري- دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية - ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م

١٩- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه(صحيح البخاري) - محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي - تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر- دار طوق النجاة – الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ .

٢٠- جامع البيان في تأويل القرآن- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ) - تحقيق /أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى- ١٤٢٠ هـ .

٢١- الجنى الداني في حروف المعاني- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(٧٤٩هـ) – تحقيق:د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

حرف الحاء:

٢٢- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- مصطفى محمد عرفة الدسوقي- دار مكتبة الهلال بيروت – ٢٠٠٨م .

٢٣- حاشية الأمير على مغني اللبيب– محمد الأمير –دار إحياء الكتب العربية- القاهرة .
٢٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ) -دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ .
٢٥- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي - شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (١٠٦٩هـ) - دار النشر: دار صادر - بيروت .
٢٦- حجة القراءات – عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ) - تحيق وشرح : سعيد الأفغاني - دار الرسالة .
٢٧- حروف المعاني والصفات - عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)- تحقيق / علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى، ١٩٨٤م .

حرف الخاء:

٢٨- الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) –تحقيق/ الشربيني شريدة – دار الحديث – القاهرة- ١٤٢٨هـ
٢٩- الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب "مغني اللبيب " لابن هشام عرض وتحليل وترجيح) .- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص نحو والصرف - إعداد الطالبة / حنين بنت عبدالله بن محمد الشنقيطي- إشراف الأستاذ الدكتور / رياض بن حسن الخوام - جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية – قسم اللغة والنحو والصرف.
٣٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفيّة محمّد بن مصطفى بن حسن الخُضريّ الشافعيّ (الدمياطي): (١٢١٣هـ)

حرف الدال:

٣١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون– أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) - تحقيق / الدكتور أحمد محمد الخراط- دار القلم، دمشق .

٣٢- ديوان امريء القيس – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة،الطبعة الخامسة.

٣٣- ديوان حاتم الطائي – دراسة وتحقيق/ د-عادل سليمان جمال – مطبعة المدني – القاهرة.

٣٤- ديوان لبيد- دار صادر – بيروت.

٣٥- ديوان كثير عزة – جمع وتحقيق: إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت -١٩٧١م.

٣٦- ديوان عبد بن الحسحاس.

٣٧- ديوان جرير – جمع وشرح : كرم البستاني – دار بيروت -١٤٠٦هـ

٣٨- ديوان الأحوص الأنصاري ت (٣٠٣هـ) – جمع وتحقيق /عادل سليمان جمال – مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٤١١

٣٩- ديوان المتنبي بشرح العكبري –ضبط وفهرسة: مصطفى السقا،إبراهيم الابياي،عبدالحفيظ شلبي – دار المعرفة – بيروت- الطبعة الأولى.

٤٠- ديوان محمود الوراق – جمع وتحقيق:أ.د.وليد قصاب، مؤسسةالفنون- عجمان – ١٤١٢ هـ

٤١- ديوان ذي الرمة

حرف السين:

٤٢- سر صناعة الإعراب - أبوالفتح عثمان بن جني - تحقيق: د. حسن هنداوي - دار القلم – دمشق- الطبعة الأولى، ١٩٨٥

حرف الشين:

٤٣ - شرح علل الترمذي – زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) -

تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن -الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٤٤- الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢) -أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي - المكتبة الشاملة- مصرالأولى- ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

٤٥- شرح (التبصرة والتذكرة على ألفية العراقي) - أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) - عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل - دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

٤٦- شرح الكافية الشافية– محمد بن عبدالله،ابن مالك الطائي الجياني،أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)- تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي- جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة - الطبعة: الأولى .

٤٧- شرح التسهيل- جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك (٦٧٢هـ) – تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة والتوزيع– الطبعة الأولى .

٤٨- شرح التسهيل- الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)– تحقيق /محمد عبيد- مكتبة جزيرة الورد- القاهرة-الطبعة الأولى- ١٤٢٧هـ.

٤٩- شرح مغني اللبيب- محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٨)هـ - تحقيق / عبدالحافظ حسن العسيلي – مكتبة الآداب – القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٢٩هـ .

٥٠- شرح الرضي على الكافية - رضي الدين الأستراباذي - تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية- ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس - ليبيا .

٥١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو – خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (المتوفى: ٩٠٥هـ) - تحقيق : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان - الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ .

٥٢- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك - علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

٥٣- شرح التسهيل لابن مالك –جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي (ابن مالك) (٦٧٢هـ) –تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد – د/ محمد بدوي المختون – دار هجر – مصر – الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ

٥٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (٧٦٩هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه - الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٥٥- شرح المفصل – موفق الدين بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) –عالم الكتب - بيروت .

٥٦- شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩)- – تحقيق: فواز الشعار- دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٧- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ- جمال الدين محمد بن مالك – تحقيق:عدنان عبدالرحمن الدوري – مطبعة العاني – بغداد- ١٣٩٧هـ

٥٨- شرح شذور الذهب –ابن هشام – حقيق: عبدالله الدقر – الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا

حرف الصاد:

٥٩ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ) - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين – بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ -١٩٨٧ م .

حرف العين:

٦٠-العشرات في غريب اللغة - محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب (المتوفى: ٣٤٥هـ)- تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر- المطبعة الوطنية – عمان.

حرف الغين:

٦١ - غريب الحديث- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)- تحقيق/د. عبد الله الجبوري- مطبعة العاني - بغداد -الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ .

٦٢- غريب الحديث تحقيق - إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق [١٩٨ - ٢٨٥]- د. سليمان إبراهيم محمد العايد - جامعة أم القرى - مكة المكرمة- الطبعةالأولى، ١٤٠٥هـ .

حرف الفاء:

٦٣- فتحُ المغيث في التعليقِ على تيسيرِ مصطلحِ الحديثِ - الدكتور: محمود الطحان- تحقيق وتعليق: علي بن نايف الشحود .

٦٤- الفائق في غريب الحديث والأثر – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)- تحقيق / علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة – لبنان - الطبعة الثانية.

٦٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري – أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي-تبويب وترقيم /محمد فؤاد عبد الباقي – تحقيق/ محب الدين الخطيب – تعليق/الشيخ : عبد العزيز بن عبد الله بن باز - دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ .

حرف القاف:

٦٦- القاموس المحيط – مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)- تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان- الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ

٦٧- القراءات الشاذة- ابن خالويه- تحقيق: محمد عيد عثمان- دار الصحابة

حرف الكاف:

٦٨- الكتاب - عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ) عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٦٩- الكشف والبيان عن تفسير القرآن - أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ) - تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور- مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م

٧٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي - دار إحياء التراث العربي – بيروت- لبنان - تحقيق: عبد الرزاق المهدي

٧١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – مكي القيسي- تحقيق: الشيخ عبدالرحيم الطهروني

حرف اللام:

٧٢- اللباب في علوم الكتاب - أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ) - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م .

٧٣- لسان العرب – ابن منظور- تحقيق /عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي - دار المعارف – القاهرة

حرف الميم:

٧٤ - مغني اللبيب – ابن هشام - تحقيق وشرح د/عبداللطيف محمد الخطيب- التراث العربي- الكويت- الطبعة الأولى١٤٢١هـ .

٧٥- معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)- تحقيق:أحمد يوسف النجاتي ،ومحمد علي النجار ،وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي - دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة الأولى.

٧٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)- تحقيق - عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية – بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ

٧٧- مفاتيح الغيب - أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ

٧٨- مشيخة القزويني- عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٧٥٠هـ) - الدكتور عامر حسن صبري- دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٧٩- المسلسل في غريب لغة العرب – محمد بن يوسف بن عبدالله التميمي (٥٣٨هـ) –تحقيق/محمد عبدالجواد- جمهورية مصر العربية – وزارة الثقافة والإرشاد القومي،الإقليمالجنوبي،الإدارة العامة للثقافة - الطبعة الأولى.

٨٠- المقتضب - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة - عالم الكتب. – بيروت .

٨١ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) -وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ .

٨٢- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا – أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (١١٠٠هـ) - تحقيق - عبد الرحيم الطرهوني - دار الحديث - القاهرة، مصر – ٢٠٠٨ م

٨٣- المحكم والمحيط الأعظم – أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [٤٥٨هـ] - تحقيق/ عبدالحميد هنداوي - دار الكتب العلمية – بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٨٤- معجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ) - تحقيق - عبد السلام محمد هارون - دار الفكر- ١٣٩٩هـ .

٨٥- مسائل الخلاف في الحروف الهوامل من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام -إعداد / علياء بنت عبد المعطي اللفماني - إشراف الدكتورة / أنجب غلام مشرف نبي- كلية التربية – مكة المكرمة.

٨٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل - تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون - مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م

٨٧ -معاجم غريب الحديث والأثر،والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو)- السيد الشرقاوي.

٨٨- معاني الحروف - علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني(٣٨٤هـ)

٨٩- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي بأبي حيان.

حرف النون:

٩٠- النكت الوفية بما في شرح الألفية – برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي(٨٠٩ - ٨٨٥ هـ) - تحقيق: ماهر ياسين الفحل - مكتبة الرشد - الطبعة: الأولى - ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

٩١- (النهاية في غريب الحديث والأثر) - مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) -- تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي - المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٩٢- نشأة المعاجم العربية وتطورها- ديزيرةسقال - دار الصداقة العربية – بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٥ م .

٩٣- النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف

حرف الهاء:

٩٤- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه- أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) - تحقيق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي - مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة - الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٩٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) - تحقيق/ عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر .

٩٦- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر - محمد محمد محمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ) - دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

المحتويات:

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ٦
التمهيد ١٥
مفهوم لفظ الغريب ١٥
١- في اللغة ١٥
٢- استعمالاته عند علماء العرب ١٦
أ- عند المفسرين ٢٠
ب- عند المحدثين ٢١
جـ- عند علماء اللغة ٢٢١

الفصل الأول : لفظ الغريب في حروف الجر ٢٩
١- زيادة (الباء) فيما أصله المبتدأ ٣٠
٢- مجيء (إلى) بمعنى (الفاء) ٣٨
٣- مجيء (الكاف) للمبادرة ٤٣

الفصل الثاني : لفظ الغريب في حروف العطف ٤٧
١- مجيء (أو) بمعنى (الواو) ٤٨
٢- مجيء (الفاء) للغاية بمعنى (إلى) ٥٤
٣- رأي الفراء : (الفاء) لا تفيد الترتيب مطلقا ٦٢
٤- عطف الحرف على الحرف ٧٣

الفصل الثالث : لفظ الغريب في الضمائر ٨١
١- انتصاب الحال من الضمير في الخبر المحذوف ٨٢
٢- تجريد (التاء المفردة) عن الخطاب ٩٢
٣- تقدير (لها) جمعا للهاة ١٠٢

الفصل الرابع : لفظ الغريب في باقي المفردات ١٠٦
١- إبدال الخفيف ثقيلا في (أل) و مجيئها بمعنى (هل) ١٠٧
٢- وقوع (إذ) مبتدأ ١١١

الموضوع **الصفحة**

٣- بعض أوجه (بله) ١١٧
٤- جزم الفعل بـ (لعل) عند سقوط (الفاء) ١٢٢
٥- مجيء (قد) للنفي ١٢٦
٦- حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ١٣٢
٧- ورود جواب (لو) مقرونا بـ (قد) ١٣٧

الفصل الخامس : لفظ (الغريب) في بابي الجملة و شبه الجملة ١٤١
١- تقدير: (قوموا أولكم وآخركم) من باب بدل الجملة من الجملة ١٤٢
٢- إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا ١٤٦

الفصل السادس : لفظ الغريب في باب (في ذكر أحكام يكثر دورها) ... ١٥١
١- الاشتراط في العطف على الموضع : أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع ١٥٢
٢- استلزام عود الضمير على المؤخر ١٦٠
٣- منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا ، و جواز عوده على ما تأخر لفظا ورتبة ١٦٧

الفصل السابع : لفظ الغريب في باب (في ذكر الجهات التي يدخل عليها الاعتراض على المعرب من جهتها) : ١٧٥
١- تجويز بعضهم وقوع بدل الغلط و النسيان في النثر و منعه في الشعر ١٧٦
٢- التقدير إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة: أيطالها الحذف اسما اسما أم يطالها دفعة واحدة ١٧٩
٣- حذف المفعول : حذف المقول ، و بقاء القول ١٨٣

الموضوع	الصفحة

نتائج البحث ١٨٦

١- المقصود بلفظ (الغريب) ١٨٧

٢- صحة الحكم بلفظ (الغريب) ١٨٨

الخاتمة ١٩٧

فهرس الآيات ١٩٨

فهرس الأحاديث ٢٠١

فهرس الأبيات الشعرية ٢٠٢

قائمة المراجع ٢٠٣

المحتويات ٢١٥